



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

**البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار**

**دراسة حالة: بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009-2015 )**

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك"

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

أ – دوفي قرمية

بوحلوس لبنى

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا		
مناقشا		
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	أ- دوفي قرمية

السنة الجامعية: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر و عرفان

أولاً و قبل كل شيء الحمد و الشكر لله عز  
وجل على جزيل عطائه ووفرة نعمه  
و الذي انعم علينا بفضله  
ووفقني في دراستي و أعانني على إتمام هذا البحث  
و أسأله المزيد من الفضل و النعم  
و بداية أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير  
الخالص مع فائق الاحترام و الامتنان و العرفان بالجميل  
إلى الأستاذة المشرفة << دوفي قرمية >>  
التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث  
و ساعدتني في إعدادة و منحنتني الكثير من وقتها  
ما ساعدني في انجازها فجزاها الله خيراً  
على جهدها و حرصها على توجيهي  
داعية الله عز وجل لها بالتقدم و النجاح .  
كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين كان لهم  
عون في إتمام هذه المذكرة  
و خاصة الأساتذة : << حريد رامي ، مشري فريد >>  
إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل  
سواء من قريب أو بعيد كما يسعدني  
أن أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان  
إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة  
موضوع المذكرة و حضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه .

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

فالحمد الكثير و الشكر الجزيل لله عز وجل الذي أنار عقلي و دربي ، و الهمة قلبي  
بنور العلم ووفقني في إعداد مذكري و ما كنت لأوفق إلا بإذنه .

" و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

حبيبة قلبي نور حياتي و منبع أملتي و سعادة قلبي و أحلى ما ينطق بها اللسان أُمِّي  
الغالية << نورة >> حفظك الله و أطال في عمرك .

إلى من علمني الكفاح و ساعدني كي أذوق طعم النجاح إليك أبي العزيز << سعيد >>  
حفظك الله و أطال عمرك .

إلى أجمل ما أهداني القدر إخوتي الأعمام " عبد الرؤوف ، صالح "

و أخواتي : " حنان ، فاطمة ، شاناز "

إلى كل الأصدقاء و اخص بالذكر : " رزيقة ، لمياء ، هدى ، نادية ، سامية ، سميرة ،

وداد ، آمال "

إلى خالاتي و أولادهم ، إلى عماتي و أولادهم .

إلى من نساهم قلبي و يتذكروهم فؤادي .

اهدي ثمرة جهدي

لبني

تعتبر البنوك الشاملة احد اهم الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي والتي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وهي بذلك تمارس وظائف البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

ويهدف هذا البحث الى معرفة الاستراتيجية المتبعة من قبل البنوك الشاملة في تحفيز الاستثمار وأخذنا بنك دبي الإسلامي كعينة للدراسة باعتباره من اهم البنوك الاسلامية الشاملة والتي تمتاز بقوة الأنشطة الاستثمارية المتنوعة، وخلصت دراستنا إلى أن بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك شامل يحفز الاستثمار باعتماده على استراتيجية التنويع حيث ينوع في مختلف مصادر التمويل من ودائع العملاء المستحق إلى البنوك و المؤسسات المالية الى غير ذلك كما ينوع في صيغ التمويل والاستثمار ويتخذ شكل الشركات القابضة وهو بذلك يحفز الاستثمار في جميع المجالات والقطاعات .

**الكلمات المفتاحية :** البنوك الشاملة، الاستثمار، بنك دبي الإسلامي .

### **Abstract :**

Universal banks are considered one of the most recent trends in the banking business, which always pursues the diversification of funding sources and mobilize the most possible savings from all sectors so that it exercise the functions of commercial ,specialized and investment banks.

This research aim to recognize the strategy followed by the universal banks in stimulating investment knowledge. We took Dubai Islamic Bank as a sample for the study as one of the most important Islamic banks and over all characterized by strongly diversified investment activities, and our study concluded that the Dubai Islamic Bank as a universal bank stimulates investment by adopting the strategy of diversification where it diversifies in the various sources of funding from customer deposits, due to banks and financial institutions to diversify, so as in the finance and investment formulas and take the form of holding companies that encourages investment in all areas and sectors

**Key Word :** Universal Bank, investment, Dubai Islamic Bank.

مقدمة

لقد كان للمتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء وأعمال البنوك، وتتلخص أهم تلك المتغيرات في زيادة حدة المنافسة في الأسواق المالية وعولمة الأعمال المالية والمصرفية وتحريكها، ومقررات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال وغيرها من المتغيرات الأخرى، حيث لم يعد دورها كمؤسسات اقتصادية منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها، مما أدى إلى ظهور ونمو كيانات مالية جديدة تعتبر تطورات واضحة في عالم البنوك، ومن خلال تعميق مبدأ التخصص ووجود قوانين حكومية ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، إلا أن تزايد التوجه نحو العمل المصرفي الشامل أو ما يعرف بالبنوك الشاملة والذي جاء لترجمة عملية توسيع أعمال البنوك في تقديم كافة الخدمات والأنشطة المصرفية دون تخصص بالإضافة إلى التوسع في أنشطة سوق الأوراق المالية ودخول مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى كقيام البنك مثلا بفتح شركة التامين وممارسة أعمال الاستثمار، الشاملة وبما أن الاستثمار يعد عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وعنصرنا فعالا للنهوض بالاقتصاد الوطني سعت البنوك الشاملة إلى تنويع مصادر تمويلها واستخدامها في مختلف المجالات والقطاعات وتوسيع أنشطة الصيرفة الاستثمارية وتنويع التمويل والاستثمار عن طريق استحداث أدوات مبتكرة لتحفيز الاستثمار وزيادته.

#### أولاً: إشكالية البحث

تتميز البنوك الشاملة بأنها بنوك متعددة الوظائف كونها تمارس أعمال البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار، ولكون الاستثمار عنصر مهم في تحقيق التنمية الشاملة، وباعتبار بنك دبي الإسلامي احد البنوك الشاملة، اخترناه كعينة للدراسة ومن هنا نبرز إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي :

#### ما دور بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار ؟

و للإحاطة بكل جوانب موضوع هذا البحث يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما هي البنوك الشاملة وماهي السمات المميزة لها ؟
- 2- ما هي إستراتيجية البنوك الشاملة وأهم الوظائف التي تقوم بها ؟
- 3- كيف يساهم بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار ؟

#### ثانياً: فرضيات البحث

و لمعالجة الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- قد يعتمد بنك دبي الإسلامي على إستراتيجية التنويع في مصادر التمويل والاستثمار وذلك من خلال الوظائف والأنشطة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى زيادة حجم استثماراته.

### ثالثا: أهمية البحث

تعتبر البنوك الشاملة أحد أهم الخيارات الإستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة المالية ورفع أداء المصارف وقدراتها التنافسية، كما تعزى أهميتها في القدرة التي تكسبها البنوك من خلال توزيع أنشطتها مما ينعكس بالإيجاب على عوائدها وبالمقابل يخفض من درجة المخاطر بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في تشجيع الاستثمارات وتحفيزها.

### رابعا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إلقاء نظرة شاملة وبناء فكرة معرفية جيدة عن التطورات الحديثة في المجال المصرفي الشامل.
- التعريف بالبنوك الشاملة و أهم خصائصها ووظائفها، بالإضافة إلى آليات التحول إلى العمل المصرفي الشامل.
- معرفة الوظائف والاستراتيجيات المتبعة من قبل بنك دبي الإسلامي ومساهمتها في تحفيز الاستثمار.

### خامسا: أسباب اختيار البحث

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية كما يلي :

**أسباب ذاتية :**

- الميول الشخصي والرغبة في دراسة هذا النوع من المواضيع.
- إثراء الرصيد المكتبي والمعرفي بالبحوث.
- الشعور بأهمية الموضوع وتقديم دراسة عنه.

### أسباب موضوعية

- الرغبة في التوسع في هذا الموضوع
- يعتبر ضمن مواضيع التخصص .

### سادسا: المنهج المستخدم

لدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه وتحليل أبعاده اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب لاستعراض الإطار النظري للبنوك الشاملة وتحليل مختلف الأرقام والتقارير التي تم الحصول عليها وهذا من اجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية.

### سادسا: الدراسات السابقة

1- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب منصور الزين، تحت عنوان : " آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية " ،جامعة الجزائر للسنة الجامعية 2002 -2003 وقام

الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية : ماهي يا ترى الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة الاستثمارية التي رسمتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة ؟ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- الجزائر أبدت إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي وسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار .

- يوفر الاستثمار العديد من المنافع منها توفير التمويل للتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا .

- الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات وهذا بفعل الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي مما يؤهلها لتطوير قدراتها الذاتية واستقطاب الاستثمارات .

و لقد بينت هذه الدراسة أن تفعيل الاستثمار وترقيته يتطلب سياسة اقتصادية، وسن القوانين المحفزة على الاستثمار وكذا مؤهلات بشرية وطبيعية، وبالتالي استقطاب الاستثمارات وترقيتها، وبخلاف هذا العمل عن دراستنا في كون هذه الأطروحة ركزت على ترقية الاستثمار وتشجيعه كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، و لكن في بحثنا هذا اخترنا أحد البنوك الشاملة ألا و هو بنك دبي الإسلامي و دراسة إستراتيجيته في تحفيز الإستثمار .

2-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية للطالب مداني احمد، تحت عنوان : " دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي " ، جامعة الشلف للسنة الجامعية 2005-2006، وقام الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية : كيف تساهم المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي ؟ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- لممارسة وابتكار احداث الخدمات المصرفية التي من أهمها أنشطة الصيرفة الاستثمارية وأنشطة تمويلية مبتكرة.

-تعتمد المصارف الشاملة على تنوع مصادر التمويل وضخامة حجمها.

-تتامي الاتجاه نحو فكرة المصارف الشاملة مرده إلى التطورات الاقتصادية والمالية المعاصرة التي أدت إلى حدوث تطورات تمثلت في التطور في المنتجات المصرفية كما ونوعا، والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وابرزت هذه الدراسة دور البنوك الشاملة من خلال مختلف الوظائف التي تقوم بها في تطوير وعصرنة الجهاز المصرفي عن طريق احداث الخدمات، والأنشطة ويختلف هذا العمل عن دراستنا في كون هذه الدراسة تركز على دور البنوك الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي، فيما تناولنا في دراستنا متغير آخر ألا وهو الاستثمار، لدراسة دور البنوك الشاملة في تحفيز و زيادة حجم الاستثمار .

3- مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية للطالب عبد السلام بن جدوتحت عنوان " البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية " بجامعة تبسه للسنة الجامعية 2005-2006 وقام الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى يساهم تبني البنوك للعمل المصرفي الشامل في جعل سوق الأوراق المالية أكثر فعالية في أداء الدور المنوط بها ؟ و من أهم النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي :

- البنوك الشاملة هي بنوك غير متخصصة في نشاط مالي معين تقدم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها محليا وعالميا لتكون بذلك فاعلة في سوق الائتمان وسوق الأوراق المالية معا .
- لم تقتصر وظائف البنوك الشاملة فقط على الوساطة المصرفية التقليدية بل تعددت إلى أنواع أخرى من الوساطة تتمثل في وساطة السوق التي تؤديها بنوك الأعمال وشركات الأوراق المالية ووساطة تعاقدية تمارسها شركات التأمين .
- لقد ظهرت البنوك الشاملة منذ زمن بعيد نسبيا في ألمانيا واليابان غير أن الاتجاه العالمي نحو تبني العمل المصرفي الشامل كان في السنوات الأخيرة ويعود إلى العولمة المالية التي أفرزت مجموعة من التطورات منها ما هو فرص بالنسبة للبنوك مثل التحرر من القيود المالية والتطور التكنولوجي ومنها ما هو تهديدات مثل تزايد المنافسة في صناعة الخدمات المالية عامة والمصرفية خاصة وتنامي المخاطر المالية وفي إطار ذلك وجدت البنوك نفسها تنتج نحو الشمالوية .
- و لقد بينت هذه الدراسة دور البنوك الشاملة في تفعيل سوق أوراق المالية وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها بنوك الأعمال و شركات الأوراق المالية و لقد اختلفت هذه الدراسة عن بحثنا هذا وذلك بدراسة متغير آخر ألا وهو الاستثمار و دور البنوك الشاملة في تحفيزه .

#### سابعا: هيكل البحث

من اجل الإجابة على تساؤلات واختيار فرضياته تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين والثالث تطبيقي، للتوصل إلى نتائج البحث.

الفصل الأول جاء تحت عنوان " مدخل عام للبنوك الشاملة" حيث تناولنا في المبحث الأول منه الإطار النظري للبنوك الشاملة، من خلال نشأتها ودورها ووظائفها، والتحول نحو البنوك الشاملة.

أما فيما يخص المبحث الثاني فتطرقنا إلى مختلف آليات التحول نحو البنوك الشاملة اما المبحث الثالث فتناولنا إدارة البنوك الشاملة وتنظيمها، الاتجاهات الحديثة في مجال التنظيم، فلسفتها، إدارة الموارد والاستخدامات وأخيرا تقييم البنوك الشاملة.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان " أساسيات الاستثمار ومحفزاته " فتناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار من خلال تعريفه وخصائصه، وأهميته، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مقوماته، مخاطره، عوائقه، وأخيرا في المبحث الثالث فتناولنا استراتيجيات الاستثمار، محدداته محفزاته.

فيما جاء الفصل الثالث تحت عنوان " دور بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار"، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نبذة عن بنك دبي الإسلامي لنتناول في المبحث الثاني استراتيجية بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار والتي تضم تنوع في مصادر التمويل وكذا التنوع في الصيغ التمويلية

الاستثمارية، الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة معتمدين في الدراسة التطبيقية على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009-2015)

# الفصل الأول

مدخل عام للبنوك الشاملة

## تمهيد

تمثل ممارسة الأعمال المصرفية الشاملة طفرة في أعمال البنوك وهذا في ظل تراجع أعمال المصرفية التقليدية، حيث أصبحت البنوك تمارس أنشطة أكثر اتساعا وتنوعا واغتتمت الفرصة التي أتاحتها التقدم التكنولوجي واستجابات للتغيرات التي حدثت في سلوك العملاء، حيث قامت بإيجاد منتجات جديدة وزيادة نشاط العديد من الخدمات المصرفية غير تقليدية، وهذا في إطار سعيها لجمع الأموال لتعظيم العائد وخفض المخاطر وهو ما أسس لنشأة البنوك الشاملة ذات الخصائص المتميزة والتي زاد انتشارها على نطاق العالم بأسره بفضل عوامل عديدة لتصبح سمة مميزة للصناعة المصرفية الحديثة والتي تعتبر السبيل الوحيد لتطور وتحسين الخدمات المصرفية، و في هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : الإطار النظري للبنوك الشاملة.
- المبحث الثاني : آليات التحول نحو البنوك الشاملة.
- المبحث الثالث : إدارة البنوك الشاملة و تنظيمها.

## المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الشاملة

في ظل تراجع عوائد الأعمال المصرفية التقليدية وزيادة المنافسة العالمية، بدأت البنوك بمزاولة أنشطة حديثة، في المجالات المالية والمصرفية، وتطورت أنظمة العمل بها واتجهت إلى أنماط ووسائل جديدة تجسد فكرة البنوك الشاملة، وبتناولها في مايلي:

### المطلب الأول : ماهية البنوك الشاملة

يعتبر تبني مفهوم البنوك الشاملة أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي وخطوة هامة من خطوات الإصلاح المصرفي، وهذا بفعل التغيرات التي شهدتها البيئة المصرفية المحلية والدولية.

### أولاً: نشأة البنوك الشاملة

يرى الكثير من الاقتصاديين أن البنوك الشاملة هي أساس فكرة ألمانية، رغم أن البنوك في ألمانيا بدأت متأخرة تاريخياً عن إنجلترا وإيطاليا ولقد كان دورها محدوداً في تلك الفترة، وكان أول البنوك بنك بروسيا ( بوندر بنك حالياً ) ولذي أسسه فريدريك الأكبر وقد اتسع نشاطه بمعناه الشامل من خلال تنويع المساهمات في تمويل ملكية المشروعات على نطاق واسع، ومن ثم تأسس بنك دويتش بنك ثم كومرز بنك في عام 1870، وتم جمع موارد قليلة لاستثمارها في رأس مال البنك والجزء الآخر لمجرد الإيداع، وكانت البنوك في البداية مملوكة ملكية خاصة ولذلك كان أصحاب البنوك في تلك الفترة ومجالس إدارتها من كبار التجار وخاصة في هامبورغ حتى تركزت التجارة في ذلك الوقت، ثم نشأت بنوك تقديم خدمات متنوعة لعملائها والتي تعد نواة للبنوك الشاملة فيما بعد، حيث اختلفت عن غيرها في أوروبا، وتعود نشأة البنوك الشاملة في ألمانيا إلى أسباب تاريخية، حيث لم يكن التداول والتجارة في الأوراق المالية قد استقر في ألمانيا بسبب عدم وجود سوق رأس مال متطور بالقدر الكافي، وهو الأمر الذي أدى بالبنوك إلى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة ولذلك تزامن تطور البنوك والصناعة في ألمانيا سوياً، ولقد اتسعت أعمال البنوك في ألمانيا على غرار بنوك أمريكا التي كانت تتخصص في أعمالها، بحيث دورها الاستثماري التتموي كان خليطاً من الصيرفة التجارية وأعمال بنوك الاستثمار وأعمال السمسرة بالإضافة إلى التعامل بالأوراق المالية، واتسعت أنشطة البنوك الألمانية من مجرد مؤسسات تمنح ائتمان قصير الأجل إلى منح الائتمان الطويل الأجل. (رشدي صالح عبد الفتاح صالح، 1998، 76 - 77).

ويمكن القول أن نشأة البنوك الشاملة كان محصلة : ( عصام عمر أحمد مندور ، 2013 ، 190).

- التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الاقتصاديات المختلفة وطبيعة ومدى عمق المرحلة التنموية التي تمر بها؛

- تطور السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية الوطنية والدولية التي تؤثر على دور البنوك؛

- مدى إدراك أهمية الوظائف التي تضطلع بها البنوك؛

- تطور الفكر والنظريات المفسرة لأداء البنوك؛

### ثانياً: تعريف البنوك الشاملة

اختلف الكتاب في وضع تعريف دقيق للبنك الشامل وتعددت تعاريفهم وانقسمت بين مفهوم ضيق وآخر واسع ومن بين أهم التعاريف نذكر :

تعرف البنوك الشاملة على أنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وفتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث أنها تجمع ما بين الوظائف التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال ". (عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 19 ) .

كما تعرف أنها " بنوك متعددة الوظائف والمهام ولا يتحدد تخصصها بنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية والمالية بالاعتماد على تكنولوجيا متطورة وعلى اقتصاديات الحجم الكبير ". (فاطمة بو سالم ، 2010 ، 189) .

وتعرف أيضاً أنها "البنوك التي تقوم على فلسفة التنويع بهدف الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان ،وتتعامل بالأدوات الحديثة وتعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية". (طارق عبد عال حماد ، 2003 ، 203) .

وتعرف أيضاً بأنها " البنوك التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة كقبول الودائع ومنح القروض والاتجار، والتعامل بالأدوات المالية وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها وإدارة استثماراتها. " (رشدي صالح عبد الفتاح صالح ، 2000 ، 61) .

كما تعرف على أنها "البنوك التي توحد كلا من المصرفية التجارية والاستثمارية وتقدم خدمات عديدة ومتنوعة لعملائها ". (فلاح حسن عداي حسن ، 2000 ، 19) .

كما تعرف على أنها " المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة والائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها " (متولي عبد القادر ، 2014 ، 75) .

من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الشاملة هي الكيانات التي تخطت التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، وتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة في جميع الأنحاء بالداخل والخارج ، والموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، وبالتالي إزالة الحدود الجغرافية وبذلك تصبح عالمية النشاط في الحصول على الموارد وتقديم التمويل والخدمات وتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية.

### ثالثاً: التسميات المختلفة للبنوك الشاملة

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على البنوك الشاملة ، فالكلمة المتداولة في الأوساط المصرفية universelle بالفرنسية و universel بالانجليزية والتي تعني باللغة العربية عالمي أو كوني وقد توجي للبعض بالبعد الجغرافي للبنك فقط، أي اتساع الرقعة الجغرافية التي يمارس فيها نشاطه، غير أن مفهوم البنك الشامل يمتد زيادة على ذلك إلى البعد الوظيفي أي الشمولية في الوظائف المؤداة معبرا عنها باتساع تشكيلة المنتجات والخدمات المقدمة، وبخصوص اشتقاق مصطلح universelle والذي يقابله في اللغة العربية كلمة الشامل فهو مكون من مقطعين uni، verse، ويعني التحول إلى الواحد ، والتبدل من الكثرة إلى الوحدة، أو أن يتألف الكل من واحد بمعنى أنه إذا عطفت اللفظة شامل بكلمة بنك دلت على أن البنك واحد ولكن يشمل على كل الأنشطة المصرفية ويؤدي جل الخدمات المالية (عبد السلام بن جدو ، 2005 ، 4).

كما يطلق على البنوك الشاملة لفظ " البنوك التجارية ذات الخدمة الكاملة " بالفرنسية " les banques commerciales services ) أو بالانجليزية " full service commercial bank " بمعنى أنها تقوم بتقديم خدمات متنوعة وفقا لرغبات المتعاملين، إلى جانب كونها تقدم دائما كل الخدمات المصرفية، و في نفس السياق يطلق على البنوك الشاملة في أمريكا وبعض الدول الأخرى لفظ " السوق المصرفية المتفوقة The Banking super market أي البنوك التي يتسوق لها العميل مرة واحدة وفي مكان واحد لتلبية مختلف احتياجاته المالية.(يسعد سيف النصر ، 2000 ، 35).

كما يطلق عليها المصرفية المختلطة " Banquex mixte " بالفرنسية أو بالإنجليزية Mixed banking، و هي المصرفية التي تتضمن عمليات المزج بين الأعمال المصرفية و التجارية و التمويل الطويل الأجل للصناعة، كما هو الحال في المصرفية الألمانية و اليابانية حيث ارتبطت الأنشطة المختلفة للبنوك بتنمية مختلف الصناعات ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2001 ، 47).

كما يطلق عليها في فرنسا " Les banquex généralistes " ، و البنوك متعددة الاختصاصات les Banques multi spécialistes تتميز لها عن البنوك المتخصصة les Banques spécialistes فحسب التشريع الفرنسي يكون للبنك اتجاه نحو الشمولية إذا أمكنه قبول الودائع بمختلف أشكالها و بمختلف آجالها، أو قبول كل عمليات الإقراض دون إقصاء للعملاء، كما يطلق عليها مصطلح الشركة القابضة المصرفية الشائع في الدول الأنجلوساكسونية و لفظ المجموعة المالية Compagnies financières أو التكتلات المالية Conglomerats financiers في الدول اللاتينية، لكن شريطة أن يكون ضمن هذه الكيانات المالية بنك تجاري على الأقل يمارس عمليات الوساطة المالية التقليدية ( قبول الودائع ومنح الائتمان بمختلف الآجال ) حتى تدخل في عداد البنوك الشاملة (عبد السلام بن جدو ، 2005 ، 5).

### رابعا: خصائص البنوك الشاملة

- تتميز البنوك الشاملة عن غيرها من البنوك بما يلي : (سامر بطرس جلدة 2010 ، 159 ).
- تقوم البنوك الشاملة عادة على أساس الحجم الكبير والذي يعتمد على مبدأ التنوع.
  - قوة مركزها المالي بسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات متنوعة.
  - قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها البنوك من خسائر و عدم سداد القروض ، و ذلك باعتمادها التنوع القطاعي والجغرافي والمهني سواء من حيث حصولها على الإيرادات أو توظيف هذه الأموال.
  - التنوع في مصادر التمويل والاستثمار عن طريق التنوع في مصادر تمويلها وأنشطتها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية.
- هذا وتتميز البنوك الشاملة ب : (الطيب ياسين ،2003، 50 - 51 ) .
- اتخاذها شكل الشركات القابضة المصرفية : حيث تقوم الشركة القابضة المصرفية بإدارة بنك أو عدة بنوك أو تجمع قانوني لعدد من البنوك بغية العمل في أكثر من مجال .
  - أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم خط متكامل من الخدمات المصرفية والمالية كافة وامتلاك حصص من أسهم الشركات حتى يتضح فصل كامل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وغياب الحدود بينهما.
  - انتقال البنوك الشاملة من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات: حيث أصبحت تعمل بصيغة دولية بعد أن كان البنك في وقت مضى مصرفا محليا.
  - انتقال البنوك الشاملة من بنك ذي مكتب واحد إلى بنوك ذات فروع متعددة : من خلال توزع البنوك في المناطق الجغرافية المختلفة، حيث يؤدي البنك ذي المكتب الواحد خدماته للجمهور على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة بينما يؤدي البنك ذي الفروع المتعددة خدمات للجمهور على أساس عدة فروع تمثل كيانا واحدا تنتمي لمركز رئيسي له صفة الهيمنة، ويكون البنك ذي الفروع غالبا في شكل شركات مساهمة ذات طابع لا مركزي في التسيير لا يرجع للمركز الرئيسي إلا في مسائل هامة.
  - انتقال البنوك الشاملة من بنك مجموعة إلى سلسلة مصارف : وهي عبارة عن مؤسسات مصرفية ذات طابع احتكاري تعود ملكيتها إلى شركة قابضة تتولى السيطرة على العمليات الإدارية، بينما تعود ملكية سلسلة البنوك لشخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس بيد شركة قابضة.

## المطلب الثاني : دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها

ويمكن إبراز دور البنوك الشاملة واهم وظائفها فيما يلي:

### أولاً : دور البنوك الشاملة

يتحدد دور البنوك الشاملة ويتبلور من خلال كونها بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك في آن واحد، أي أنها بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال و الإيرادات أو موارد البنك التي تأتي من قطاعات متعددة ، وعن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك، واللجوء إلى مصادر التمويل غير تقليدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة، وإصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية في البنوك إلى جميع المساهمين، بغض النظر عن القطاع الذي ينتسبون إليه وذلك مع القيام بعمليات خارج الموازنة التي يزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية، هذا وتقوم البنوك الشاملة على إستراتيجية التنويع بحيث لا تنحصر على النشاط في قطاع معين بل وتشمل جميع القطاعات لتتعاطم الآثار الايجابية للإستراتيجية التنويع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي، وهذا ما يؤدي إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين. ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 19 ، 20).

ومن ثم نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية لتجمع بين وظائف متعددة تقوم بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية فضلا عن أعمال التأمين وكافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار ويمكن التطرق إلى هذه الوظائف كالاتي :

### ثانيا : وظائف البنوك الشاملة

تقوم البنوك الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين الوظائف التقليدية للبنوك والوظائف الجديدة التي تخص جميع أنشطته المصرفية، من أجل التأقلم مع البيئة المصرفية المعولمة التي تعتبر أهم دافع لوجودها، فمن الوظائف التقليدية : قبول الودائع،فتح الحسابات الجارية، عملية الخصم، فتح الاعتمادات المستندية خطابات الضمان ... الخ (نادية عبد الرحيم ، 2010 ، 89 )

وبالإضافة إلى الوظائف التقليدية هناك وظائف أخرى منها : ( صوفان العيد ، 2010 ، 66 )

#### 1 . التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية

حيث تقوم البنوك الشاملة بمجموعة من الوظائف وتقدم مجموعة كاملة من الخدمات للمستثمرين سواء كانوا أفرادا أو شركات، من خلال:

- دعم المشروعات الاستثمارية: ويشمل هذا الدعم الترويج للمشروعات الجديدة من خلال إعداد دراسة الجدوى للمشروعات بواسطة البنك أو التعاقد مع المؤسسات والمكاتب المتخصصة للقيام بها ، كما يقدم البنك الشامل الاستشارة والنصح حول هذه المشروعات.
- القيام بثلاث وظائف أساسية تتعلق بمحفظة الأوراق المالية للمشروعات الاستثمارية وهي وظيفة الإسناد التسنيدي، التسويق والتوزيع.
- القيام بخدمات الترويج ووضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات.
- صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك.
- القيام بنشاط أمناء الاستثمار حيث قامت البنوك الشاملة تحت شعار الخدمة المصرفية الشاملة بإنشاء أقسام وإدارات متخصصة في إدارة عمليات الاستثمار في إطار ما يعرف بأمانة الاستثمار الناشئة بين البنك وعملائه وهذا رغبة في زيادة إشباع رغبات العميل وتوطيد علاقته بالبنك.
- القيام بدور المتعاملين الرئيسيين فيما يتعلق بأسواق تداول الأوراق المالية.
- تبني برنامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة.
- الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.
- التعامل بالمشتقات المالية وهي من الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخرا من أجل أخذ الحيطة من المخاطر ومنها المستقبلات، الخيارات والمبادلات.

## 2. تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة :

تقوم البنوك الشاملة بتقديم مجموعة من الأنشطة الحديثة والتي تركز على الابتكار، وتتعلق بجديد الخدمات المصرفية، وذلك بغرض البقاء في السوق المصرفية ويمكن تعريف الابتكار المصرفي بأنه عملية ترجمة أفكار جديدة إلى تطبيقات عملية في البنوك، ويرجع البعض سبب التفوق الابتكاري لبعض البنوك وتخلف البعض الآخر إلى نمط الإدارة العليا أي مواصفات الإدارة المصرفية التي تدعم العملية الابتكارية والإدارة التي تتجنبها (زفرير عادل ، 2008 ، 48 )

وفي ما يلي أهم الخدمات التمويلية التي تعد مجالا خصبا للبنوك الشاملة ومواكبة التطورات المالية الحديثة في هذا المجال.

**أ : قيام البنوك الشاملة بأنشطة صيرفة التجزئة :** حيث تقدم البنوك الشاملة جملة من الخدمات التي ترغب من خلالها زيادة إشباع رغبات العملاء ، وغالبا ما يحدد البنك الشامل إنشاء فروع متخصصة في هذا النوع من الخدمات ومن أهم تلك الخدمات نذكر : (أحمد سليمان خصاونة ، 2008 ، 266 - 267 ).

• **البطاقة الالكترونية :** وتمثل حافظة نقدية إلكترونية مخزنة ، لا تزال تستخدم على نطاق ضيق سواء بالنسبة للتجار أو للأفراد، ومن المتوقع زيادة حجم هذه البطاقات نتيجة زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد، ومن أشكالها بطاقة الدفع، البطاقة الائتمانية.

• **تقديم التمويل الشخصي** : يقدم التمويل الشخصي لتمويل أغراض استهلاكية مثل شراء السيارات، الأثاث وغيرها من المجالات، وهي تلعب دورا هاما في مجال مراعاة البعد الاجتماعي بتوفير السيولة للمستهلكين.

• **التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة** : يعتبر من أهم المجالات التي يجب أن توليها البنوك اهتماما متزايدا في المرحلة القادمة، باعتبارها القناة الطبيعية لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع، من أجل توفير التمويل المطلوب، هذا بالإضافة إلى دورها في تقليص المشروعات المتعثرة. هذا وتتميز صيرفة التجزئة بالتعدد، والتنوع، والنمطية، الوفرة، والإتاحة الشاملة في كافة وحدات البنك ( عبد السلام بن جدو ، 2005 ، 17 - 18 ).

ب : **تقديم القروض المشتركة** : تعرف بقروض التجمع المصرفي، وهي قروض كبيرة القيمة نسبيا تمنح لصالح مقترض معين، بمشاركة بين مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية المقرضة وذلك اما لوجود قيود ائتمانية تحد من قدرة المصرف الواحد على تقديم مبالغ كبيرة، أو لرغبة من المقرض في توزيع مخاطر القرض وتقدم هذه القروض لأجال طويلة ( صوفان العيد ، 2010 ، 74 ).

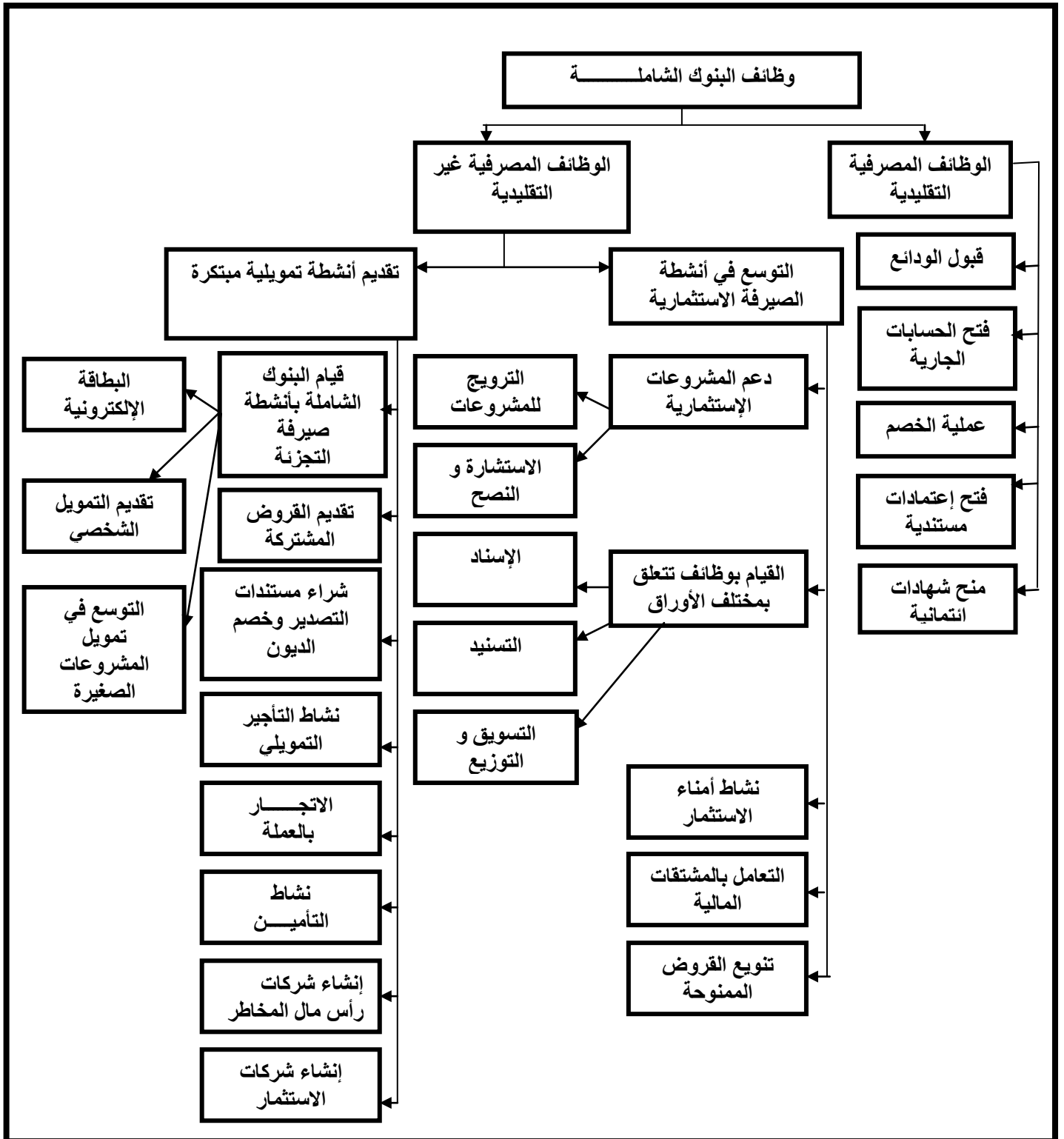
ج : **قيام البنوك الشاملة بعملية شراء مستندات التصدير وشراء وخصم الديون** : ويمكن شرح ذلك فيما يلي ( عبد القادر بريش ، 2005 ، 170 ).

• **شراء مستندات التصدير** : حيث تعتبر هذه التقنية أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية، وتتضمن بيع سندات أجنبية أو كمبيالات ذات استحقاقات آجلة إلى أحد البنوك أو البيوت المالية، أو مؤسسات التمويل المتخصصة، من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري، وتنشأ هذه الالتزامات نتيجة قيام أحد المصدرين ببيع سلع رأسمالية إلى مستورد آخر وتكون مقبولة من هذا الأخير.

• **شراء أو خصم الديون بالجملة** : حيث تعتبر أداة من أدوات تمويل التجارة في السلع الاستهلاكية محليا أو دوليا، من خلال قيام إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفي.

إضافة إلى ما سبق نجد نشاط التأجير التمويلي، الاتجار بالعملة، نشاط التأمين، إنشاء شركات رأس مال المخاطر، إنشاء شركات الاستثمار، سوف يتم التطرق إليهم في المبحث الثالث ضمن إستراتيجية التنويع و الشكل التالي يوضح أهم وظائف البنوك الشاملة :

الشكل رقم 1 : وظائف البنوك الشاملة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

### المطلب الثالث : التحول نحو البنوك الشاملة

شهدت البنوك التجارية في السنوات العشرين الأخيرة تحولات عميقة في وظائفها والتي من بينها التحول إلى البنوك الشاملة ويمكن إبراز دوافع هذا التحول، ومتطلباته و ضوابطه فيما يلي :

#### أولاً : دوافع التحول إلى البنوك الشاملة

ترجع فكرة انتشار البنوك الشاملة إلى مجموعة من الدوافع نذكر أهمها في ما يلي:  
(www.arablaw.info.com).

**1- دوافع ذاتية:** فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أداؤها، خاصة إذا توفرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصده تحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات، واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة للتواكب معها.

**2- التطورات والتحولات في الاقتصادات المحلية:** وإنشائها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دوراً محورياً فيها ومن بين هذه التطورات الخوصصة، إذا قبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخوصصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب أن تساعد البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج ، كما أن إفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهي بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى، والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق، والبنوك بما لديها من كفاءة تستطيع أن تساهم بفعالية في هذا المجال، ويسير هذا التطور ظهور ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية والبنوك عليها مسؤولية كبيرة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال التعامل في أدواتها وابتكار منتجات جديدة للتعامل فيها، وتشجيع عملائها وترغيبهم وتسيير تعاملهم وتقديم المشورة والخبرة لكي يستطيعوا التعامل فيها.

**3- الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك :** وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

**4- المنافسة :** وتشكل دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصادات المختلفة، ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها، وأصبحت هي التي تذهب إلى العميل وليس العكس، ودفعت هذه المنافسة بعض البنوك إلى التخلص من قواعد الحرص والحيطه التي يملكها العمل المصرفي السليم في الإقراض الداخلي والدولي، كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير مصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية.

**5- التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصال و الإعلام :** أدى ذلك إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

بالإضافة إلى : ( عبد الله طاهر ، 2005 ، 250 ).

- تحرير التجارة الخارجية وتزايد تيار قوة العولمة المالية والشركات متعددة الجنسيات مما أوجب على البنوك تنوع وتعدد خدماتها لتتكيف مع هذه الأوضاع بغية الحفاظ على العملاء واحتضان عملاء جدد.
- تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة.
- ظهور البنوك الافتراضية وتطور النقود الإلكترونية.
- ظهور الكثير من المستحدثات والادوات المالية في سوق رأس المال على النحو الذي جعلها منافسا قويا للبنوك أوجب ضرورة تطوير أنشطة البنوك وإجبارها على الانخراط في أنشطة الأسواق المالية.
- وقد زادت أهمية إدارة الجودة الشاملة كفلسفة في قطاع الخدمات ومن ضمنها قطاع المصارف مما دفع إلى التحول نحو البنوك الشاملة ( آسيا قاسمي ، 2014 ، 191 ).

### ثانيا : متطلبات التحول إلى البنوك الشاملة

مع توفر الدوافع القوية للتحول إلى البنوك الشاملة فإن هذا النوع من البنوك يحتاج إلى العديد من المتطلبات فمنها متطلبات مرتبطة بالبنك وأخرى لسياسات الدولة.

#### 1 - مقومات تتعلق بالبنك

ونبرز هذه المقومات من خلال ما يلي : (www.arablawn.info.com).

- أن يتوفر لدى البنك البيئة التحتية التقنية اللازمة لعملية التحول، من أجهزة وتقنيات وبرمجيات وشبكات ربط لفرع البنك مع بعضها البعض من ناحية، ومع بقية البنوك والمؤسسات الاقتصادية والمالية من ناحية أخرى وذلك بما يخدم أهداف البنك بالتحول إلى بنك شامل ويلبي الخدمات التي ينوي تقديمها؛
- أن يتوفر لدى البنك إمكانيات تطوير وتأهيل الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة لعملية التحول إلى بنك شامل وذلك بغية أن تساهم الكفاءات في عملية بناء النظم الجديدة التي ستطبق في البنك وصنع قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك، ومن ثم البدء بتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بالطرق الجديدة التي ينوي البنك الدخول بها إلى السوق؛

- الوعي بصفة عامة لفهم وإبراز أهمية البنوك الشاملة؛

- ضخامة الموارد المالية من رأس المال والاحتياطيات وفقا لمقررات لجنة بازل المحددة لكفاية رأس المال؛
- نظام إعلامي متطور لتحليل وتصميم العمل بداخل البنك؛

#### 2 - مقومات مرتبطة بسياسات الدولة

وتتطوي على السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة من خلال : ( خبابة عبد الله ، 2013 ، 221 ).

- إصدار التشريعات الحديثة وتطوير وتعديل التشريعات القائمة مما يسمح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها؛

- اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها، والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحويلها أو لإنشائها على هذا الأساس؛
- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء قواعد اللبنة الأساسية اللازمة من الناحية المالية والبشرية والتنظيمية؛
- رفع مستوى كفاءة وفعالية البنك المركزي بتوفير الدعم والاستشارة والمساندة لهذه البنوك في أداء غايتها والمتمثلة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- الإعلام المكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها؛

### ثالثاً : ضوابط التحول إلى المصارف الشاملة

- تحتاج البنوك الشاملة إلى ضوابط تضمن لها الاستمرار والانتظام والاستقرار في ممارسة النشاط وتساعد على تقبل جمهور العملاء لفكرة المصارف الشاملة وهي ضوابط كمية ونوعية تهدف إلى الحماية والرعاية وإحداث التطوير اللازم لعملية الصيرفة الشاملة.
- وتتمثل أهم هذه الضوابط فيما يلي : ( راجع عرابية ، 2009 ، ع 6 ، 158 )
- التزام العاملين في البنوك الشاملة بسياسات الحيطة والحذر؛
- تقوية أجهزة الرقابة لتحقيق دورها في ظل ممارسة واعية للإشراف على نشاط المضاربة؛
- وضع نظام للعمل وتحديد الواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل وظيفة والمهام والأنشطة الخاصة بكل منها بما لا يدع أي مجال للازدواج أو التعارض؛
- القيام بحملة فعالة من إعلام وإعلان عن أنشطة البنك الشامل في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية الحديثة، وتوفير الشفافية وإفصاح والإيضاح وبالتالي تمكين المتعاملين في البنوك الشاملة بالحكم على مدى كفاءة وحسن إدارة البنك الشامل؛
- إتباع إستراتيجية عامة علمية والتوسع في الوظائف الاستثمارية لدعم جودة اتخاذ القرارات التشغيلية وحسن توجيه موارد البنك الشامل، وذلك لضمان الجودة الشاملة والمتكاملة لأعمال البنك الشامل؛
- تطبيق نظام فعال على الودائع، ليقفل من تدافع العملاء عند حدوث أزمة أو إطلاق أي شائعة أو تعثر في السداد، أو أزمة في سعر الصرف، وبالتالي دعم الثقة في البنك الشامل؛
- عرض تفاصيل السياسات والأنشطة، والأهداف المستقبلية على الجمعية العمومية للحصول على تأييدها ودعمها في كافة الاتجاهات لتحمل المخاطر؛
- تحقيق ملاءة مالية مناسبة متمثلة في حجم مناسب ومؤثر من رأس المال وبالتالي تحقق مكانة متميزة وقوية للبنك الشامل؛

## المبحث الثاني: آليات التحول نحو البنوك الشاملة

ويتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال ثلاث مناهج أساسية، من خلال تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، أو من خلال إنشاء بنك شامل جديد، أو شراء احد البنوك وذلك كما يلي:

### المطلب الأول: تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل

إن تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل هو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل، بشرط أن يكون البنك كبير الحجم وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها: (رابح عراية ، 2009 ، ع 6 ، 200 )

#### أولاً : التدرج

أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، ولضمان استيعاب تقنيات هذه الخدمات ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة.

#### ثانياً : التطوير

أي إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير اللوائح والنظم الداخلية وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات وتعديل إجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب.

#### ثالثاً : التجهيز

وهي توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع، أو إنشاء فروع جديدة أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية.

#### رابعاً : الخطة

من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية وكافة خطوات التحول إلى البنك الشامل لبرنامج مخطط ومبرمج زمنيا، في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب، مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل .  
ويدعم فعالية هذا المنهج قدرة قيادات البنك على الابتكار، وخلق الأفكار، وبناء القيم المحفزة للعمل والقدرة على التطوير والتغيير، والعمل على إنجاحه بعيدا عن مقاومة التغيير.

### المطلب الثاني : إنشاء بنك شامل جديد بإعداد كفاءات بشرية

ويكون هذا المنهج من خلال الاعتماد على قاعدة اختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة وتدريبها وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للاستفادة من خبراتها وتوفير المكان المناسب وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا، والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة سريعة التأثير والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها وأن البنك الشامل صانع لأسواقه ( عبد القادر بريس، 2005 ، 194 ).

والمنهجين السابقين ليس بديلين أو متعارضين بل أنه يمكن الأخذ بهما معا ، حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك ، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابها لمعاملات وخدمات البنك الشامل والتغلب على العقبات، ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير، وبالتالي يتم الجمع بين المنهجين السابقين حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي جديد تتوافر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات وفي نفس الوقت يكون قابلا للنمو والانتشار، وبالتالي ما يضمن للبنك الشامل حجم أعمال مناسب وتحقيق التشغيل المتوازن والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا ( رايح عرابية ، 2009 ، 6 ، 201 ).

### المطلب الثالث : شراء أحد البنوك " اندماج "

من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل وتوشك على الإفلاس ودمجها تدريجيا إلى بنوك شاملة مع تحمل تكاليف إضافية، لكن في الواقع يصعب تطبيق هذا المنهج لأنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختيار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عالي، وبذلك يتم إنشاء كيان مصرفي جديد تتوافر فيه كل الإمكانيات ولديه خطة إستراتيجية طموحة لقيادة السوق وريادته مع وضع خطة للإسراع في ذلك عن طريق :

- شراء عقارات بعض المصارف الراغبة في الاستغناء عنها.
- دمج تدريجي لمصرف معين وضم أعماله ومعاملاته الكبيرة الحجم وعملائه، بما يضمن للبنك الشامل حجم أعمال مناسب، وتحقيق التشغيل المناسب.
- الدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا، ومهما كانت الطريقة أو أسلوب التحول إلى البنوك الشاملة فإن العديد من الخبراء المتميزين في هذا الوسط أكدوا أن البنوك الشاملة ضرورة ملحة تدعمها الرغبة والقدرة التكنولوجية المتطورة. ([www.arablawn.com](http://www.arablawn.com))

## المبحث الثالث : إدارة البنوك الشاملة وتنظيمها

لاشك أن التوسع والتنوع والتقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة وتقديم الخدمات المصرفية يتطلب بالضرورة درجة عالية من المواكبة والتلاؤم في البناء التنظيمي والإداري للبنوك، بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية وانجاز الوظائف الإدارية بصفة عامة، وفي هذا الخصوص يمكن عرض الاتجاهات الحديثة في مجال التنظيم والإدارة واستراتيجيات البنوك الشاملة والفلسفة التي تقوم عليها وصولاً إلى تقييم هذه البنوك فيما يلي

### المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في مجال التنظيم و الإدارة للبنوك

سيتم التطرق إلى أسلوب الإدارة و التنظيم و كذا الرقابة الداخلية و الخارجية في البنوك الشاملة كآلاتي:

#### أولاً : نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم

وتتلخص الاتجاهات الحديثة في هذا الخصوص في الآتي: (عبد الغفار حنفي: 2003، 359-360)

- استخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع و كذلك أقسام وإدارات الوظيفية في كل فرع.  
- التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية من أساليب التخطيط والتخطيط الاستراتيجي إنشاء وحدات للخدمة المركزية تقوم بالتنسيق بين الإدارات ( الأقسام والفروع والتخطيط للدخول في أنشطة جديدة وتنمية واستغلال الفرص الجديدة في الداخل والخارج وكذلك البحوث وإنشاء وحدات إدارية مركزية مساعدة تكون مهمتها مساعدة الإدارات الرئيسية الخاصة بالتنسيق والخدمات وأفراد.

- التكوين التنظيمي من خلال إنشاء إدارات وأقسام حيث يعتمد أساساً على تجميع أنشطة مرتبطة ببعضها البعض سواء في الداخل والخارج.

- تطبيق أسلوب اللامركزي، وتفويض السلطة بدرجة كبيرة للفروع في الداخل والخارج.

- فصل الإيرادات المحققة من بيع الخدمات غير مصرفية مثل تقديم الاستشارات، نظم المعلومات وكذلك نفقاتها عن تلك التي تربط بالخدمات المصرفية بجميع أنواعها.

- المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية وإدارة العمليات المصرفية لاستيعاب أي تغير.

- الاهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المعلومات والكمبيوتر والبحوث في جميع المجالات.

- اهتمام البنوك الحديثة بالعلاقات الإنسانية في العمل بدرجة كبيرة.

#### ثانياً :أسلوب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة

في ظل الاتجاه العالمي للتحرر من القيود وتحقيق المزيد من العولمة . أصبح الإستقرار العالمي من الأمور التي تحضى بأهمية كبيرة في إطار السياسات الاقتصادية، ويتطلب أي إشراف مصرفي فعال أن تكون لكل جهة مشرفة مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة ، وأن تتمتع بالاستقلالية في أداء أعمالها بالإضافة إلى الحق في وضع ضوابط في عمليات الرقابة والمراجعة وأن تكون مطمئنة لسلامة هذه

الإجراءات وفعاليتها بالإضافة إلى وجود نظام معلومات يمكن من التحقق من سلامة البيانات والمراكز المالية.

وفي ظل التطورات والاتجاه نحو البنوك الشاملة بما تتضمنه من تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية، وتنويع مصادر الالتزامات وزيادة الخدمات خارج الميزانية واستحداث خدمات جديدة مثل تبني المشروعات الجديدة والترويج لها وضمان تغطية الاكتتاب، وتقديم الاستشارات المالية و الاقتصادية وإدارة محافظ الأوراق المالية و صناديق الاستثمار، والتفاعل مع البورصات المحلية والعالمية، والقيام بأعمال الوساطة العقارية، والتأجير التمويلي مع استخدام الهندسة المالية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية وإزاء هذه الحركة الديناميكية في أنشطة المصرفية وتشعبها، فإن دور الرقابة والمراجعة الداخلية و ما يحكمها من قواعد قد تعاضم وازدادت فاعليته ( عبد الحميد محمد الشواي، 2002، 84-86).

وعليه فإنه لا بد من وجود رقابة داخلية وخارجية للبنوك الشاملة في إطار تقديم خدمات مصرفية متكاملة وتنقسم إلى: (زقير عادل، 2008، 71).

**1- الرقابة المصرفية :** هي مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيّر عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية و المصارف، بهدف الحفاظ على المراكز المالية بهدف تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على أن يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها.

**أ- أنواع الرقابة المصرفية :** تنقسم الرقابة المصرفية إلى رقابة داخلية أو ذاتية وأخرى خارجية وهي:

- **الرقابة الداخلية أو الذاتية :** تعد الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبيعتها تؤسس داخل البنك لفحص وتقييم أنشطة كخدمة للبنك ذاته وترتكز على ثلاثة أعمدة وهي :

● **الرقابة المحاسبية :** والتي تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقاً لتفويض السلطات المرخص بها، و تسجيل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخراج القوائم المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة .

● **الرقابة الإدارية :** وهي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفية وتطبيق السياسات الإدارية وتدريب العاملين.

● **الرقابة على عملية الضبط الداخلي :** وتتمثل في مجموع الإجراءات التي يقوم بها البنك من يوم لأخر بصفة تلقائية ومستمرة ، لمنع أو كشف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب. وتتولى الرقابة الداخلية أو الذاتية أجهزة فنية للإدارة العليا بالبنك، ثم ترفع في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، و ثم متابعة هذه التقارير .

- **الرقابة الخارجية:** والتي تمارس من طرف جهات رقابية من خارج البنك، وهي إما رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على البنوك التابع للبنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها هذا الحق الرقابي، بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظي الحسابات قانونين خارجين غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك حيث يتم تعيينهم من الهيئة العامة للمساهمين، ومن أهم مسؤولياتهم ما يلي: (مليكة كركار ، 2004 ، 53).

- الاعتماد في عملهم على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال المراجعة والتدقيق .
- التقيد بالسرية التامة وأن لا يفشوا المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم .
- تقديم تقرير للجمعية العمومية للبنك يبين فيه أن مراجعة أعمال البنك وحساباته تمت وفقا لمعايير وأدلة المراجعة الدولية أو المعمول بها .
- أن يبينوا في تقريرهم الخاص أي مخالفات للأحكام التشريعات المعنية واللوائح والقرارات.
- أن يقوموا بتزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل بشأن أي مواطن وكذا ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية.

➤ أن يتحققوا من صحة وسلامة البيانات التي أعطيت لهم خلال عملية التدقيق

### المطلب الثاني : إستراتيجية البنوك الشاملة

سنتناول في هذا المطلب فلسفة البنوك الشاملة وكذا إستراتيجيتها في مايلي :

#### أولا : فلسفة البنك الشاملة:

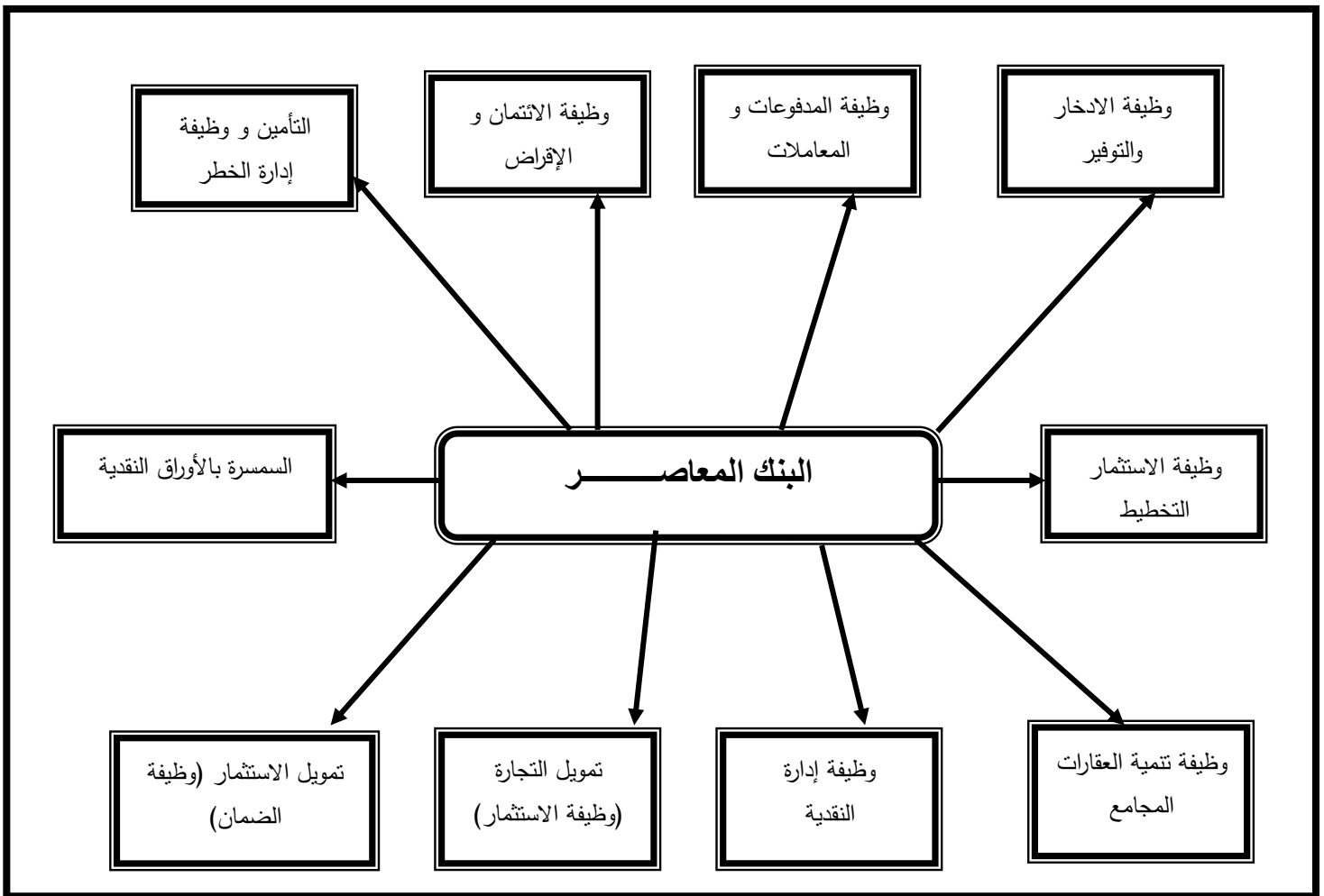
تعتمد البنوك الشاملة في عملياتها المصرفية على مبدأ التنوع، حيث أن التنوع يهدف بالدرجة الأساس إلى تخفيض احتمالات أو معدلات المخاطرة وبالذات المخاطرة الائتمانية، وقد اهتم العديد من الباحثين في هذا المجال إلى ضرورة اعتماد استراتيجية التنوع بهدف السعي إلى تعظيم ربحية البنك من جهة وتعزيز مركزه التنافسي من جهة أخرى وبالتالي تخفيض حجم المخاطرة ، ويرى (هاري ماركوتر) بأنه من ضمن المسائل الهامة التي يجب على البنك ذي الخدمة متكاملة هو التنوع في الاستثمارات والقروض إذ يجب عليه تحديد حاجته للتنوع في المدى الجغرافي والصناعي للقروض والاستثمارات.

ونتيجة لزيادة المنافسة والتغيير البيئي فإن معظم البنوك قد اتجهت إلى تنوع خدماتها وأنشطتها البنكية وزادت من ممارسة التخطيط الإستراتيجي في محاولة لتخصيص الموارد في الفرص التي تمنحها ميزة تنافسية ولتقليل التهديد الخارجي لها، وفي نفس الوقت يعد التسويق عاملا مهما في التخطيط المصرفي، فنقلديا البنوك لم تعط اهتماما كافيا للتخطيط الإستراتيجي، والتسويق، وخلال السبعينات أعطت بعض البنوك التجارية اهتماما لبعض المفاهيم غير أنه بقي التركيز على البنوك التقليدية، لكن خلال الثمانينات وما بعدها فإن توجه البنوك التجارية أصبح نحو البنوك الشاملة بتقديم مزيج متكامل من الخدمات المصرفية (فلاح حسن عداي الحسيني ، 2008 ، 22).

ويزداد مفهوم التنوع عمقا، وتزداد ايجابياته إذا ما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة مصرفية وغير مصرفية، وكذا تنوع القطاعات التي يتعامل معها، بحيث يتعرض لحد أدنى من المخاطر وفي مقدمتها مخاطر نقص السيولة ومخاطر الإفلاس التي يسببها قد يضيع جزء من ودائع العملاء، يبقى في الأخير أن البنوك الشاملة بفلسفتها التي تقوم من خلال تنوع أنشطتها وكذا مواردها تهدف إلى استقرار الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار. (منير إبراهيم هندي، 2010، 62)

ويوضح الشكل التالي أهم المجالات الخدمية للبنك المعاصر :

الشكل رقم (2): المجالات الخدمية للبنك المعاصر



المصدر : زقير عادل : تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بسكرة 2008 ، 47 .

**ثانياً : إدارة موارد واستخدامات البنوك الشاملة**

**1- إدارة الموارد بالبنوك الشاملة**

تسعى البنوك الشاملة إلى تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد المتاحة لديها وفيما يلي أهم بنود هذه الموارد وأسس إدارتها: (عبد المطلب عبد الحميد، 2001، 60).

**أ- رأس المال والاحتياطات :**

ويطلق عليه حقوق الملكية الذي تتمثل في الأسهم المدفوعة والفائضة والأرباح غير الموزعة واحتياطات البنك، وقد أصبح المبدأ الأساسي في تكوين رأس مال البنك هو الالتزام بنسبة معينة لرأس المال إلى الخصوم وهو ما يسمى بمعيار كفاءة رأس مال كما قدرته لجنة بازل وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 10% لأن احتفاظ البنك برأس مال كاف من شأنه حماية البنك من الهزات الناجمة عن الفشل المالي، وفي نفس الوقت يحمل طمأنة للمودعين، ورأس مال البنك يضمن تمويل نفقات بدء النشاط والنفقات غير المتوقعة وخسائر المعاملات، ويتأثر تقدير حجمه بمجموعة من العوامل أهمها :

- التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية وما تحمله من رواج أو كساد.

- العلاقة بين رأس المال ونوعية الودائع سواء كانت ودائع جارية، وودائع ثابتة.

- الموازنة بين متطلبات حصول المساهمين على أرباح معقولة وبين دعم مركز البنك الحالي ودعم عمليات التوسع.

- توقعات المساهمين لحجم ما يحصلون عليه من أرباح مقابل استثماراتهم في أسهم البنك .

**ب: إدارة الودائع وتنميتها**

تعتبر الودائع هي أساس الأعمال المصرفية وتنقسم إلى: (رشدي صالح عبد الفتاح، 2000، 110)

- الودائع جارية: والتي تنقسم بدورها إلى ودائع شبه دائمة وودائع مؤقتة وودائع عارضة وودائع موسمية.
- الودائع الثابتة : هناك الودائع الثابتة وتنقسم إلى ودائع لأجل وودائع بإخطار وشهادات العائد المتغير التي يتغير فيها سعر الفائدة خلال مدة معينة وودائع صندوق التوفير، ويتأثر حجم ونوعية الودائع بنوعين من العوامل نذكر:

- عوامل مؤثرة في حجم الودائع على مستوى البنك، وهي سمعة البنك ونوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها و تحفيزات المودعين.

-عوامل مؤثرة في حجم الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني، وتشمل على مستوى النشاط الاقتصادي.

وتحاول البنوك الشاملة وضع استراتيجيات لزيادة حجم الودائع لأنها من الموارد الرئيسية لرأس ماله وفي ذلك يظهر التنافس بين البنوك لجلب أكبر عدد من المودعين وأكبر حجم من الودائع، ويضع القائمون في البنك أهم الاستراتيجيات لجعله أكثر ملائمة للنشاط الاقتصادي وذلك بتسهيل إجراءات العملاء وتنمية معدات البنك وتجهيزاته وأهم هذه الإستراتيجيات تتمثل فيما يلي : ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 30 - 35 ).

- إستراتيجية استقطاب أعداد جديدة من العملاء: وذلك بتسهيل الإجراءات والتحكم في التقنية والوصول إلى أحر الخبرات والعمل التكنولوجي في المجال المصرفي، حيث يسعى البنك إلى نشر الوعي المصرفي ومحاولة جلب فئات معينة، وذلك بتقديم خدمات خاصة بكل الفئات، شباب، أطفال، طلاب، مستثمرين ... الخ ، حيث بدأت البنوك تعد من مظاهر تعاملها أوجه متعددة حسب سن العميل وصفته وحالته.

- إستراتيجية تثبيت الموارد واستقرارها : حيث أصبحت البنوك تبحث عن طرق متعددة لإيفاء أموال العملاء أطول مدة ممكنة بالبنك، بغرض توفير المرونة المطلوبة في عمليات التوظيف التي تغير طابعها في الاقتصاديات المختلفة، وهناك عدة اتجاهات في مجال تلك الإستراتيجية لعل من أهمها :

• **الإيداع الثابت بالتقسيت:** حيث يدير نظام الإيداع الثابت بالتقسيت العديد من البنوك في الكثير من دول العالم، وذلك بدفع مبلغ ثابت في شكل أقساط شهرية لمدة معينة وفي نهاية المدة يدفع المبلغ الأصلي بالإضافة إلى الفوائد، ورغم ارتفاع تكلفة إدارة هذا النوع من الودائع فإنه يزيد من الوعي المصرفي.

• **الإيداع بالتقسيت:** لأغراض دفع الضرائب و بغرض التخفيف عن دافعي الضرائب من الأفراد والمشروعات وذلك بتلقي دفعات من العملاء، وتعفى هذه الودائع من كافة أنواع الضرائب كما تمنح ميزة فوائد الضرائب بعد التصفية النهائية، والتي يقوم بها خبراء البنك نيابة عن العميل.

• **إيداع الثابت مع الخدمات التأمينية:** وبموجبه يقوم البنك باستخدام الفائدة التي يقل رأس المال الأصلي أو جزء منها في دفع الأقساط لإحدى شركات التأمين وتقوم هذه الأخيرة بتغطية أخطار معينة تقابل العملاء.

• **شهادات الاستثمار:** وهي من النظم التي استحدثت بغرض تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال لتمويل التنمية.

• **وحدات الاستئجار:** تقوم بها البنوك الكبرى بحيث تكون في شكل صكوك يشتريها الأفراد الذين غالباً لا يتوافر لديهم الوقت والخبرة للاستثمار في الأسهم والسندات، ويقوم البنك باستئجار حصيلة هذه الوحدات في شراء أسهم وسندات ومتابعتها في السوق العالمية.

• **شهادات الإيداع الاسمية والقابلة للتداول :** هي وديعة اسمية أولحاملها وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبياً.

• **صناديق الاستثمار:** حيث قامت البنوك بإعداد نظم استثمار خاصة بها لفئات العملاء المختلفة بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها في نظام يحمل درجة مخاطرة أقل لكل المشاركين.

- **إستراتيجية الحفاظ على سيولة البنك :** لتأمين مخاطر التعرض للنقص في السيولة فإستراتيجية البنك تضمن الخدمة التي تمكن العملاء من الاعتماد على البنك، وفي الوفاء باحتياجاته المالية حتى لا يحتفظ بأية نقود، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق السرعة في التعامل والتواجد الزمني لوحدات البنك، وقد

سهلت هذه المهمة أمام إدارة البنك الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ومن أهم الخدمات التي تقوم في هذا المجال :

➤ الصراف ألي والخدمات المتكاملة؛

➤ الخدمة الليلية المتكاملة؛

➤ نقاط البيع؛

➤ الخدمات المباشرة و الإنترنت؛

- إستراتيجية تعظيم راحة العملاء : وهي خدمات تقدم للعملاء، بعضهم مودعين حيث يمكن للعميل الحصول على العديد من الخدمات المصرفية المجانية أو بسعر منخفض وأهم هذه الخدمات:

➤ تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الأخرى؛

➤ تحصيل الكمبيالات المسحوبة؛

➤ قبول الشيكات المصدرة منه للغير؛

➤ قبول الأمانات وتأجير خزائن الخارجية؛

➤ الأوامر المستديمة؛

خدمات تحويل النقود بالبنوك؛

- إستراتيجية دعم النشاط المالي للعملاء : من خلال تقديم الاستشارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق، أو حساب ميزانية الأسرة للعميل خصوصا ذات الدخل الثابت على مدى مدة معينة، ولأن معظم العملاء ليست لديهم الدراية الكاملة بالعمليات المصرفية أو الوقت الكافي، يقوم البنك بتقديم خدمات في هذا المجال مثل : حفظ الأوراق النقدية وبيعها وشرائها وخدمات التسجيل والإصدار (رشدي صالح عبد الفتاح ، 2000 ، 110 ) .

## 2. أسس إدارة توظيف الأموال والاستخدامات بالبنوك الشاملة

حيث تحاول البنوك الشاملة إدارة الأموال والاستخدامات في أحسن توظيف ممكن الذي يحقق أكبر عائد ممكن بأقل درجة ممكنة من المخاطرة، ومحاولة تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية وتتمثل أهم بنود توظيف الأموال بالبنوك الشاملة وأسس إدارتها فيما يلي: ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 40 - 44).

أ - إدارة وظيفة الاستثمار : حيث تحقق الإدارة الكفئ لوظيفة الاستثمار في البنوك الشاملة من خلال التكوين الكفء للمحفظة الاستثمارية، حيث تتعدد الأصول المكونة لتلك المحفظة وتختلف آجالها، ويقوم تكوينها على أسس ثلاثة يتمثل أولها حسابات السيولة وثانيها حسابات الدخل وثالثها حسابات تجمع بين السيولة والدخل ويتطلب المزيج المتكامل بين هذه الحسابات فهمها كاملا لطبيعة الاقتصاد الوطني ودور البنك في سد الفجوة الاستثمارية في المجتمع في ضوء إمكانياته وموارده وسياسته المصرفية، وعادة تتضمن محفظة استثمارات في البنوك الشاملة الاستثمارات المباشرة من خلال تأسيس المشاريع واستثمار

- غير مباشر في الأسهم والسندات السندات الحكومية، أدونات الخزينة، المشتقات المالية، وترتكز إدارة المحفظة الاستثمارية على عدة خطوات وهي : (رشدي صالح عبد الفتاح ، 2000 ، 113 ) .
- وضع واختيار سياسات واستراتيجيات الاستثمار التي يتم وضعها بهدف تحقيق عدة أهداف كالحصول على أرصدة سائلة عند الحاجة والحصول على عائد مناسب ومواجهة الخطر .
  - التنبؤ بظروف البيئة الخارجية ودراستها بالأخذ بعين الاعتبار حالة السوق المالية.
  - دراسة العلاقة بين موارد البنك وسوق الاستثمار عن طريق حصر البدائل الاستثمارية المتاحة لتكوين المحفظة الاستثمارية، وتقييم نوعية الموارد المتاحة وهيكل الودائع و إجمالي الموارد وحقوق الملكية بالبنك ونسب السيولة والاحتياطي وهكذا.
  - اختيار وتكوين السياسة والإستراتيجية اللازمة لإدارة المحفظة الاستثمارية وبالتالي تحديد أدوات الاستثمار التي تحقق الأهداف المطلوبة، والاستقرار على الإستراتيجية الأكثر ملائمة للاستثمار، ولا بد أن يستقر البنك بعد ذلك على آليات توفير الأموال للاستثمار وتحديد حجم المحفظة الاستثمارية، جودة الأوراق المكونة لها وتنويع تلك الأوراق ومجالات الاستثمار والرقابة على الخطة الاستثمارية، وتقييم المحفظة الاستثمارية للبنك وهو أمر ضروري لضمان نجاح إدارة محفظة الاستثمارات بالبنوك الشاملة.
- ب - إدارة وظيفة الإقراض :** والتي تتعلق بالسياسة الإقراضية للبنك والمكونة من عدة مكونات وهي المنطقة التي يخدمها البنك في مجال الإقراض، نوع القرض، الضمان المقبول لمنحة وأجال استحقاقه، السقوف الائتمانية تكلفة القروض على العميل، السلطات التقديرية لمنح القروض، مستندات الإقراض، بالإضافة على أسس الإقراض المتضمنة عنصر الأمان والسيولة الربحية ، والانتشار والضمان، والارتباط بالمصلحة الاقتصادية النوعية، وأخيرا متابعة الائتمان وخطواتها.
- ج - إدارة السيولة والمركز النقدي :** لا يستطيع البنك الاحتفاظ بكل أمواله سائلة وأيضا لا يستطيع توظيف كل ما يملكه من موارد في الاستثمار أو الإقراض، إذ تفرض عليه الظروف وأوضاع التوازن وكذا القوانين الاحتفاظ بجزء سائل من النقود وأصول شبه نقدية لمواجهة احتياجات عملائه، حيث من الأمور الهامة في إدارة السيولة إدارة ما يسمى بالمركز النقدي الذي يعتبر العبء الأساسي في تخطيط احتياجات السيولة، ويعني ذلك إبقاء البنك حاجاته من الاحتياطات القانونية والاحتفاظ بقدر كاف من العملات والنقدية لمواجهة طلبات العملاء ويعبر المركز النقدي للبنك عن مقدار الأرصدة والعملات المساعدة والعملات الأجنبية والتي يتحتم الاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات الاحتياطي القانوني، ولأنها لا تدر أي دخل بالنسبة للبنك فإن الإدارة الجيدة تحاول أن تتجنب الاحتفاظ بأي قدر يزيد عن حاجتها منها.
- د - إدارة الخدمات المصرفية الإضافية والخاصة بالبنوك الشاملة :** تتطوي على العديد من الخدمات التي تسعى البنوك الشاملة إلى أدائها بكفاءة وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ومن أهم الخدمات : خدمات المعاملات الدولية وتشمل العديد من الخدمات وأهمها خدمات المصدرين والمستوردين والتي تشمل تقديم المعلومات والمشورة إثناء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والاستيراد.

خدمات أمناء الاستثمار وتعتبر إحدى أهم السمات الرئيسية للبنوك الشاملة وأهم خدماتها خدمات الأفراد خدمات المعلومات ومتابعة العمليات والتي تناسب الشركات والمنشآت التي تقوم بتوزيع منتجاتها في الداخل والخارج، خدمات التسجيل والإصدار الخاصة بالأسهم والسندات .

وعليه فإن إدارة الأصول في البنوك الشاملة تخضع لأسلوب منظم ودقيق يضع الاعتبارات البيئية والمصرفية والاقتصادية التي تنشط داخل البنك وذلك بغرض تحقيق الأهداف المنشودة بأقصى كفاءة ممكنة.

### ثالثا : استراتيجيات التنوع في البنوك الشاملة

#### 1- التنوع في مجال الخدمة المصرفية :

يعد التنوع من أهم المزايا التي يوفرها العمل المصرفي الشامل، و بالتالي الحصول على موارد مالية من جهات متعددة ولآجال مختلفة مع استخدامها في الأنشطة المختلفة، و في ظل التنوع يتحقق الاستقرار وتتنخفض المخاطر، وذلك بتنوع مصادر التمويل و الاستثمار.

أ- تنوع مصادر التمويل : حيث تحصل على التمويل من مصادر متعددة أهمها : (عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 21 - 29).

• إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول : وهي عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شراءها و بيعها في أسواق النقد في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها و هذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك.

• الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي : حيث لجأت البنوك الشاملة إلى هذا الأسلوب بغرض تدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالي، وتتم عمليات الاقتراض الخارجي من خلال إصدار سندات تطرح في أسواق المال وبالاقتراض من شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية، ويحمل هذا الأسلوب في طياته ميزتين، فهو من جهة يزيد القدرة على الاقتراض وزيادة عمليات التوظيف و زيادة أرباح و تأمين السيولة، و من جهة أخرى يعطي المزيد من الأمان للمودعين.

• اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية : فقد قامت بعض البنوك الشاملة في هذا المجال بإعادة تنظيم نفسها لكي تتخذ شكل الشركة القابضة من أجل البحث عن اتجاه جديد لتنوع مصادر التمويل و تعبئة المدخرات، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة يستطيع أن يظم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية، خاصة في أوقات التي توفى فيها الودائع، حيث يمكن في هذه الحالة أن تقوم أحد الشركات الشقيقة بالاقتراض و تعيد اقراض المتحصلات إلى البنك وهكذا.

• التمويل خارج الميزانية : والتي تشكل الالتزامات المحتملة أو العقود وهذه الأدوات تولد دخلا للبنك لكنها لا تظهر كأصول أو خصوم في ميزانيته، وتشمل خطابات الائتمان تحت الطلب و المشتقات المالية مثل المقايضة أو المبادلة وتمارس البنوك هذا النوع من الأعمال لتعزيز ربحيتها، ولأنها تولد دخلا

ماليا جيدا، و يمكن أن تساعد المشتقات المالية في التقاء المعايير الرأسمالية، وفي تجنب الضرائب القانونية.

**ب- تنوع مصادر الاستثمار:** إلى جانب تحقيق التنوع في مجال التمويل سعت البنوك إلى تحقيق التنوع في مجال الاستثمار، وذلك من خلال محفظة القروض إضافة إلى الدخول في مجالات جديدة للاستثمار و ذلك من خلال ما يلي: (منير إبراهيم هندي، 2010، ص 65).

• **تنوع محفظة القروض** حيث يقدم البنك الشامل القروض للمنشآت الصناعية والتجارية والزراعية ومنشآت الخدمات، و القروض العقارية، والقروض للمستهلكين، و القروض لتمويل التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى تقدم البنوك الشاملة قروض على مدى آجال زمنية مختلفة، فهناك القروض القصيرة و المتوسطة وكذلك الطويلة اعتمادا على قانون المتوسطات الذي يؤدي إلى إستقرار الموارد المالية للبنك، و قد أثبتت الدراسات في هذا المجال أنه إذا قامت مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعها فإن هناك احتمال كبير أن تقوم مجموعة أخرى من المودعين بإيداع ودائع تعادل تقريبا ما قام بسحبه الآخرين.

ومن غير المتوقع أن يترتب على اتجاه البنك الشامل نحو تنوع تواريخ استحقاق القروض إلى جانب تنوع المنشآت التي تقدم لها القروض أي أثر سلبي على أهداف البنك، فليس هناك تضحية بالسيولة إذا ما زالت البنوك تقدم قروض قصيرة الاجل و ليس هناك تضحية بالأمان إذ يشترط أن يكون القرض موجها إلى أنشطة ينتظر أن تحقق عائد يكفي لخدمة الدين.

• **دخول مجالات جديدة للاستثمار:** حيث استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية و التي تتضمن ثلاث وظائف أساسية:

- **التسييد:** و التي تتضمن تحويل قروض المصرف إلى سندات و بيعها في أسواق مالية قابلة للتداول، و ذلك عن طريق بيع تلك القروض إلى مؤسسة متخصصة في إصدار وتداول الاوراق مالية. (عصام عمر أحمد مندور ، 2013 ، ص 204).

- **الإسناد:** حيث تقوم البنوك الشاملة بتحمل مخاطر شركة الأسهم الصادرة حديثا من الشركات المصدرة مباشرة و الترويج لبيعها، و يجازف البنك الشامل بشرائها لحسابه الخاص. (رايح عرابه، 2009، ص 198).

- **التسويق و التوزيع:** حيث تقوم على تسويق أوراق مالية لصالح الشركات المصدرة لها بدون تحمل المصارف مخاطرة حيازتها لحسابها، و تعتبر البنوك الشاملة أكثر تخصص بتسويق الإصدارات الجديدة بسبب ما لديها من خبراء و وحدات متخصصة و اتصالات واسعة مع الوسطاء و السماسرة و الشركات المالية الوسيطة الأخرى، الأمر الذي يقلل من التكاليف. (علي محمود سماكة، 2010، ص 17، ع 227).

• **التنوع في محفظة الأوراق المالية:** بحيث يختلف تواريخ استحقاقها و طبيعة أنشطة الشركة والمؤسسات المصدرة لها مع تعددها وتباعدها جغرافيا، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض بحيث

تحقق أكبر درجة من التنوع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية . ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2001 ، 25 ) .

• تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية : و تقديم قروض طويلة الأجل وذلك من حصيلة توزيعها للأسهم المشتراة . ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 25 ) .

• رسملة القروض : عن طريق استبدال القروض بحصص في رأس المال بعد الفشل في سداد التزامات الشركة .

## 2- التنوع بدخول مجالات غير مصرفية :

و يكون التنوع هنا من خلال الأنشطة التي يمارسها البنك بنفسه، وعن طريق شركة شقيقة.

### أ- الأنشطة التي يمارسها البنك بنفسه :

ومن أهم تلك الأنشطة ما يلي :

• القيام بنشاط التأجير التمويلي : حيث يقوم المصرف الشامل بشراء آلات ومكاتب و تأجيرها للمشروعات و أهمية هذه الوظيفة تكمن في أنها تساعد المشروعات الجديدة و التي تعاني من نقص في رأس المال . ( سامر بطرس جلدة ، 2010 ، 160 ) .

بحيث يتم الاتفاق بين البنك و الشركة على بيع أصل من أصول الشركة إلى البنك على أن يقوم البنك بإعادة تأجيره مرة أخرى للانتفاع به، و بالطبع ستكون متحصلات الإيجار مضاف إليها القيمة المتبقية مع الأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة إلى عائد مناسب. ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 25 ) .

و تساهم البنوك الشاملة في نشاط التأجير التمويلي من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة للتأجير التمويلي، كذلك القيام بدور المستشار المالي و الاقتصادي من أطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التأجير التمويلي، كما أن القيام بهذا النشاط من شأنه توفير نوع من التمويل العيني لأصحاب المشروعات التي هي بحاجة إلى رؤوس الأموال لشراء الأصول و هو بذلك يتميز على مصادر التمويل الأخرى بقيامه بتمويل ما يعادل 100 % من الأصول الرأسمالية ومن ثم توفير السيولة للمشروع و من ناحية أخرى فهو يساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة للمنشآت . ( مداني أحمد ، 2005 ، 64 ) .

• نشاط الاتجار بالعملة : من خلال قيامها بالادخار بالعملة التي هي بحوزتها في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام الصفقات التجارية الدولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة، مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق، و تتضمن أيضا إمكانية استفادة المصرف من إستخدامات مطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد إتمام التحويل، و هنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة أفضل من التعامل في الأسواق الآجلة و العقود المستقبلية و أسواق الخيار . ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 25 ) .

ويتم التعامل في العملة من خلال أربعة أسواق وهي السوق الحاضرة، السوق الآجل، سوق العقود المستقبلية، سوق الخيار، و بما أن التعامل في الأسواق الثلاثية الأخيرة يعرضها لمخاطر كبيرة، فإن البنوك الشاملة التي تتاجر بالعملة تركز تعاملها على السوق الحاضر مبتعدة عن المضاربة في باقي الأسواق. (منير إبراهيم هندي، 2010 ، 70).

- **نشاط إصدار أوراق مالية :** حيث تقوم البنوك الشاملة بدور فعال في تنشيط سوق الأوراق المالية عن طريق تسويق وترويج أدوات مالية متنوعة و ذلك من خلال ما يلي : ( زقير عادل ، 200 ، 52 ).
- التنويع في محفظة الأوراق المالية إلى الدرجة التي يتم عندها تدنية المخاطر وتعظيم الربحية، و التنويع يكون في تواريخ استحقاق الأوراق المالية وتعددتها وطبيعة الشركات المساهمة في إنشاءها.
- تسويق الأوراق المالية مقابل عمولة وذلك بالإسناد إلى نصائح و إرشادات الوسطاء الماليين واستخدام إمكانيات الخاصة المتمثلة في الخبرات و الوحدات المتخصصة.
- تقديم النصائح و التوجيهات للشركة المصدرة حول نوعية وتشكيلة الأوراق المالية الواجب إصدارها.
- إصدار الأوراق المالية لمنشآت الأعمال، و بذلك امتد نشاط البنك الشامل إلى سوق إصدار ليحقق عائداً إضافياً، دون أن ينطوي ذلك على مخاطر تهدد مستقبل البنك ودون استخدام الموارد المالية.

#### ب- أنشطة التي يمارسها البنك عن طريق شركة شقيقة

تقوم البنوك الشاملة بعدة أنشطة في إطار تنويع مجالات الاستثمار من خلال إعادة تنظيم نفسها لتكون تابعة لشركة قابضة على أن تمتد سيطرة الشركة على بنوك أخرى، كما قد تمتد إلى شركات تمارس أنشطة غير مصرفية وذلك من خلال :

- **قيام البنوك الشاملة بنشاط التأمين :** إمتد نشاط البنوك الشاملة في هذا الصدد إلى تقديم خدمات تأمينية ونقصد بذلك التأمين على الممتلكات، فالخدمة التأمينية في هذه الحالة عادة ما تصاحب ائتمان حصل عليه المؤمن له من البنك، لغرض شراء الشيء محل التأمين، و يتحقق للبنك والشركة الشقيقة بالتبعية ميزة تسويق الخدمة بتكلفة قليلة، كما يتحقق للعميل ميزة الحصول على الخدمات المالية المتكاملة من نفس المكان. كما أن القيام بهذا النشاط من شأنه توفير نوع من التمويل العيني لأصحاب المشروعات التي هي بحاجة إلى رؤوس الأموال لشراء الأصول و هو بذلك يتميز على مصادر التمويل الأخرى بقيامه بتمويل ما يعادل 100% من الأصول الرأسمالية ومن ثم توفير السيولة للمشروع و من ناحية أخرى فهو يساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة للمنشآت . (مداني أحمد ، 2005 ، 64). ولقد واجه نشاط التأمين الذي يقوم به البنك انتقادات شديدة فالبنك الذي يقدم القرض للعميل يكون لديه ميزة تنافسية لإنتاج شركات التأمين المستقلة، كما أن العميل يشعر بالإحراج إذا ما أبدى رغبة في البحث عن شركة تأمين تقدم الخدمة بتكلفة أقل. (منير إبراهيم هندي، 2010 ، 73).

- **قيام البنوك الشاملة بنشاط صناديق استثمار :** التي استحوذت على جزء ليس بالقليل من المدخرات العائلية، بالإضافة إلى مدخرات بعض المستثمرين الذين تتوافر لديهم الموارد المالية ويحجمون عن شراء

الأوراق المالية نظرا لعدم توافر الحجز والمعرفة أو الوقت لديهم، وأخذت تنتشر صناديق الاستثمار لتمتص جزء من ودائع العملاء، وفي محاولة البنوك الشاملة لمواجهة ما يتسرب من ودائع إلى هذه الصناديق عمدت تلك البنوك إلى إعادة تنظيم نفسها في شكل شركة قابضة لنفس صندوق الاستثمار الذي لديه كيان مستقل يقوم بتكوين محافظ أوراق مالية وإدارتها لصالح العملاء الذين يرغبون في ذلك، وفي نفس الوقت يؤدي إلى تحقيق عائد مرتفع لصالح تنمية موارد البنوك الشاملة. ( عبد المطلب عبد الحميد ، 2000 ، 27 ) .

• **إنشاء البنوك الشاملة لشركات رأس مال المخاطر** : تتخصص هذه الشركات في تمويل الأنشطة الاستثمارية الواعدة، أي التي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة، ولكن آفاق نموها المحتملة كبيرة، بحيث يتوقع أن يحقق الاستثمار فيها فائض قيمة ناتج عن إعادة بيع الحصص وتهتم شركات رأس مال المخاطر بنوعين من المشروعات هما :

- المشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة؛  
- المشروعات القائمة المتعثرة التي لا تحقق العائد المطلوب منها، إما لنقص التمويل أو لقصور في الإدارة أوفي الأساليب الفنية الإنتاجية أو غيرها ( عبد الباسط وفاء ، 2001 ، 60 )؛  
وتتمثل أنشطة شركات رأس مال المخاطر في : ( زقير عادل ، 2008 ، 65 ) .

- تمويل نشاط الشركات أو المشروعات أو المشاركة في رأس مالها، أو دعمها فنيا أو إداريا أو المشاركة في تميمتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة أو توصية بأسهم ؛  
ومن هنا أصبحت عملية إنشاء شركات رأس مال المخاطر تمتلك أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة نظرا للدعم الذي تقدمه هذه الشركات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي زاد انتشارها في مختلف دول العالم.

### المطلب الثالث : تقييم البنوك الشاملة ( الإيجابيات ، انتقادات )

#### أولا : إيجابيات البنوك الشاملة

تتسم البنوك الشاملة بعدة إيجابيات ومزايا أهمها ( آسيا قاسمي ، 2014 ، 195 )  
- تساعد البنوك الشاملة على توفير العناصر والمقومات الضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى التأسيس . التمويل ... الخ)؛  
- تساهم البنوك الشاملة في تعظيم استغلال ما يتوفر لدى الدولة من موارد، بحيث تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة و الرشادة؛  
- تقوم البنوك الشاملة بتحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك ومواردها وتجنب التوظيف في مجال واحد تقلل من خلالها معدلات المخاطرة وتزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي؛

- تساهم من خلال دخولها نشاط التمويل التآجيري كخطوة فعالة لخلق مؤسسات جديدة، وتطوير مشروعاتها وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يزيد من القدرة التنافسية؛
- المساهمة في تنشيط وتشجيع سوق الأوراق المالية، وبذلك تعد البنوك الشاملة عاملاً للتمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد اللازمة؛

### ثانياً : الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة

- من أهم الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة نذكر ما يلي : ( عبد الحميد محمد الشواربي ، 2002 ، 182 ).
- 1- **تركيز السلطة الاقتصادية :** فالبنوك الشاملة تعتبر بنوكاً كبيرة الحجم بطبيعتها من خلال ملكيتها لنصيب كبير من الأسهم والشركات الصناعية والتجارية وغيرها ، فقد تكون قادرة على التأثير على هيكل الاقتصاد القومي على نحو يخالف المصلحة الوطنية، وأحياناً تكون لها رؤى مختلفة عما تقتضيه المصلحة العامة، ولذلك قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصلحة الاقتصاد ككل.
  - 2- **تركيز القوى السياسية :** وذلك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، ونظراً لأن البنوك الشاملة تعد بطبيعتها من الكيانات الكبرى إذا من الطبيعي أن تتوفر لها القدرة على ممارسة الضغوط السياسية بصورة متعددة.
  - 3- **تعارض المصالح :** حيث قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض أنشطة الأوراق المالية، فيحاول البنك أن يشجع عملائه على امتلاك الأسهم والسندات، أو يعيق ظهور شركات أخرى أو أوراق مالية منافسة للمشروعات التي لها ارتباط بها، الأمر الذي دعا بعض الدول مثل إنجلترا إلى فصل إدارة الاستثمار في البنوك عن الأنشطة الأخرى وجعلها مستقلة ذاتياً داخل البنك الواحد.
  - 4- **درجة التعرض للخطر :** حيث قد تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من الخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، وذلك بسبب دخولها إلى أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر.
  - 5- **لوصول إلى حد الأمان :** حيث يصعب السماح بانهايار البنوك الكبيرة نتيجة التكاليف الاجتماعية الباهظة وبوصف البنوك الشاملة بنوك كبيرة تسعى للحيلولة دون فشل مشروعها، وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها.
  - 6- **صعوبة الرقابة والإشراف :** حيث يفرض كبر البنوك الشاملة قواعد خاصة ومتطورة للرقابة والإشراف تتناسب وطبيعة حجم نشاط هذه المؤسسات العملاقة، وعادة ما يكون وضع وتطبيق هذه القواعد صعباً في ظل المنشآت الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الرقابة بدرجة عالية من الإحكام.

خلاصة الفصل :

- يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الفصل في النقاط التالية:
- التحول من الفكرة التقليدية إلى فكرة البنوك الشاملة والتوجه إلى ممارسة الصيرفة الشاملة يعتبر أحد أهم الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي.
  - البنوك الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تقوم بوظائف البنوك التجارية، وهي البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، وهي بذلك تتوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات.
  - تقوم البنوك الشاملة بتقديم جملة من الوظائف منها ما تقوم بها بنفسها من خلال التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية والتي تضم دعم المشروعات الجديدة، أنشطة أمناء الاستثمار،... بالإضافة إلى القيام بأنشطة تمويلية مبتكرة كصيرفة التجزئة، والتأجير التمويلي... الخ ووظائف تقوم بها من خلال الشركة القابضة كالتأمين وبذلك تقدم تشكيلة واسعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية التي تخدم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت أساليب رقابية محددة بقصد سلامة العمل المصرفي.
  - تحقق البنوك الشاملة مجموعة من المزايا نذكر منها توفير العناصر والمقومات الضرورية لعملية التنمية وتحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك ومواردها، كما وجهت إليها عدة انتقادات منها تركيز السلطة الاقتصادية، وتعارض المصالح .
  - تعتمد البنوك الشاملة على جملة من الاستراتيجيات فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها وهذا بتنوع مصادر جلب الأموال وتنوع مجالات استخدامات تلك الأموال في المجال الاستثماري والاقراضي، بالإضافة إلى ممارسة وابتكار خدمات مصرفية واستثمارية جديدة تزيد من حجم الاستثمار لتتجه إلى تحفيز الاستثمار بشكل أكبر وهذا ما سنتناوله في الفصل التالي الذي جاء تحت عنوان أساسيات الاستثمار ومحفزاته والذي يعد عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

## الفصل الثاني

# أساسيات الاستثمار و مخفراته

### تمهيد :

يعتبر الاستثمار عنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، فهو يشكل إحدى المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومع التحولات المستمرة التي يعيشها العالم اليوم، فرض على الدول والبنوك مسايرة هذه التحولات.

ويعد الاستثمار من أهم المحاور الأساسية التي تهتم بها الدولة والبنوك وتسعى لتحفيزه باعتباره ضرورة حتمية للوصول إلى مستويات معيشية مرتفعة بالدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية، حيث كان الاستثمار لا يزال هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي، ويخلق أساسيات التنمية ورهان صعب بالنسبة للدول أو البنوك باعتبارها محفزة للاستثمار، لأن أي خطأ أو سوء تقدير سواء على المدى البعيد أو القصير ينعكس على اقتصادياتها، ولذلك لابد عليها اختيار الوقت المناسب والظروف الملائمة للاستثمار، وأن يتم وفق سياسة تشجيعية محفزة على الاستثمار من قبل الدولة بشكل عام والبنوك بشكل خاص، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية الاستثمار

المبحث الثاني : مقومات الاستثمار، مخاطره، عوائقه

المبحث الثالث : إستراتيجيات الاستثمار، محدداته، محفزاته

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار

أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالاستثمار وأهميته وكل أنواعه وأدواته .

### المطلب الأول : تعريف الاستثمار ، خصائصه

سنتناول في هذا المطلب تعريف الاستثمار وأهم خصائصه فيما يلي:

#### أولاً : تعريف الاستثمار

لقد تعددت تعريفات الاستثمار واختلفت من باحث إلى آخر، وهذا راجع للدور الكبير والأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي وهو ما سنوضحه في ما يلي :

**1- الاستثمار لغة :** مصدر للفعل استثمر، يستثمر، وهو مشتق من الثمر، وقد ورد بمعنى جاء في لسان العرب " الثمر : حمل الشجر والثمر، أنواع المال والثمر : الذهب والفضة ( أبو الفضل جمال الدين، د ت ،106 ) .

**قال الله تعالى :** «وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا»

( سورة الكهف، آية :34).

**2- أما اصطلاحاً :** أي الاستثمار بالمعنى الاقتصادي الحديث وتعتبره الموسوعة العلمية في الجزء السادس أنه نشاط إيجابي مستمد من الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية. (ميلودين مسعودة ،2008، 35 ) .

- ويعرف على "أنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته ". ( دريد كامل آل شيب، 2009، 17 ) .

- ويعرف على أنها "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية التي يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي " ( شقيري نوري موسى، 2012، 18 ) .

- ويعرف كذلك على أنها "الاستثمارات في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة اشترتها ونشأتها المؤسسة من أجل بيعها واستخدامها في نشاطها لمدة زمنية ". ( عبد القادر بابا، 2004، 34 ) .

- ويعرف على أنه " امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل والاستثمار قد يكون في أصل حقيقي أو في أصل مالي ". ( منير إبراهيم هندي، 2008، 52 ) .

- ويعرف كذلك على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لفترة زمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية. (زياد رمضان، 2007، 13).

من خلال ما سبق نستنتج أن الاستثمار هو قرار استراتيجي يتضمن تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها بشكل أكبر مستقبلاً.

### ثانياً : خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي : (منصوري الزين، 2012، 20)

**1- تكاليف الاستثمار :** وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على استثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين :

**أ- التكاليف الاستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع، والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف الخاصة بالتنظيمات.

**ب- تكاليف التشغيل :** تظهر تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة من التكاليف اللازمة منها : النقل التأمين، أجور ومصاريف المستخدمين، وغيرها من التكاليف.

**2- التدفقات النقدية :** وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار .

**3- مدة حياة المشروع:** وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد في تحديد مدى حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج.

**4- المدة المتبقية :** عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار يتم تقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا يضاف إلى تدفقات الدخل.

### المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه

للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي والنهوض بعجلة التنمية حيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها وتتجلى أهميته في مستويين، المستوى الفردي والمستوى الوطني.

#### أولاً : أهمية الإستثمار

يمكن إبراز أهمية الاستثمار على المستوى الوطني وعلى المستوى الفردي وذلك كما يلي :

#### **1- على المستوى الوطني :**

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على المستوى الوطني فيما يلي : ( قاسم نايف علوان ، 2012، 33 - 34 )

- زيادة الدخل الوطني للبلاد، عبر تعظيم درجة منفعة الموارد المتاحة؛
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- زيادة إنتاج ودعم ميزان المدفوعات؛
- مساهمته في إحداث التطور التكنولوجي عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة وأقلمتها مع المستوى المتوفر من اليد العاملة والتي من شأنها تخفيض التكاليف وتقديم المنتجات بشكل أكثر دقة؛
- توفير النقد الأجنبي نتيجة الإنتاج المحلي ذو النوعية الجيدة، مما يدعم ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات؛

- دعم الموارد الحالية للدولة من خلال الضرائب التي تنفقها على الخدمات العمومية؛

#### **2- على المستوى الفردي: ويكون ذلك من خلال :** ( شقيري نوري موسى ، 2012، 20).

- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين وكذا توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة وإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها إلى الخارج، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء آلات ومعدات وزيادة التكوين الرأسمالي؛
- يساعد الفرد المستثمر على معرفة العائد المتوقع وحماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر النظامية وغير النظامية وكذا زيادة العائد على رأس مال من خلال زيادة الأرباح المحتجزة؛

#### ثانياً : أهداف الإستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة وتتلخص أهم أهداف الاستثمار فيما يلي:

**1- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية :** أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، وللمحافظة على قيمة رأس المال لأبد من اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد والأقل درجة من المخاطة، كما يمكن للمستثمر أن يحافظ على أصوله الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات (قاسم نايف علوان، 2012، 35).

**2- تحقيق العائد الملائم :** مهما كان نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي من توظيف الأموال هو تحقيق عائد ملائم وريح مناسب يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار يدفع صاحبه إلى التوقف عن التمويل، وربما تصفيته بحثاً عن مجال أكثر فائدة (حليمة عطية، 2014، 110).

**3- ضمان السيولة الملائمة :** رغم أن السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب نذكر منها : (هوشيار معروف، 2009، 21).

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بنفقات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.  
- مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو سري .

- مواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يسري الاستثمار في إطار مؤسسي، أي أن النقص في السيولة يؤدي إلى نتائج عكسية على جهود العاملين ومستوى اندماجهم وهو ما يهدد بتعطيل الطاقة الإنتاجية .

**4- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته :** يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيداً عن تقلبات السوق، ويقلل من المخاطر ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري (بوري محي الدين، 2011، 26).

**5- تكوين الثروة وتنميتها :** ويتحقق ذلك عندما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين الثروة وتنميتها في المستقبل (أريا الله محمد، 2010، 36).

**6- حماية الدخل من الضرائب :** يكون هدف المستثمر الاستفادة من خلال استثماره من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، لأنه في حال لم يوظفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية (سيد سالم عرفة، 2011، 159).

### المطلب الثالث : أنواع الاستثمار وأدواته

و تتمثل أنواع وأدوات الاستثمار فيما يلي:

#### أولاً : أنواع الاستثمار

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظراً لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

**1- من حيث الطبيعة القانونية :** يمكن تصنيفه إلى ثلاث أنواع وهي : (منصوري الزين، 2002، 6)

أ- استثمارات عمومية : وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ب- استثمارات خاصة : ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ج- استثمارات مختلطة : وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ولها أهمية قصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني.

2- من حيث الموقع الجغرافي : يمكن تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية كما يلي : ( دريد كامل آل شيب، 2009، 47، 48 ).

أ- الاستثمارات المحلية أو الداخلية : هي تلك الاستثمارات التي تتم داخل السوق المحلية في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات، وتتخذ عدة أشكال كما يلي : ( قاسم نايف علوان، 2009، 37 ).

• الاستثمار في تكوين رأس مال الثابت : ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع :

- استثمار يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مثل تأسيس المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية.... الخ.

- استثمار يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية، ويساعد في توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بهذا النوع من استثمارات مثل الطرق والجسور.

- استثمار لا يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية مثل التماثيل والمتاحف.

• الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: ويتمثل الاستثمار في أنواع المخزون المختلفة من المواد الأولية، المواد نصف مصنعة والمواد التامة الصنع.

• استثمار في فائض الصادرات : هو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناتجة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي، ويحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

• الاستثمار في الأوراق المالية : وهو الاستثمار في الأسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

ب- الاستثمارات الخارجية : هو استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان ويمكن أن يتخذ هذا النوع من الاستثمار الشكلين التاليين : ( وشان أحمد، 2006، 86 - 87 ).

- استثمار أجنبي غير مباشر : وهو استثمار يكون في شكل قروض مهما كانت طبيعتها ومدتها، أو استثمار في شراء القيم المنقولة.

- استثمار أجنبي مباشر : هو استثمار في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات المنجزة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، حيث يعتبر أكثر اجتذابا نحو الدول النامية، ويتميز بكونه يتمتع

بالمرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددتها وتنوعها من حيث العائد والمخاطرة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة بشكل موسع، بالإضافة إلى وجود خبراء ومختصين وسماسرة ومؤسسات متخصصة يمكن الاعتماد على آرائهم .

3- من حيث المدة الزمنية : وتصنف إلى ثلاث أنواع وهي : ( عمرون مفتاح، 2013، 78 ).

أ- استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن السنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب- استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

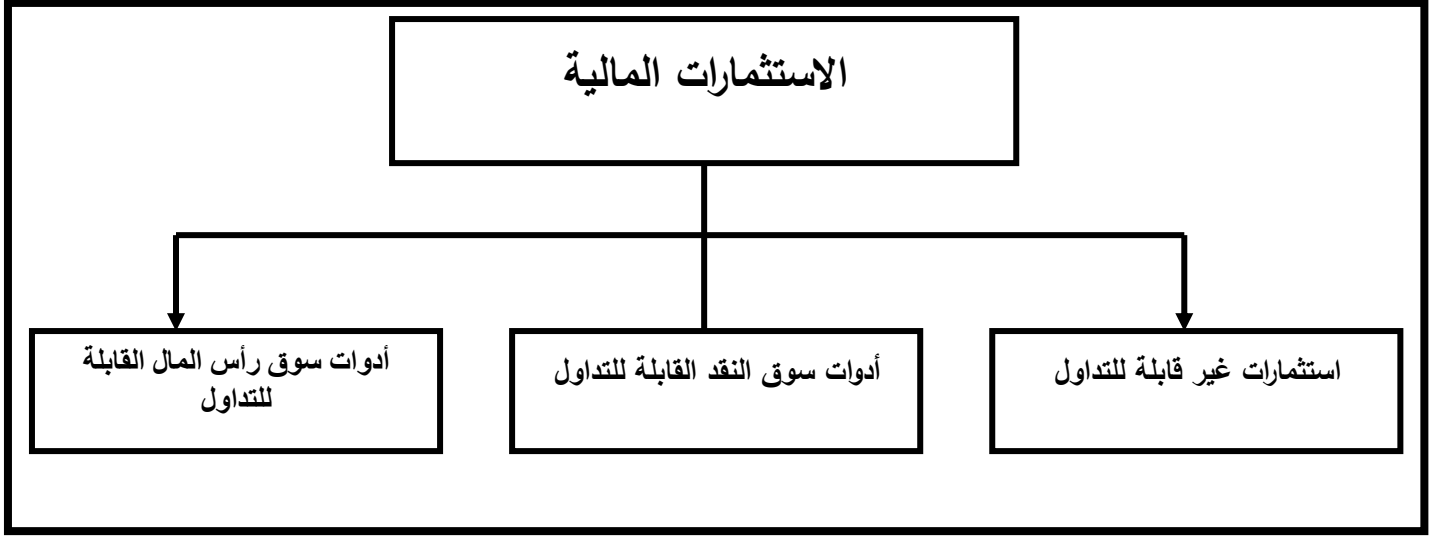
ج- استثمارات طويلة الأجل : تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتقوم مدة انجازها خمس سنوات.

4- من حيث طبيعتها: وتقسّم إلى نوعين وهما: ( مصباح بلقاسم 2005، 4 )

أ- استثمارات حقيقية : تتمثل في كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأس مال المجتمع بمعنى زيادة الطاقة الإنتاجية كسواء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة.... الخ .

ب- استثمارات مالية : وهي الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كسواء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية وسنوضح من خلال الشكل التالي أنواع الاستثمارات.

الشكل رقم (03) : مجموعات الاستثمارات المالية



المصدر : دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 51.

وفيما يلي شرح لمجموعات الاستثمارات المالية : ( دريد كامل آل شيب، 2009، 52 )

- **استثمارات غير قابلة للتداول** : ويقصد بها الودائع لأجل، وداائع لتوفير شهادات الإيداع غير قابلة للتداول، سندات ادخار حكومية، اتفاقيات إعادة الشراء، قروض فائض الاحتياطي.
  - **أدوات سوق النقد القابلة للتداول** : وتتمثل في أوامر السحب القابلة للتداول، شهادة الإيداع القابلة للتداول، القبولات المصرفية، أوراق تجارية، قروض الدولار الأوروبي.
  - **أدوات الاستثمار المتداولة في سوق رأس مال** : أسهم عادية، أسهم ممتازة، السندات.
- 5. من حيث الأهمية والغرض** : تنقسم بدورها إلى عدة أقسام ونجد: (وشان أحمد، 2006، 84 - 85).
- أ - **استثمارات التجديد** : وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج وذلك لاستبدال المعدات القديمة، فإنها تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسات.
  - ب - **استثمارات النمو ( الإستراتيجية )** : هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة لفرص نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

ج- **الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة** : وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فإذا أدت هذه الاستثمارات إلى الزيادة في الإنتاج المؤسسة وتحسين نوعيته وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

د- **الاستثمارات الإجبارية** : وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من السلع والخدمات المختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما ونوعا .

هـ- **الاستثمارات التعويضية والصافية** : هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله وتعويض ما استهلك منه بأموال واستهلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

و- **استثمارات الرفاهية** : هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمتوجها.

#### 6- تقسيمات أخرى للاستثمار:

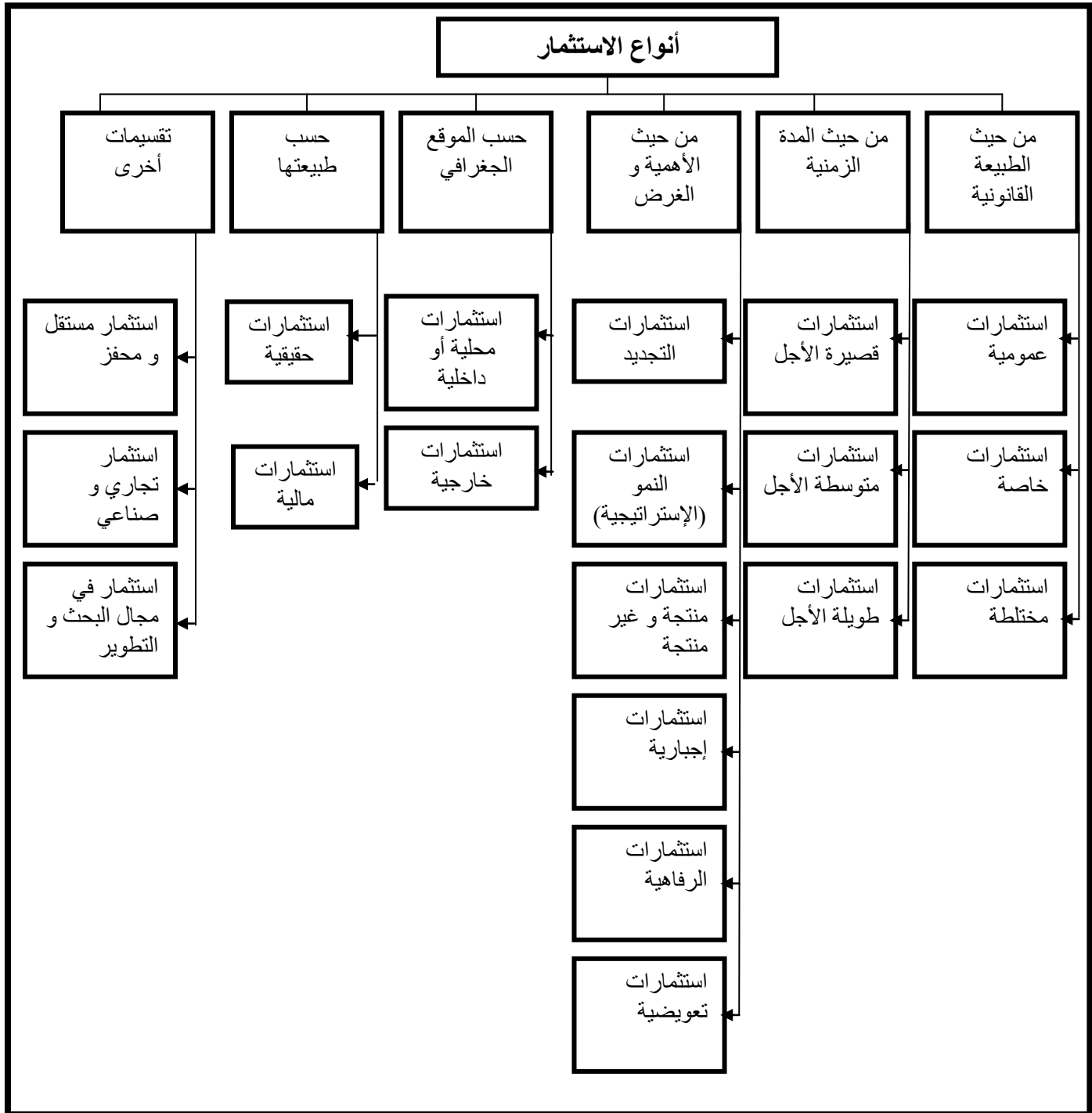
أ- **استثمار مستقل واستثمار محفز** : فالاستثمار المستقل هو الذي يعتبر الأساس في زيادة الدخل والنتاج القومي الذي يأتي من خارج دورة الدخل الجاري، سواء من قطاع أعمال حكومية على شكل استثمار أجنبي، أما المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل وهذا النوع من الاستثمار يعتمد على الدخل أي زيادة الدخل الذي يؤدي إلى زيادة الادخار مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار. ( فيصل محمود الشواورة، 2008، 37).

ب- **استثمار في مجال البحث والتطوير** : حيث يحتل أهمية كبيرة في الدول المتقدمة وتخصص له هذه الدول مبالغ طائلة، لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضاً إيجاد طرق جديدة في الإنتاج ( جهاد فراس الطيلوني، 2011، 48 ) .

ج- **الاستثمار الصناعي والتجاري** : يعتمد الاستثمار الصناعي على التوقع في البلد المستقبل أما التجاري يعتمد على أساس التصدير. (قادي عبد العزيز، 2006، 25).

وفيما يلي شكل يوضح أنواع الاستثمار.

الشكل رقم (04): أنواع الاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق .

### ثانيا : أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين، وأدوات الاستثمار كثيرة جدا يتم استعراض أهمها حسب أهميتها في الاقتصاد الوطني ودرجة سيولتها وسهولة تداولها كما يلي :

**1- الأوراق المالية:** تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، وهي على عدة أنواع تختلف باختلاف العائد والمخاطر والحقوق، ولها العديد من القيم الاسمية، والقيمة الدفترية، والقيمة السوقية وقيمة الإصدار، ويحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربحية والسيولة في آن واحد. ( دريد كامل آل شيب، 2009، 53 ) .

وتقسم الأوراق المالية إلى نوعين رئيسيين هما : ( أحمد زكريا صيام، 2003، 26 - 27 ) .

**أ - حقوق الملكية ( أسهم ) :** ونعني بها المشاركة في الملكية كأسهم بنوعها العادية والممتازة، وهي عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية، يمكن تداولها بيعا وشراء في الأسواق المالية.

**ب- حقوق الدائنة ( السندات ) :** يمثل هذا النوع من الأوراق المالية قروضا تقترضها المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وذلك من أجل تمويل نشاطها، كما يمكن استعمال السند من أجل تنظيم الائتمان وعرض النقود ومحاربة التضخم .

**2- الاستثمار في العقارات :** يحتل الاستثمار في العقار المرتبة الثانية بعد الأوراق المالية في عالم الاستثمار، ويتم الاستثمار في العقار بشكليين، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، فالشكل المباشر يكون عندما يقوم المستثمر بحيازة عقار حقيقي مثل ( شراء مبنى، أرض... الخ) أما الشكل غيرالمباشر فعندما يقوم المستثمر بحيازة سند عقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات والاستثمار في المنتجات السياحية. ( أريا الله محمد، 2010، 44 ) .

**3- الاستثمار في السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة، وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها الأسواق المتخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأسواق المالية، فقد أصبحنا نسمع بوجود سوق الشاي السيلاني في سيرلانكا، سوق الذهب في لندن والقطن في نيويورك، حيث يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات المستقبلية وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب السمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين وتغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد. ( عبد الكريم بعداش، 2007، 41 ) .

**4- المشروعات الاقتصادية :** تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتنوع أنشطتها بين التجاري والصناعي والزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات .

ومن خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية ما يلي: ( زياد رمضان، 2007، 50 - 51 ).

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا مستمرا لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الاستثمار؛
  - يوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية قدر كبير من الأمان وانخفاض درجة المخاطر، لأن المستثمر يحوز أصولا حقيقية لذا فإن درجة المخاطر المتعلقة بالخسائر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير؛
  - توفر للمستثمر ميزة الملائمة إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله ؛
  - يتمتع المستثمر بحق إدارة الأصول ويقوم إما بإدارتها بنفسه أو يفوض الغير بإدارتها لحسابه ؛
  - يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكثر من غيره .
- ومن أهم عيوبه انخفاض درجة سيولة رأس مال المستثمر، فالأصول الثابتة تشكل الجانب الرئيسي من رأس مال المستثمر، وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع في ما لو أراد المستثمرون ذلك .

**5- العملات الأجنبية :** تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، أي أنها الوجه الآخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول، ولم يكن هذا السوق الافتراضي مزدهر قبل عام 1972 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل بالعملات الأجنبية، أي إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب واستخدام نظام تقويم أسعار العملات الأجنبية بعضها تجاه البعض الآخر وخاصة الرئيسية منها، ويعتمد سوق العملات الأجنبية على الأسعار المعروضة من قبل أشهر البنوك العالمية منها نيويورك، لندن، وعند التعامل بالعملات الأجنبية المعروضة كأدوات استثمارية يجب العلم بأنها أداة استثمارية حساسة وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها وهذا أدى إلى ارتفاع درجة مخاطر التعامل فيها . ( دريد كامل آل شبيب، 2009، 60 ).

ويتعرض الاستثمار في العملات الأجنبية إلى ثلاث أنواع من المخاطر وهي : ( زياد رمضان، 2007، 62 )

- مخاطر سعر الفائدة والناجمة عن التغيير في أسعار الفائدة المصرفية ؛
  - مخاطر السيولة وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم توفر السيولة عند حلول موعد التسديد؛
  - مخاطر الائتمان أو مخاطر التسديد وتأتي هذه المخاطر بسبب عدم تسديد الطرف المشارك في عملية الشراء للعملة الأجنبية نتيجة الإفلاس ؛
- وتستخدم وسائل الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات عند التعامل بها.

## المبحث الثاني: مقومات الاستثمار، مخاطره، عوائقه

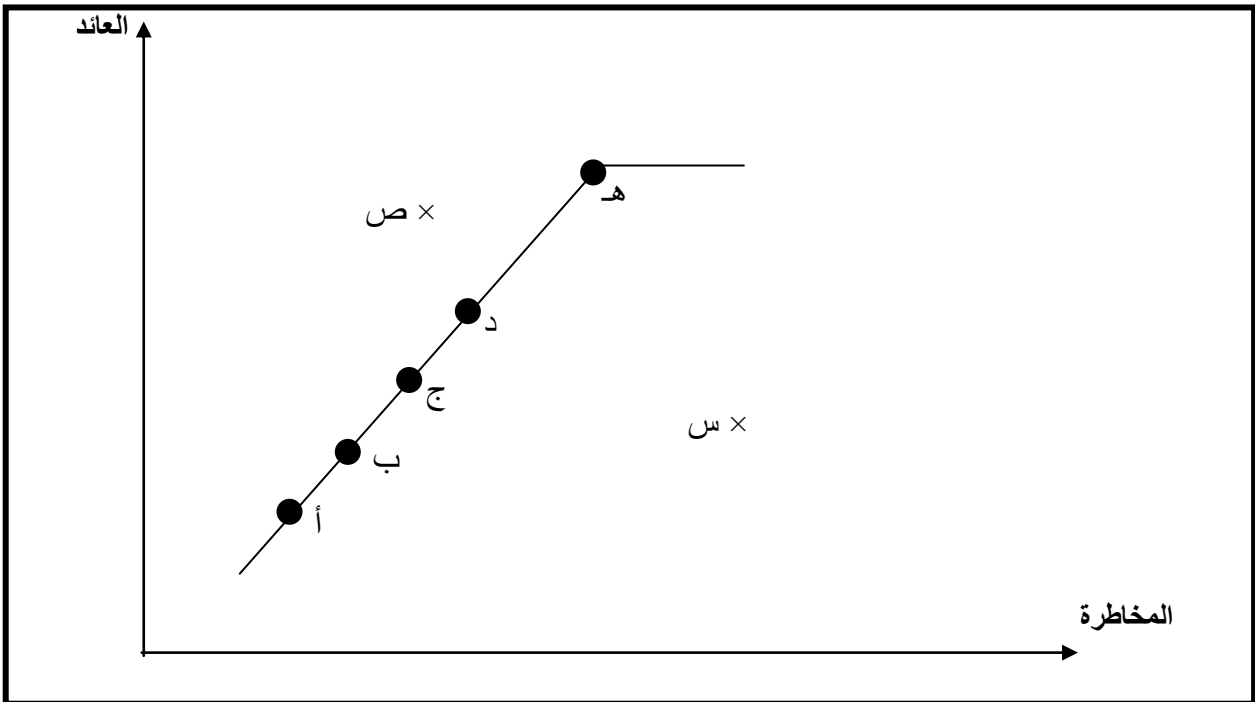
يتعرض الاستثمار إلى مجموعة من المخاطر والعوائق وحتى يكون الاستثمار ناجحاً لابد من مجموعة من المقومات وسنعرضها في ما يلي:

### المطلب الأول : مقومات الاستثمار

تستلزم الضرورة أن يكون الاستثمار ناجحاً ولكي يكون كذلك لابد أن يستند على أسس ثلاثة وهي الإستراتيجية الملائمة، الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار، مراعاة العائد والمخاطرة .

**1- الإستراتيجية الملائمة :** وتتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر والتي يعبر عنها بمنحنى التفضيل الاستثماري، والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة وأمان، هذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه ميل هذا المنحنى فضلاً عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر مثل العمر الوظيفية، الدخل، فالربحية تتأثر بمعدل العائد أما السيولة والأمان يتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة التي يكون المستثمر مستعد لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار، وبذلك فإن النقاط على منحنى التفضيل الاستثماري تمثل خيارات للمستثمر لعوائد معينة في ظل درجات مقبولة من المخاطرة . ( طلال كداوي، 2008، 17 ) . والشكل التالي يوضح ذلك :

### الشكل رقم ( 5 ) : منحنى التفضيل الاستثماري



المصدر : طلال كداوي : تقييم القرار الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2008، ص 18 .

يلاحظ من الشكل أعلاه أن كل من ( أ،ب،ج،د،هـ) تمثل أدوات استثمارية مقبولة من قبل المستثمر لأنها تقع على منحني تفضيله، بينما الأدوات ( س،ص) فإنها غير مفضلة لدى المستثمر، إما لان لا تحقق العائد المرغوب كما في "س" أو لأنها غير متاحة كما في "ص" .

وفقا لمنحني التفضيل الاستثماري بالإمكان تصنيف المستثمرين إلى ثلاثة أشكال :

أ- **المستثمر المتحفّظ** : ينعكس نمط هذا لمستثمر على قراراته الاستثمارية فيكون حساسا جدا اتجاه عنصر المخاطرة . ( طلال كداوي، 2008، 18).

ب- **المستثمر المضارب**: وهذا النمط يعطي الأولوية لعنصر الربحية، لذا تكون حساسيته اتجاه المخاطرة متدنية فيكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمار . ( محمد مطر وفايز تيم، 2005، 21)

ج- **المستثمر المتوازن** : وهذا النوع يمثل النمط الأكثر عقلانية وهو مستثمر رشيد يهتم ويوازن بين العائد والمخاطرة، لذلك فإن حساسيته اتجاه المخاطرة تكون في حدود مفعولة تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بشكل جيد وتراعي تنويع الاستثمارات بكيفية تعظيم العائد . ( بداح محسن السبيعي، 2012، 30) .

2- **الاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار** : حتى يكون القرار رشيد فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار، وتحديد الهدف من الاستثمار وتهيئة البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، وتحليل ودراسة الجوانب المالية للبدائل الاستثمارية، واختيار البديل الاستثماري الأفضل والاعتماد على عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار ( منصورى الزين، 2002، 4) .  
ومن أهم المبادئ التي يجب على المستثمر أن يقوم بمراعاتها عندما يريد أن يتخذ قرار الاستثمار ما يلي:

أ- **مبدأ الاختيار** : إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليست خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الحاليين ممن لديهم خبرة في هذا المجال ( شقيري نوري موسى، 2012، 22) .

ب- **مبدأ المقارنة**: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب منها، وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الأساسي لكل بديل، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة. ( زياد رمضان، 2007، 28) .

ج- **مبدأ الملائمة** : ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار ونذكرها في ما يلي : ( طلال كداوي، 2008، 19) .

- معدل العائد على الاستثمار؛

- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار؛

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وإدارة الاستثمار؛

د- مبدأ التنوع : يلجأ المستثمر لتوزيع استثماراته، وذلك للحد من المخاطر الاستثمارية وتجنب المخاطر غير نظامية (منصوري الزين، 2003، 5).

3- العائد والمخاطرة : فمن البديهي أن يرتبط القرار الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المرافقة لأداة الاستثمار، ولهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يعرف كلا من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، بحيث كلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كانت درجة المخاطرة أكبر. ( جهاد فراس الطيلوني، 2011، 4).

### المطلب الثاني : مخاطر الاستثمار

تعتبر المخاطر عنصرا مهما من العناصر التي يتوقف عليها اتخاذ القرار الاستثماري ذلك للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالعائد .

### أولا : مفهوم مخاطر الاستثمار

ترتبط مخاطر الاستثمار بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحوادث، وقد تشمل رأس المال إضافة إلى العوائد، فإذا كان العائد المحقق يساوي إلى العائد المتوقع فإن المخاطرة تساوي الصفر، وعليه تعبر مخاطر الاستثمار عن درجة الانحراف في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها، ولذلك كلما زادت درجة الانحراف ارتفعت مخاطر الاستثمار (قاسم نايف علوان، 2009، 61) .

وترتبط مخاطر الاستثمار برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة ومؤكدة، من خلال التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا ويتطلب دراسة هذه المخاطر الآتي : (منصوري الزين، 2013، 46) .

- دراسة المشروعات الاستثمارية التي توصف بأنها استثمارات آمنة وتحقق عائد اقتصاديا محدودا وكذا أقل درجة من المخاطر؛
- اختيار المشروع الاستثماري الذي يحقق عائد اقتصاديا يتلاءم مع رغبة المستثمر، وتجنب الاستثمارات التي تهدد كيانه المالي وبقائه في مجال الأعمال؛
- القيام بتقدير مسبق لاحتمالات النجاح أو الفشل؛
- تقدير نوع وطبيعة المخاطر المصاحبة للمشروع الاستثماري؛

### ثانيا : أنواع مخاطر الاستثمار

تنقسم مخاطر الاستثمار عموما إلى نوعين : مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية .

1 - مخاطر نظامية : وهي التي تتأثر بنظام السوق والتعامل، بالعوامل الطبيعية والسياسية، ولذلك فإن هذه المخاطر لا تتحدد بنوع معين، وإذا ما كانت قادرة على أن تمس كل مجالات وقطاعات الاستثمار. ( طاهر حيدر جردان، 2009، 17 ) .

وتتعدد مصادر المخاطر النظامية وذلك كما يلي :

أ- مخاطر التغيير أو التذبذب في أسعار الفائدة : وهي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة بسبب حدوث تغير في أسعار العوائد السوقية خلال مدة الاستثمار. ( شقيري نوري موسى، 2012، 50 ) .

ب- مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد : وهي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد فتتدنى قيمتها، أو يمكن القول بأنها المخاطر الناتجة عن التآكل في قيمة النقود بسبب ارتفاع الأسعار. ( دريد كامل آل شيب، 2009، 116 ).

ج- المخاطر السوقية : تعرف تلك المخاطر التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة، ويكون تعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم. ( محمد مطر وآخرون، 2005، 46 ).

2 - المخاطر غير النظامية : وهي التي تمس مجالاً معيناً من مجالات الاستثمار دون الآخر، والناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ( منصور الزين، 2012، 46 ).

وللمخاطر غير النظامية مصادر عديدة منها :

أ- مخاطر الإدارة : قد تتسبب الأخطاء الإدارية في شركة معينة في اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار، بالرغم من قوة المركز المالي للشركة، وجوده منتجاتها، ومن أمثلتها سوء التصرف، وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة. ( شقيري نوري موسى، 2012، 52 ).

ب- مخاطر الصناعة : وهي ناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واضح وملحوس دون أن يكون لها تأثير هام خارج هذا القطاع. ( محمد مطر، 2013، 65 ) .

ج - مخاطر ناتجة عن تغير أذواق المستهلكين : وتظهر نتيجة للتوقف عن استخدام منتج معين بسبب ظهور منتج آخر أكثر تطوراً من المنتج القديم. ( عبد العزيز ميلودي، 2006، 18 ) .

**المطلب الثالث : عوائق الاستثمار**

يمكن تلخيص أهم العراقيل التي تواجه المستثمر المحلي أو الأجنبي عند قيامه بالعملية الاستثمارية فيما يلي : (منصوري زين، 2003، 7).

1- معوقات البيروقراطية: كبطء العمل الإداري، الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية... الخ .

2- معوقات قانونية : وتتمثل فيما يلي :

- تعدد القوانين والأنظمة؛

- التعديلات والتغيرات في القوانين؛

- المشكلات القانونية مع المتنافسين ومع الشركاء ؛

- الفساد في تطبيق القانون؛

3- معوقات مهارية : وتتمثل في :

- ندرة مهارة العاملين ؛

- ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية ؛

4- معوقات التكلفة : حيث أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يعيق الاستثمار .

5- معوقات التسويق: وتتمثل في معوقات التسويق المحلي والخارجي .

6- معوقات التمويل وتتمثل في :

- عدم وجود ضمانات كافية للتمويل؛

- ارتفاع سعر الفائدة؛

- عدم كفاية السوق؛

- عدم وجود برامج تمويل متخصصة؛

7- معوقات الضرائب والرسوم وتتمثل في:

- الضرائب المرتفعة والمتعددة؛

- الازدواج الضريبي؛

### المبحث الثالث : إستراتيجية الاستثمار، محدداته، محفزاته

يمكن القول أن الإستراتيجية عبارة عن مجموعة التوجيهات التي تتعلق بأنشطة المؤسسة في المدى البعيد وهذا من أجل الحصول على ميزة تنافسية، انطلاقاً من تعبئة الموارد الموجودة في محيط متغير بهدف تلبية احتياجات السوق، ومن بين أهم الاستراتيجيات التي توليها المؤسسة أهمية كبرى إستراتيجية الاستثمار، وعليه سنتناول في هذا المبحث استراتيجيات الاستثمار بالإضافة إلى محدداته وأخيراً محفزاته

#### المطلب الأول : استراتيجيات الاستثمار

تعتبر إستراتيجية الاستثمار الإستراتيجية المسؤولة عن تحديد كمية ونوعية الموارد سواء كانت بشرية أو مالية، حيث تعتمد على القرارات الاستثمارية على اختلاف أنواعها بقصد الموازنة بين تكلفة الأموال المستثمرة والعوائد المتوقع تحقيقها خلال الفترة الزمنية المستقبلية، لتحقيق أهداف استثمارية ومن أهم استراتيجيات الاستثمار التي توليها المؤسسات أهمية كبرى نظراً لما تحققه من عوائد وتعمل على المحافظة على استمراريتها التالي : ( حجار مبروكة، 2006، 38، 39 )

#### أولاً: إستراتيجية التوسع

إن من بين الأسباب الأساسية التي تجعل المؤسسة تلجأ إلى هذا النوع من الاستراتيجيات هو محاولة زيادة معدلات العائد على الاستثمار، وكذلك محاولة الاستفادة من الفروقات الجغرافية، مثل فروقات الأجور والضرائب، بالإضافة إلى النظرة السائدة إلى أن النمو والتوسع هو سبيل البقاء، حيث تتوسع المؤسسة في الطاقة الإنتاجية وذلك بزيادة الإنتاج والمبيعات وهذا ما يسمح لها بمواجهة الطلب .

#### ثانياً : إستراتيجية التنوع

يعتبر التنوع أحد أساليب النمو التوسعي وتلجأ إليه المؤسسات لأسباب مختلفة ومتنوعة، كتوزيع الخطر أو قد يكون المشروع الجديد جاذب للربحية .

#### ثالثاً : إستراتيجية التحديد

الغرض منها هو تحسين الجودة وإدخال أساليب جديدة لرفع الإنتاجية بالإضافة إلى الابتعاد عن مرحلة الركود، حيث أن المنافسة التي تحدث بين مختلف المجالات الصناعية يعتبر التجديد هو العنصر الرئيسي المسبب لها.

#### رابعاً : إستراتيجية الاستثمار المشترك

وتكون في حالة إذا كان المشروع يستوجب مشاركة مؤسسة أو أكثر للقيام بتحقيق هدف أو أهداف محددة، ويكون بين طرفين أو أكثر في مشاركة مؤقتة.

#### خامساً: إستراتيجية التكوين والتدريب

يساهم التكوين والتدريب إلى حد كبير في رفع مستوى كفاءة الأفراد حيث أن الأفراد ذوي الكفاءات العالية باستطاعتهم أداء أعمالهم بطرق أسرع وأكثر دقة.

**سادسا : الاستثمار في مجال البحث والتطوير**

يعتبر مجال البحث والتطوير من أكثر المجالات الوظيفية أهمية بالنسبة لأي مؤسسة تعمل في سوق تنافسي، حيث يقع عليها عبء تطوير منتجاتها سواء من ناحية النوعية أو التكلفة.

كما أن إستراتيجية الاستثمار لا تقوم فقط على التنوع، التوسيع، التجديد ... بل هناك عناصر أخرى لابد على المستثمر أخذها بعين الاعتبار وهي كالاتي: ( فيصل حبيب حافظ، 2004، 21).

**1 - آجال الاستثمار :** لابد على المستثمر أن يحافظ على درجة السيولة المناسبة بالتوفيق بين الاستحقاقات والتدفقات.

**2 - حدود الانكشاف :** وهي حدود لا يسمح بتجاوزها للتقليل من درجة المخاطرة فمثلا لا يبالغ بالاقتراض أو البيع والشراء من جهة معينة.

**3 - درجة التصنيف الائتماني:** ويقصد بذلك السمعة الائتمانية والمركز المالي للمؤسسات فكل مؤسسة لها درجة ائتمانية تتوافق مع المركز المالي، ولذلك على المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية الملائمة من حيث العائد ودرجة المخاطرة.

ولاختيار إستراتيجية الاستثمار المناسبة، هناك حاجة إلى قيام المؤسسة بتقييم العوائد المحتملة من الاستثمار في إستراتيجية معينة من استراتيجيات التنافس العامة، ومقارنتها مع تكلفة تنمية وبناء الإستراتيجية، وبالتالي فاختيار إستراتيجية الاستثمار تعتمد على عاملين أساسيين هما : ( حجار مبروك، 2006، 39-40)

**أ- قوة موقع الشركة في المجال التنافسي :** إن تحديد مدى قوة الموقع التنافسي للمؤسسة في السوق يعتمد على اعتبارين أساسيين هما :

- **حجم حصة المؤسسة في السوق:** حيث كلما كانت حصة الشركة من السوق اكبر كلما كان موقعها التنافسي أقوى، وكلما زادت العوائد المحتملة من الاستثمار مستقبلا.

- **انفراد المؤسسة بمجالات تميز معينة :** أي انه في حالة صعوبة تقليد أنشطة البحوث والتطوير التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك مهارات التصنيع والتسويق لديها ومعرفتها بجماعات مستهلكين معينة أو سمعتها أو اسم العلامة، فان الموقف التنافسي النسبي للمؤسسة يصبح أفضل وأقوى وبالتالي تزداد العوائد المتحصل عليها من إستراتيجية التنافس.

**ب- دورة حياة الصناعة :** تمثل دورة حياة الصناعة العامل الرئيسي الثاني الذي يؤثر على جاذبية الاستثمار في الإستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث أن كل مرحلة من مراحل دورة حياة الصناعة ترتبط ببيئة صناعية محددة تتوفر على فرصة مواتية وتهديدات محتملة، لذا فان لكل مرحلة تطبيقات مختلفة لموارد الاستثمار المطلوبة لتحقيق المزايا التنافسية.

## المطب الثاني: محددات الاستثمار

يتحدد حجم الاستثمار بعدد من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من الظروف السائدة في البلد، وهي كالآتي:

**أولاً: المحددات الاقتصادية:** نذكرها في مايلي :

**1- الائتمان المصرفي :** إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصاريف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال، سواء في رأس المال العامل أو رأس المال الثابت، يعتبر عاملاً محددًا ومؤثرًا على الاستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار والعكس صحيح. (قاسم نايف علوان، 2009، 38)

**2- سعر الفائدة :** والمقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر فالعلاقة بينهما وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، أما عند انخفاض سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض. (عبد العزيز ميلودي، 2006، 14).

**3- معدل العائد المتوقع:** إن زيادة الطلب الكلي والذي يترجم بزيادة في الإيرادات يحفز المستثمرين على القيام بالمزيد من الاستثمارات، وذلك من أجل مواجهة هذه الزيادة وعادة ما تكون الزيادة في الاستثمار أكبر من الزيادة في الطلب الكلي.

**4- حجم السوق:** فالسوق الصغيرة قد لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام، أو من أسواق أخرى كبيرة. (منصوري الزين، 2002، 18) .

**5- أسعار النفط :** ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم، وخاصة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات البلد وصرف المزيد من الأموال على المشاريع التنموية للاقتصاد، وهذا ما يؤثر على الاستثمار في الأسواق المالية. (قاسم نايف علوان، 2009، 40) .

**6- الضرائب :** تعد الضرائب من أهم بنود التكاليف المؤثرة على الاستثمار، والملاحظ أن أغلبية الدول خاصة النامية منها تعتمد في تمويل استثماراتها على فرض الضرائب، وذلك من خلال سياستها الضريبية المتبعة عن طريق الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، بهدف تنمية الاستثمارات وتشجيع مجالات استثمارية معينة والحد من مجالات أخرى. (حجار مبروك، 2006، 35) .

**7- درجة المخاطرة:** إن العلاقة بين المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار، وعندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار. (بن حسان حكيم، 2006، 9) .

**8- الاستقرار الاقتصادي :** إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلباً على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة

الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكله استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار. (قاسم نايف علوان، 2009، 39) .

**9- تكلفة عناصر الإنتاج :** وتتمثل في العملة والمواد والأجور وتكاليف النقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول، كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة . (منصوري الزين، 2002، 17) .

**10- التوقعات المستقبلية :** لأن التوقعات المستقبلية ذات أهمية كبيرة في تحديد العملية الاستثمارية فالمستثمر الذي يرى في المستقبل ازدياد في الطلب على المنتجات والسلع يكون ذلك بمثابة حافز للاستثمار في العملية الاستثمارية والمحافظة على وضعه في السوق والعكس . ( عبد العزيز ميلودي، 2006، 15) .

**11- الكفاية الحدية لرأس المال :** العنصر الأساسي في هذه العملية احتساب صافي العائد ومقارنته مع سعر الفائدة للأموال المقترنة للقيام بالعملية الاستثمارية، فإذا كان صافي العائد أكبر من قيمة الفوائد التي ستدفع إلى المؤسسات المالية فإن المستثمر سوف يعمل على انجاز استثماره، في حين أنه سيحجم على الاستثمار في حال كانت توقعاته تشير على أن كل تكلفة الأموال ستكون أعلى من العوائد، ويبقى الخيار للمستثمر في حالة تساوي العائد مع الفوائد. (محمود الوادي، 2007، 262) .

**ثانيا : المحددات الاجتماعية :** وتتعلق بالنمو السكاني فازدياد عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمار التي يطمح المستثمرين أن يحققوا من خلاله أرباح مناسبة، بالإضافة إلى أن زيادة عدد السكان يعني أن هناك وفرة في الأيدي العاملة التي يمكن استخدامها في الاستثمار . (محمود الوادي، 2007، 263) .

**ثالثا : المحددات الثقافية :** وترتبط بالتقدم التكنولوجي بحيث يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة، ذات الطاقات الإنتاجية العالمية والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على مواكبة التطورات بما يكفل لها الحفاظ على مستواها التنافسي في السوق والعمل على تقليل تكلفة الإنتاج للسلع التي تقدمها للمستهلكين وبالتالي ارتفاع الأرباح . (بن حسان حكيم، 2006، 8) .

**رابعا : المحددات السياسية :** ونقصد بها الاستقرار السياسي إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدول . (منصوري الزين، 2002، 18) .

### المطلب الثالث : محفزات الاستثمار

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة بالبيئة الاستثمارية الخارجية والداخلية وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي :

**1- الاستقرار السياسي :** يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة كالاضطرابات والنزاعات، ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي وسوء توزيع السلطة والدخل واحتمالات الحرب، ويقع ضمن هذا العامل عنصر مهم هو الحروب الأهلية والإقليمية، وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض، فاستمرارية التعاملات واستقرارها والحفاظ على استقرار القوانين والأنظمة عناصر مؤثرة على الاستثمار، حيث شجع على استقرار الاستثمارات وتوسعها وتنوعها، وتلعب إيديولوجيا الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار العملة . ( دريد كامل آل شيب، 2009، 26، 27 ) .

**2- السياسة الاقتصادية الملائمة :** يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تتسجم القوانين والتشريعات معها وأن تكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، وأن تتوافق مع مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذها ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، كما أن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، وإنما نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب لتصريف المنتجات من ناحية أخرى، وكل هذا يتوقف على ما يلي : ( شقيري نوري موسى، 2012، 21 ) .

- إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
- تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات ؛
- حرية دخول وخروج رأس المال ونقل الملكية ؛
- تطوير إجراءات التسليف والإقراض .

**3- توفير البنية الارتكازية والانفتاح الاقتصادي:** إن توفر البنية التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار ومن أهمها الطرق والمواصلات والاتصالات، الانترنت، الموانئ، الكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل، توافر أسواق

الأسهم والأوراق المالية، توفر الكفاءات والعناصر الفنية، بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار (دريد كامل آل شيب، 2009، 30)

**4- معدلات التضخم :** إن الارتفاع الكبير والمستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن تؤثر على القوة الشرائية للنقود، بحيث يكون معدل العائد على الاستثمار أقل من معدل التضخم وهذا يعني أن المستثمر يحقق خسائر وبالتالي انخفاض الرغبة في الاستثمار . (نعم عبد الرحمن، 2012، 37، 38) .

**5- الدخل الوطني :** يؤثر الدخل الوطني في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة في حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل الوطني وانعكاس ذلك متوسط الدخل الفردي، حيث كلما كبر حجم الدخل المتاح أدى ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقة إنتاجية واسعة، وكلما زاد نمو الدخل الوطني يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إلى زيادة الادخار، وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات. (دريد كامل آل شيب، 2009، 31) .

**6- معدل سعر الفائدة :** يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها، وتتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك، كلفة التمويل، درجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية، كما أن تقلبات أسعار الفائدة الدولية لها تأثير كبير على حركة الاستثمارات الداخلة والخارجة من الدولة، كما أن ارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، كما تؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة وعلى قيمة الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية (شقيري نوري موسى، 2012، 21)

### خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نستنتج أن:

- الاستثمار قرار استراتيجي يتضمن تضحية الفرد بمنفعة عالية للحصول عليها بشكل أكبر مستقبلا.
- للاستثمار أهمية سواء على المستوى الفردي كتوفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين أو على المستوى الوطني كزيادة الدخل الوطن.
- الاستثمار أنواع مختلفة فحسب طبيعتها القانونية نجد استثمارات عمومية خاصة ومختلطة حسب المدة الزمنية قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة أجل، وحسب الموقع الجغرافي منها محلية وخارجية.
- للاستثمار أدوات يتم استخدامها من قبل المستثمر حسب أهميتها ودرجة سيولتها، وسهولة تداولها وتتمثل في الأوراق المالية، والاستثمار في العقارات، الاستثمار في السلع وغيرها من الأدوات.
- حتى يكون القرار الاستثماري ناجحا لا بد أن يستند على العديد من المقومات، منها الإستراتيجية الملائمة، الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار، ومراعاة العائد والمخاطرة.
- يتحدد حجم الاستثمار بمجموعة من المحددات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، والثقافية وقد يتعرض لمخاطرة متنوعة منها المخاطر النظامية وغير النظامية.
- للاستثمار مجموعة من المحفزات كالمحفزات السياسية والمحفزات الاقتصادية بالإضافة إلى البنية الارتكازية ومعدلات التضخم، وكلها عوامل تساعد على الاستثمار وتحفزه لتحقيق الأهداف المنشودة من قبل البنوك والمستثمرين.

**تمهيد**

بعد التعرف على البنوك الشاملة وإبراز خصائصها وأهم وظائفها وإستراتيجيتها وفلسفتها في التنوع في مصادر التمويل ومصادر الاستثمار ودخولها إلى مجالات أخرى غير مصرفية، بالإضافة إلى تعريف الاستثمار وأهم محدداته ومحفزاته، سنحاول من خلال هذا الفصل اختيار احد البنوك الشاملة الا وهو بنك دبي الإسلامي لدراسة إستراتيجية هذا البنك في التنوع في مصادر التمويل والاستثمار ودورها في تحفيز الاستثمار، وذلك من خلال تتبع تطور حجم استثماراته خلال الفترة 2009-2015 لذلك قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول : تقديم بنك دبي الإسلامي.
- المبحث الثاني : إستراتيجية بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار.

## الفصل الثالث

دور بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار

**المبحث الأول : تقديم بنك دبي الإسلامي**

يتناول هذا المبحث التعريف ببنك دبي الإسلامي والذي يعتبر أول بنك متكامل الخدمات حيث أصبح رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية والإسلامية، كما يعمل على توفير الحلول الشاملة لجميع متطلبات المتعاملين المالية مهما كان نوعها، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نبذة عن بنك دبي الإسلامي، من خلال التعريف به وبرسالته وقيمه والخدمات التي يقدمها .

**المطلب الأول : نشأة بنك دبي الإسلامي وتعريفه**

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بتاريخ 29 صفر 1395 هجري الموافق لـ 12 مارس 1975، بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بهاو والمتوافقة مع أسس الشريعة الإسلامية، وتم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقاً لقانون الشركات التجاري الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته كشركة مساهمة عامة . (التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي . 9.2012).

و بنك دبي الإسلامي هو بنك يمارس أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقوم بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمراحة المضاربة، المشاركة وغيرها.

**المطلب الثاني : رسالة بنك دبي الإسلامي . قيمه . أهدافه****أولاً : رسالة بنك دبي الإسلامي :**

تتمثل رسالة بنك دبي الإسلامي في الاعتزاز بكونه أول بنك إسلامي يقوم بتطبيق الأسس الاقتصادية الإسلامية والحفاظ على مكانته بين البنوك وأكثرها تقدماً، والإيمان بالنجاح من خلال الشراكة الحقيقية مع المتعاملين من خلال تقديم خدمات مالية إسلامية وفق أحدث التقنيات المبتكرة وتوظيف أقل التطبيقات الاقتصادية. (التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي . 56.2012).

**ثانياً : قيم بنك دبي الإسلامي**

تتمثل قيم بنك دبي الإسلامي فيما يلي : (www.dib.al/ar).

- أ- **الابتكار**: يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع، حيث يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الدمج بين القيم الإسلامية الحقيقية وأحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة، وبالتالي تقدم أفضل الخدمات البنكية الإسلامية الحديثة.
- ب- **المعرفة**: يعتمد بنك دبي الإسلامي على منظومة سياسات ائتمانية وقوانين عمل مستمدة من التعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
- ج- **الجودة**: يتم تصميم الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بهذا البنك وفق مبدأ الإلتقان المركز على الجودة.

- د- القيمة المضافة: إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا انعكاس هذا الأخير في تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات البنكية المتاحة.
- هـ- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل في كتابه الكريم وسنة نبيه الحبيب عند التعامل والاستثمار في الأموال.

### ثالثاً : أهدافه

- تتمثل الأغراض التي يسعى بنك دبي الإسلامي لتحقيقها في: ( سليمان ناصر، 2002، 167).
- إدارة استثماراته بكل عناية بهدف تحقيق أفضل الأرباح.
  - التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية.
  - تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عن طريق تنويع الاستثمار.
  - استخدام الآليات المصرفية الحديثة التي تمكن المصرف من سرعة انجاز العمليات وتوفير الوقت والدقة في التنفيذ.
  - المحافظة على مقدره البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين.
  - القيام بأعمال المصارف وصناديق التوفير.
  - توفير أعلى معايير الخدمات المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية، واستخدام أفضل وحدات التقنيات في جميع التعاملات .
  - قبول الودائع النقدية على اختلاف صورها للحفاظ والاستثمار .
  - التمويل لآجال قصيرة بضمان أوراق تجارية .
  - فتح الاعتمادات وتقديم مختلف التسهيلات المصرفية لقاء كفالة شخصية او بدونها.
  - الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

- المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن والعمل على نشر العدالة الاجتماعية.

### المطلب الثالث : مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي وإدارته

في هذا المطلب سنتناول مختلف مصادر أموال بنك دبي الإسلامي وكذا الخدمات التي يقدمها بالإضافة إلى توضيح إدارة هذا البنك.

#### أولاً : مصادر الأموال

تتمثل مصادر الأموال في بنك دبي الإسلامي في مايلي :

- 1- رأس المال : حيث تأسس البنك برأس مال قدره 50 مليون درهم إماراتي مقسمة إلى 100000 سهم قيمة كل سهم 500 درهم، ساهم المؤسسون الخمسة بـ 10000 درهم والباقي طرح الاكتتاب فيه من طرف المواطنين ( سليمان ناصر، 2002، 167) .

- و يمكن تلخيص التطورات الرئيسية لرأس مال البنك على النحو التالي : ([www.argaam.com](http://www.argaam.com))
- تضاعف رأس المال أضعاف مضاعفة ليصرح به سنة 2004 والمقدر بـ 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب بنسبة 50% .
  - ثم ارتفع رأس مال في 22 ديسمبر 2006 إلى 1800 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 20% من رأس المال.
  - بعد ذلك زاد رأس المال البنك في مارس 2007 من 2008 مليون درهم إلى 2996 درهم عن طريق 7% أسهم منحة.
  - ثم ارتفع رأس مال البنك في 17 مارس 2008 من 2996 مليون درهم إلى 3445.4 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 15%.
  - ثم زيادة رأس المال البنك في 01 افريل 2009 إلى 3617.67 مليون درهم من خلال توزيع أسهم بمنحة بنسبة 5% عن عام 2008.
  - و في سنة 2010 زاد رأس مال البنك إلى 3798.6 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 5% عن عام 2009.
  - يوم 04 مارس 2013 وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأس مال البنك من 3797.05 مليون درهم إلى 3953.75 مليون درهم عن طريق الاستحواذ على أسهم شركة تمويل.
  - وفي سنة 2014 تم إصدار 3.953.751.107 أسهم عادية مصرح بها بواقع 1 درهم لكل سهم وتم دفع قيمتها بالكامل.
  - في سنة 2015 كما في 31 ديسمبر 2015 تم إصدار 107.3953751 اسهم عادية مصرح بها بواقع 1 درهم لكل سهم . وتم دفع قيمتها بالكامل.
- 2- الاحتياطات في بنك دبي الإسلامي :**
- تعتبر الاحتياطات من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي في تمويل احتياجاته وتمثل احتياطاته في الاحتياطات التالية : ( تقرير بنك دبي إسلامي، 2012، 55-56 ).
- أ- الاحتياطي القانوني :** طبقاً للمادة 192 من قانون الشركات التجارية رقم 8 سنة 1984 وتعديلاته في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل 10% من الأرباح العائد للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع، إلى أن يصبح هذا الاحتياطي مساوياً لنسبة 50% من رأس مال المدفوع، أن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.
- ب- الاحتياطي العام :** يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناء على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

ج- احتياطي الأراضي الممنوحة : منحت حكومة دبي بعض الأراضي يتم تخصيصها فقط لمنفعة مساهمي البنك، أدرجت هذه الأراضي ضمن الاستثمارات العقارية حيث تم الاحتفاظ بها لأغراض تعزيز رأس المال.

د- احتياطي تحويل العملات: يسجل احتياطي تحويل العملات المتعلقة بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية، إلى عملة عرض للبنك ( أي الدرهم) مباشرة في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها ضمن احتياطي ترجمة العملات.

#### 1- الودائع في بنك دبي الإسلامي :

حددت المادة 64 من النظام الأساسي للبنك أنواع الودائع ( بالعملات المختلفة) كما يلي: سليمان ناصر، 2002، 168) .

أ- وودائع تحت الطلب ( الحسابات الجارية ) : تأخذ صفة القرض الحسن، ولا يأخذ أصحابها أية أرباح وتضمنه الشركة .

ب- وودائع استثمارية مطلقة: تأخذ صفة عقد المضاربة الشرعي بين المصرف ( المضارب) وبين المودعين ( أصحاب المال) بحيث أنها تخطط مع رأس مال الشركة وتكون محددة المدة ب 3-6-9-12 شهرا أو أكثر، ويأخذ منها صاحبها 70% من الربح إذا تحقق .

ج- وودائع استثمارية مقيدة: وتأخذ صورة عقد المضاربة الشرعي، ويحدد صاحبها مجال الاستثمار ويتحمل نتيجته، ويقسم الربح حسب شروط العقد المبرم بينه وبين المصرف .

د- وودائع الادخار الاستثماري: وهي الودائع التي تفتح لصغار المدخرين، بحيث يخضع الحد الأدنى والأقصى لها لقرارات مجلس الإدارة، وتأخذ صفة عقد المضاربة الشرعي، ويأخذ صاحبها 70% من الربح إذا تحقق.

#### 4- الأرباح المحتجزة:

أقر بنك دبي الإسلامي خلال الربع الأول سنة 2013 انخفاض أرباحه إلى 200 مليون درهم، وخلال الربع الثاني من نفس السنة قدر بـ 450 مليون درهم إماراتي، أي تراجع أرباح البنك بنسبة 40% مقارنة بالسنة الماضية لذات الفترة، وهذا حسب شركة " اتش سي " للأوراق المالية والاستثمار والتي تعتبر كمصدر أساسي من مصادر أمواله . ([www.dib.al/ar](http://www.dib.al/ar)).

#### ثانيا : الخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي :

يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات تتمثل أهمها فيما يلي: ([www.dib.al/ar](http://www.dib.al/ar))

1- الخدمات المصرفية للأفراد : يوفر قسم الخدمات المصرفية الشخصية مجموعة من الحلول المصرفية التي تشمل منتجات وخدمات تلبي كافة احتياجات ومتطلبات المتعاملين، ومن هذا المنطلق يتم التأكيد على الخدمات المصرفية للأفراد أكثر بكثير من مجرد شعار، ومن خلال خبرة طويلة في مجال الخدمات المصرفية تمتد لأكثر من ثلاثين عاما، ومن خلال الجمع بين تعاليم الشريعة الإسلامية واحداث التقنيات،

يوفر بنك دبي الإسلامي مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تعتبر الأفضل في العالم ويحرص البنك من خلال الحلول المصرفية العصرية الملائمة على توفير تجربة فريدة من نوعها للمتعاملين من خلال الخدمات المصرفية الشخصية، ففروع البنك تنتشر في جميع مناطق الدولة، بينما تعتبر شبكة أجهزة الصراف الآلي لدى بنك دبي الإسلامي الأوسع انتشاراً، وإلى جانب هذا يتميز بنك دبي الإسلامي بالحلول الإلكترونية التي يوفرها لمتعامليه شاملة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية الهاتفية، وجميع هذه الخدمات مصممة بشكل خاص لتلبية جميع الاحتياجات المصرفية الممكنة، والجمع بين الأسلوب المفضل للحصول على الخدمات المصرفية مع المنتجات والخدمات المتوفرة، فإن بنك دبي الإسلامي يستطيع المساعدة على توفير الوقت والجهد للمتعاملين .

وتشكل علاقة المتعاملين مع البنك نقطة محورية يحرص فيها على تقديم النصائح والإرشادات التي تهم المتعاملين، والمتعلقة بجميع الأمور المالية التي يواجهونها في مختلف مراحل الحياة، شاملة مخططات الدراسة، شراء منزل أو سيارة، إنشاء شركة، أو حتى الذهاب في رحلة خارجية، أي بمعنى آخر جميع الاحتياجات والمتطلبات المختلفة بدءاً من مرحلة الطفولة وصولاً إلى مرحلة التعاقد.

**2- الخدمات المصرفية الخاصة لعدد قليل من النخبة :** عند التحدث عن النخبة من المتعاملين فإن بنك دبي الإسلامي يقرن ذلك بقمة من التميز في تقديم الخدمات والمنتجات، واضعين هذا المبدأ في نصب أعينهم، ففي بنك دبي الإسلامي تقدم الخدمات المصرفية الخاصة للنخبة من متعامليه في بيئة تتميز بالفخامة والخصوصية، وتخصهم بالخدمات مصرفية والمنتجات بسرعة عالية بعد اتخاذ القرارات الدقيقة والسريعة شأنها، إضافة إلى توفير أفضل الأسعار التنافسية في السوق .

و تشمل الخدمات المصرفية للأعمال لدى بنك دبي الإسلامي على مجموعة كبيرة من الحلول المصممة خصيصاً لتلبية جميع احتياجات ومتطلبات المتعاملين في شتى القطاعات، وذلك حسب طبيعة العمل وطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة ومستوى الأعمال والمرحلة التي تمر فيها ضمن دورة العمل . بالإضافة إلى توفر العديد من الأدوات المصرفية الإسلامية للمساعدة في تمويل شراء كافة الأصول المطلوبة للعمل، حيث تم تصميم كل معاملة بطريقة تتناسب واحتياجات المتعاملين وحسب الظروف الخاصة المتوفرة، كما يمكن للأعمال الإيفاء بالتزاماتها المالية متوسطة إلى طويلة الأمد، عبر الاستفادة من تسهيلات السداد المرنة والخيارات الأخرى المتوفرة التي تتيح تقليل المخاطر وتعزيز السيولة النقدية، وتتوفر للأعمال المتطورة حلول عديدة لتخفيف الضغوط على رأس المال العامل وتخفيف الأعباء المالية المترتبة على القروض المحلية أو الدولية التي يواجهها عادة هذا النوع من الأعمال، و يمكن للمتعاملين التحدث إلى فريق العمل المتخصص في بنك دبي الإسلامي والذي يتمتع بالخبرات العالية الجاهزة للمساعدة في الهيكلة والإدارة المالية والتطوير المستمر للأعمال إن كان عملاً جديداً في قطاع صغير أو متوسط الحجم أو متطوراً يتمتع بتاريخ جيد.

**3- الخدمات المصرفية للشركات :** يعتبر عالم الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الأعمال ديناميكية في العالم حيث يتميز بالتغير، الابتكار والنمو المستمر، وكأحد أكبر المصارف في منطقة الشرق الأوسط والذي يتمتع ببنية تحتية ومالية شاملة في المنطقة. ويلعب مصرف دبي الإسلامي دورا رياديا وبارزا في عملية التحول، ويوفر مصرف دبي الإسلامي العديد من الحلول المصرفية الخاصة للشركات وعالم التجارة والأعمال ويفخر بتوفيره الحلول لمبتكرة حيث الأولوية للمتعاملين .

و من خلال تخصصه في مجالات العمل التي تميز اقتصاديات دولة الإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، فإن بنك دبي الإسلامي يولي اهتماما كبيرا لفهم أعمالهم، ومعرفة الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها البنك في المجالات المختلفة، تساعد على توفير خدمات شاملة وحلول إستراتيجية لمعامله من الشركات.

و تشمل الحلول المالية المبتكرة لدى بنك دبي الإسلامي على خدمات التمويل للشركات والخدمات الاستثمارية وخدمات تمويل المشاريع والتجارة، والخدمات المصرفية لا تضاهي من خلال باقة متنوعة من المنتجات والامتيازات الاستثنائية الخطورة خصيصا لتلاؤم احتياجاتهم المختلفة في إطار تقديم مفهوم للخدمات المصرفية كما يتمنى النخبة من متعاملها أن تحضى بالاهتمام المتميز والخاص بمتطلباتهم .

**4- خدمات الجوهرة المصرفية للسيدات :** صمم حساب " جوهرة " لتلبية متطلبات النساء المتعلقة بخدمات مصرفية مخصصة، ويضم حساب " جوهرة " مجموعة شاملة من التسهيلات المصرفية التي توفر العديد من الميزات، بدءا من التمتع بخصومات خلال التسوق وصولا إلى مزايا خاصة بالعناية الصحية والتعليم، ويوفر حساب جوهرة خدمات راقية ومخصصة لتلبية كل متطلبات السيدات المصرفية والمالية، وقام بنك دبي الإسلامي بافتتاح فرع " جوهرة " الخاص في منطقة الجميرا بدبي تم فرع آخر أبو ظبي وفي الشارقة، وتتوفر خدمات " جوهرة " الآن في عشر فروع في دولة الإمارات.

و يتجاوز " جوهرة " كافة الحسابات المصرفية الأخرى المتوفرة لدى البنوك التقليدية وذلك من خلال توفير العديد من الخدمات التي تلبي متطلبات المرأة بطريقة متميزة، ويوفر " جوهرة " امتيازات صحية إضافة إلى امتيازات تسوق وخصومات في متاجر مختارة تتخصص ببيع العطور والكتب وغيرها.

**5- الخدمات المصرفية للأعمال :** يتمتع بنك دبي الإسلامي بمعرفة عالية وخبرات كبيرة في مجال الاحتياجات المالية الخاصة في عالم الأعمال، ويقوم البنك بتوفير العديد من الخدمات التي تشمل توفير القروض قصيرة الأمد، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتسهيل إدارة السيولة النقدية والتمويل العقاري وخدمات الشحن لعمليات الاستيراد والتصدير، إلى جانب العديد من المنتجات والخدمات الأخرى التي تلبي الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة في عالم الأعمال، حيث يحرص بنك دبي الإسلامي على توفير هذه الخدمات الدولية والخزينة وغيرها، وكل ذلك يندرج تحت المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تركز على تعاليم الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك يستطيع بنك دبي الإسلامي توفير مجموعة شاملة من

المنتجات والخدمات التي تلبى الاحتياجات المتزايدة لقطاع تمويل الشركات بدءاً من حيازة أساطيل الطائرات التجارية أو تمويل مشاريع البنية التحتية أو المتاجرة بالسلع أو تطوير المشاريع العقارية.

**6- الخدمات المصرفية الاستثمارية :** يعد قسم الاستثمار في بنك دبي الإسلامي مصدر ثقة العملاء في جميع أنحاء العالم، لقيامه بتوفير الأسواق الملائمة لرؤوس الأموال والحلول الاستشارية للراغبين في العمل تحت غطاء أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أنها تمتاز بعلاقاتها الواسعة من الشركات والمؤسسات المالية والحكومات والمؤسسات الاستثمارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول، ويتمتع قسم الاستثمار بالقدرة على توفير مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات الاستثمارية المصرفية والتجارية الشاملة، وتوفير الاستشارات حول إستراتيجية وهيكله الشركات وجمع رأس المال بالتساوي والأسواق الممولة إسلامياً، إضافة إلى إدارة متطورة للمخاطر .

كما يربط قسم الاستثمار رأس المال البنك نفسه في مجالات الاستثمار العقاري والنشاطات التجارية، ويتولى إدارة قسم الاستثمار فريق من الخبراء الذين يخضع عملهم لأسس صارمة في مجال إدارة المخاطر، وتتبع أفضل الأساليب في هذا القطاع ويتم السعي دوماً للتمييز من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

**7- التمويل العقاري :** نظراً لتمتع بنك دبي الإسلامي بدور الريادة في مجال التمويل العقاري التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، يلعب هذا البنك دوراً بالغ الأهمية في دعم مسيرة التطوير العقاري التي تتضمن مشاريع إنشاء المنشآت التجارية والمستودعات وسكن العمال والمشاريع السكنية والأبنية متعددة الطوابق .

تتم إدارة وحدة التمويل العقاري التجاري من قبل فريق عمل متخصص يتمتع بكفاءات وخبرات مرموقة في هذا المجال، ويقدم فريق العمل الخدمات الاستشارية وتقوم بتمويل المشاريع وتطوير منتجات جديدة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات، وبالتالي قد صممت حلولها التمويلية ضمن أسس مبنية على المرونة، وتتميز بقابليتها للتعديل لتناسب الاحتياجات الخاصة للمطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

**8- تمويل المقاولات :** في سنة 2007 أسس بنك دبي الإسلامي قسم تمويل المقاولات لعرض خدماته بصورة فعالة ومدروسة لهذا القطاع، وخلال فترة وجيزة تمكن البنك من تحقيق إنجازات يشاد بها في هذا القطاع، وهو الآن بصدد تحقيق ما يسعى إليه ليصبح المؤسسة التمويلية الرائدة في مجال تمويل المقاولين، وتغطي خدمات القسم التعامل مع مقاولين يتعهدوا بتنفيذ عقود إنشاء في عدد من الأنشطة تشمل مقاولين البناء البنية التحتية، البترول والغاز، الطاقة والمياه وغيرها، ويقوم على إدارة القسم نخبة من الخبرات والكفاءات العالية، تمكن البنك من العمل بصورة فعالة لمقابلة احتياجات العملاء المالية والمصرفية المتخصصة أو لتسهيلات ائتمانية بصورة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما حظيت خدمات قسم تمويل المقاولات المتخصصة وحلوله التمويلية المتميزة بقبول العديد من المقاولين مما مكنه من تنفيذ ما يزيد عن 20 مشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى المجاورة بقيمة تعدت

9 مليار درهم في أقل من سنتين، وخلال تلك الفترة الوجيهة تمكن من إتمام ترتيبات مع عدد من العملاء يزيد على المائة، وتتضمن قائمة العملاء شركات مقاولات محلية وإقليمية وعالمية تتمتع بسمعة مرموقة في تنفيذ أكبر المشاريع حسب المواصفات .

**9- خدمة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية :** تضم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية ولهم إمام بالنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية بصفة عامة، ويتم تعيين الهيئة من قبل الجمعية العمومية للمصرف، ومهمة الهيئة استحداث صيغ استثمارية وتمويلية شرعية إضافة إلى صياغة ومراجعة عقود تلك الصيغ، والإفتاء في كل ما تعرضه عليها الإدارة من قضايا العمل ومستجداته أو ما يرفعه إليها المراقب الشرعي من استفسارات أو ملاحظات تتعلق بالأداء التنفيذي لشريعة التعامل المصرفي، وتعمل الهيئة على التأكد من أن أعمال المصرف تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وطبقاً للفتاوى الصادرة عنها، ومن ثم إعلان ذلك على الجمعية العمومية للمصرف في اجتماعها السنوي .

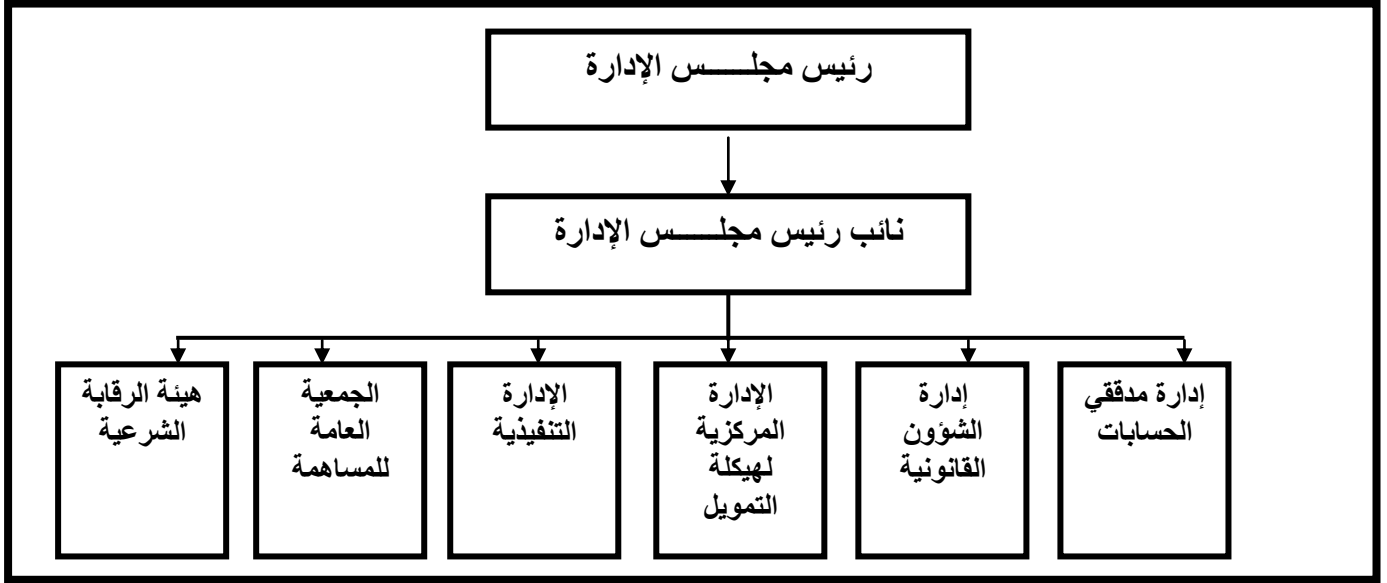
#### **ثالثاً: إدارة بنك دبي الإسلامي وهيكله التنظيمي**

أوضحت المادة 24 من النظام الأساسي للبنك أن إدارة الشركة ( البنك ) يتولاها مجلس يتكون من 5 أعضاء على الأقل ولا يزيدون عن 9 وهو العدد الحالي للمجلس، كما أوضحت المادة 26 أن المجلس ينتخب لمدة 3 سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو كما اشترطت المادة 29 في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكا بصفته الشخصية لعدد من الأسهم لا يقل عن 5000 سهم، هذا ويلاحظ بان خمسة من أعضاء المجلس الحالي ينتمون إلى العائلة الحاكمة بإمارة دبي، كما أوضحت المادة 27 بان خمسة من أعضاء المجلس في أول جلسة له رئيساً ونائباً له.

كما أن للبنك إدارة تنفيذية تتكون من أربعة أشخاص وهيئة للرقابة الشرعية ومراقبي الحسابات وجمعية عامة للمساهمين، ومقره الرئيسي هو مدينة دبي، وله تسعة فروع داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. ( سليمان ناصر، 2002، 168-169 )

و يمكننا توضيح الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (6) : الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي.

### المبحث الثاني : استراتيجية بنك دبي الإسلامي في تحفيز الاستثمار

إن أي بنك شامل يهدف إلى رفع مستوى استثماره باعتباره الأداة المثلى لتحقيق أهدافه وغاياته الأساسية المتمثلة في تحقيق الربح بالدرجة الأولى، وبنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك الشاملة الأخرى يقوم بتحفيز استثماراته وهذا بإتباعه إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل واستخداماتها وهذا ما سنبينه من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول : التنوع في مصادر التمويل

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مصادر التمويل التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي لتمويل استثماراته والمتمثلة في ودائع العملاء، المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية، صكوك مصدره زكاة مستحقة الدفع، ومطلوبات أخرى، وسنعرضهم كآلاتي :

**أولاً: ودائع العملاء:** يقوم بنك دبي الإسلامي بجمع الموارد من العملاء، حيث توزع هذه الودائع حسب الفئة، وحسب الاستحقاق التعاقدية، وحسب التوزيع الجغرافي وحسب العملة .

و الجدول التالي يوضح توزيع ودائع العملاء ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009-2015 ).

الجدول رقم (01) : توزيع ودائع العملاء في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009 - 2015 ) :

( الوحدة : الألف درهم إماراتي )

البيان	2009	النسبة %	2010	النسبة %	2011	النسبة %	2012	النسبة %	2013	النسبة %	2014	النسبة %	2015	النسبة %	المتوسط
السنوات	64.195.503	100	63.447.070	100	64.929.839	100	66.800.852	100	97.060.541	100	92.345.468	100	109.981.432	100	
حسابات جارية	14.015.030	21.83	1.5087.566	2.37	17.784.560	27.39	17.831.454	26.69	20.606.115	26.06	26.910.231	29.14	27.623.142	25.12	25.71
حسابات توفير	9.881.740	15.39	10.047.003	15.83	10.848.614	16.71	11.271.332	16.87	12.927.264	16.35	14.432.950	15.63	16.282.915	14.81	15.94
ودائع استثمارية	40.023.078	62.39	38.124.012	60.09	35.912.221	55.30	37.350.634	55.91	45.126.102	57.08	50.335.179	54.51	65.301.564	59.38	57.80
حسابات هوامش نقدية	233.769	0.36	378	0.0006	192.765	0.30	169.007	0.25	226.332	0.29	464.089	0.50	585.481	0.53	0.36
حصة أرباح المودعين المستحقة	41886	0.0645	188.102	0.30	33.157	0.24	64.749	0.17	69.332	0.13	97.654	0.11	130.948	0.05	0.06
احتياطي مخاطر استثمارات المودعين	-	-	-	-	158.522	0.05	113.573	0.097	105.396	0.089	105.365	0.11	57.382	0.12	0.11
حساب الاستحقاق التعاقدية	64.195.503	100	63.447.070	100	64.929.839	100	66.800.852	100	97.060.541	100	92.345.468	100	109.981.432	100	
ودائع تحت الطلب	24.556.123	38.25	24.876.422	39.21	27.472.555	42.31	-	-	-	-	-	-	-	-	39.82
ودائع تستحق خلال 03 أشهر	21.453.380	33.42	18.843.284	29.60	17.963.826	27.67	-	-	-	-	-	-	-	-	30.23
ودائع تستحق خلال 06 أشهر	7.684.018	12	7.269.059	11.46	6.998.065	10.78	-	-	-	-	-	-	-	-	11.41
ودائع تستحق خلال سنة	10.347.086	16.12	12.310.178	19.40	10.586.682	16.30	-	-	-	-	-	-	-	-	17.27
ودائع تستحق أكثر من سنة	154.896	0.24	148.127	0.23	1.750.189	2.70	-	-	-	-	-	-	-	-	1.06
حساب التوزيع الجغرافي	64.195.503	100	63.447.070	100	64.929.839	100	66.800.852	100	97.060.541	100	92.345.468	100	109.981.432	100	
داخل دولة الإمارات العربية	624483.16	97.28	61.122.089	96.34	63.069.252	97.13	64.215.263	96.13	75.591.875	95.61	87.539.275	94.79	104.583.555	94.79	96.05
خارج دولة امارات العربية	1.747.187	2.72	2.324.981	3.66	186.0587	2.87	2.585.589	3.87	3.468.666	4.59	4.806.193	5.2	5.397.877	4.90	3.97
حساب العملة	64.195.503	100	63.447.070	100	64.929.839	100	66.800.852	100	97.060.541	100	92.345.468	100	109.981.432	100	
درهم الإمارات العربية المتحدة	56.986.387	88.78	58.724.097	92.56	58.176.803	89.66	-	-	-	-	-	-	-	-	30.10
عملات أخرى	7.209.116	11.23	4.722.973	7.44	6.594.514	10.16	-	-	-	-	-	-	-	-	9.61

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009 - 2015 )

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك نمو في حجم الودائع خلال السنوات ( 2009-2015 ) حيث بلغ إجمالي الودائع 64.195.503 ألف درهم إماراتي سنة 2009 لينخفض سنة 2010 إلى 63.447.070 ألف درهم إماراتي ويرجع سبب انخفاض حجم الودائع لسنة 2010 إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، ليرتفع سنة 2011 إلى 64.929.839 ألف درهم إماراتي ليستمر في الارتفاع في بقية السنوات الأخيرة ليبلغ سنة 2014 و 2015 على التوالي 92.345.468 ألف درهم إماراتي و 109.981.432 ألف درهم إماراتي .

و يقسم البنك وداائع العملاء إلى :

**1- حسب الفئة إلى حسابات جارية، حسابات توفير، وداائع استثمارية، حسابات هوامش نقدية احتياطي مخاطر الاستثمار، حصة أرباح المودعين المستحقة، حيث قدر متوسط الودائع الاستثمارية بمقدار 57.80 % تليها الحسابات الجارية بمتوسط 25.71 % ثم حسابات التوفير بـ 15.94 % وعليه فإن بنك دبي الإسلامي ينوع في وداائع العملاء حسب الفئة إلا أن الودائع الاستثمارية تأخذ القدر الأكبر .**

**2- حسب الاستحقاق التعاقدى :** قسمها بنك دبي الإسلامي إلى وداائع تحت الطلب، وداائع تستحق خلال 03 أشهر وأخرى تستحق خلال 06 أشهر وودائع تستحق خلال سنة وأخرى تستحق خلال أكثر من سنة وعموما بلغ متوسط الودائع تحت الطلب خلال الفترة 2009-2015 نسبة بـ 39.82 % ثم الودائع التي تستحق خلال ثلاثة اشهرنسبة بـ 30.23 % ثم وداائع تستحق خلال سنة بمعدل متوسط يقدر بـ 17.27 % ثم تليها وداائع تستحق خلال ستة أشهر بمعدل متوسط يقدر بـ 11.41 % وفي الأخير وداائع تستحق لأكثر من سنة بمعدل متوسط قدر بـ 1.06 %، وسبب عدم توفر البيانات التي تخص الودائع المقسمة حسب الاستحقاق التعاقدى في التقارير السنوية للفترة 2012-2015 تم احتسابها خلال الفترة 2009-2011.

**3- حسب التوزيع الجغرافي :**

حيث يوزع بنك دبي الإسلامي وداائع العملاء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة بمتوسط 96.05 % في حين بلغ متوسط الودائع خارج الإمارات العربية المتحدة بـ 3.97 % .

**4- حسب العملة :**

يوزع بنك دبي الإسلامي وداائع العملاء بالدرهم الإماراتي وبعملات أخرى، حيث قدر متوسط الودائع بالدرهم الإماراتي خلال الفترة 2009-2011 بمتوسط 30.10 % وبالعملات الأخرى بـ 9.61 % .

### ثانياً : مصادر التمويل الأخرى في بنك دبي الإسلامي

وسنعرضها كالتالي : (التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، 2012، 52-55)

**1-الصكوك المصدرة :** وتسمى بالصكوك التمويلية تساعد البنك في تمويل استثماراته من خلال إصدار صكوك من طرف البنك وأخرى من طرف الشركات التابعة يتحصل من خلالها على التمويل والتي سنشرحها فيما يلي :

**أ-الصكوك المصدرة من البنك :** في ماي 2012 قام البنك بموجب اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية بإنشاء برنامج إصدار شهادات أمانة، بقيمة 2.500 دولار أمريكي وكجزء من البرنامج صدرت أول سلسلة من شهادات الأمانة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي ( 1.836.5 مليون درهم ) وتم إدراجها في بورصة ايرلندا بتاريخ 30 ماي 2012.

**ب- الصكوك المصدرة من الشركة التابعة ( الزميلة ) للبنك :** غير قابلة للتحويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية 1.100 مليون درهم بمعدل ربح متوقع 3 أشهر إيبوز زائد 0.225 % سنويا وصكوك قابلة للتداول بقيمة إجمالية 200 مليون دولار بمعدل ربح متوقع 4.31 % سنويا وهي مدرجة في بورصة ناسداك دبي وفقا لشروط الاكتتاب، يمكن استبدال كل شهادة ثقة وفقا لاختيار حامل الشهادة أو الشركة التابعة .

**2- زكاة مستحقة الدفع :** حيث تمثل الزكاة الحالية التي تمثل الفارق بين إجمالي الزكاة المحتسبة من قبل البنك، وفقا للزكاة المحتسبة من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين بما يتفق مع عقد التأسيس والنظام الأساسي لمنشآت البنك وموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمنشأة البنك .

**3-مطلوبات أخرى :** وتتمثل في : حسابات معاملات الأمانات، ودائع متنوعة، مبالغ مستحقة للمقاولين مبالغ مستحقة لعقارات، قبولات دائنة، مبالغ مستحقة عن الاستثمارات ... الخ

**4-المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية :** تعتبر من المصادر المهمة لدى بنك دبي الإسلامي حيث تتكون من الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية ويوزعها بنك دبي الإسلامي داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها .

والجدول الموالي يوضح باقي مصادر التمويل في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2015

الجدول رقم (02): مصادر التمويل الأخرى في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009 - 2015)

الوحدة : الألف درهم إمارتي

المجموع	مطلوبات أخرى	زكاة مستحقة الدفع	صكوك مصدرة	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	البيان السنوات
7.375.425	3.370.804	140.536	2.415.034	1.449.051	2009
21.014.289	12.282.511	146.336	4.176.015	4.409.427	2010
92.025.956	163.572	121.076	146.336	140.536	2011
14.251.449	3.255.628	163.572	4.673.960	6.158.289	2012
17.885.708	12.282.511	165.588	2.807.603	2.630.006	2013
13.835.807	6.854.498	194.481	2.847.175	3.939.653	2014
17.122.544	6.589.648	218.343	5.601.925	4.712.628	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2009 - 2015).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن بنك دبي الإسلامي ينوع في مصادر التمويل إضافة إلى ودائع العملاء، يستعمل المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية، وصكوك مصدرة، زكاة مستحقة الدفع، مطلوبات أخرى .

### المطلب الثاني : التنوع في صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي

سنتناول في هذا المطلب التعرف على صيغ التمويل والاستثمار لبنك دبي الإسلامي ثم توزيع هذه الصيغ.

#### أولاً : تعريف صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي: (تقرير بنك دبي الإسلامي، 2013، -13)

**1-المرابحة :** المرابحة من صيغ التمويل قصيرة الأجل المستخدمة من قبل بنك دبي الإسلامي والذي يعرفها كما يلي : هو عقد يبيع البنك بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤه و حيازته بناء على وعد المتعامل الملتزم بشراءها بشروط معينة ، يتكون سعر البيع من تكلفة السلعة و هامش الربح المتفق عليه يدفع سعر بيع المرابحة من قبل العميل على اقساط على مدار فترة عقد المرابحة.

**2-السلم :** هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة لسلعة معينة ويدفع ثمن السلعة بالكامل مقدماً، في حين يقوم المتعامل بتسليم كميات السلع لجدول التسليم المتفق عليه.

**3-المشاركة :** وتعرف على أنها عقد بين البنك والمتعامل للمساهمة في مشروع استثماري معينة بالايجار قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة اما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات تناقصية تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية يتم اقتسام الارباح حسب العقد البرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصيتهما في راس مال المشروع.

**4-المضاربة:** : هو عقد بين البنك والمتعامل المضارب بحيث يقدم البنك بموجبه مبلغاً معيناً من المال ويقوم المضارب باستثماره في مشروع أو نشاط بمقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

**5-الإستصناع** هو عقد بين البنك والمتعامل، يتعهد البنك بموجبه ببيع عقارا مطورا للمتعامل، وفقاً لمواصفات متفق بشأنها بسعر محدد. يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول الباطن ثم يسلمها للمتعامل مقابل ثمن متفق عليه.

**6-الإجارة :** وقسمها إلى إجارة منتهية بالتملك والإجارة الآجلة وهي :

**أ- إجارة منتهية بالتملك :** هي عقد يقوم البنك (المؤجر) بتأجير أو منح حق الانتفاع بناء على طلب المتعامل (المستأجر) استناداً على وعد منه باستئجار الأصل أو الحصول على حق الانتفاع لمدة معلومة ومقابل اقساط إيجار محددة. وقد تنتهي الإجارة بتملك المستأجر الأصل المؤجر.

- ب- إجارة الآجلة : هي عقد يوافق البنك ( المؤجر ) بموجبه على تقديم بتاريخ محدد في المستقبل، عقار بمواصفات معينة، بالإيجار للمتعامل ( المستأجر ) عند إتمامه وتسليمه من قبل المطور أو المقاول الذي اشترى منه البنك ذلك العقار، يمكن أن ينتهي العقد بتحويل ملكية الأصل إلى المتعامل ( المستأجر ) .
- 7- الوكالة : هي عقد يفوض البنك بموجبه الوكيل المستثمر مبلغ من المال يتم استثماره وفقاً للشريعة وشروط معينة بأجرة محددة ( مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر، يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط الوكالة.
- 8- الصكوك الإسلامية: يشار إلى الصك عموماً على أنه سند إسلامي، ولكن هذه الإشارة لا تعكس بدقة معنى كلمة صك، والصكوك طريقة لجمع الأموال عندما تتوافر ملموسة تدر دخلاً، ويتم إصدار شهادات الصكوك التي تنقل ملكية الأصول إلى المستثمرين لقاء الأموال الأولية التي يدفعونها في فترات محددة يتلقى المستثمرون الأرباح التي تدرها للأصول المعنية.
- وفيما يلي صيغ التمويل والاستثمار لبنك دبي الإسلامي من خلال الفترة ( 2009-2015 ).

الجدول رقم (03) : صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009-2015) :

الوحدة بالألف درهم إماراتي .

النسبة %	2015	النسبة %	2014	النسبة %	2013	النسبة %	2012	النسبة %	2011	النسبة %	2010	النسبة %	2009	السنوات/البيان
8.51	10.637.682	5.77	6.058.634	0.56	426.973	0.56	3.894.714	4.60	3.592.015	4.59	3.709.791	7.23	5.456.053	المضاربة
27.62	34.513.582	23.73	2.4918.701	19.34	14.859.136	19.34	14.019.380	20.78	16.227.962	23.36	18.890.488	26.71	20.170.566	المرابحة
0.74	925.342	8.23	8.642.763	8.11	6.235.659	8.11	4.687.193	4.02	3.139.219	1.73	1399132	-	-	السلم
1.74	2.179.467	3.005	3.155.790	4.49	3.448.133	4.49	3174278	2.24	1.745.499	0.98	790207	1.25	946.791	الوكالة
1.74	3.114.303	3.93	4.123.091	4.53	3.482.002	4.53	4.491.960	7.90	6.170.597	9.01	7289783	11.08	8.362.108	الإستصناع
2.49	5.885.591	4.12	4.326.521	7.35	564.4561	7.35	6.824.046	7.84	6.124.109	12.0.1	9.714.533	13.94	10.524.280	المشاركة
31.07	38.823.372	28.28	29.704.136	31.98	24.547.059	31.98	24.215.385	27.28	2.129.686	127.52	2.225.705	15.34	11.583.847	الإجارة
0.62	772.074	0.49	511.085	0.55	422.199	0.55	393.490	0.58	454.715	0.53	431.952	0.52	392.014	البطاقات الانتمائية
16.06	20.065.651	15.35	16.118.782	15.16	11.642.553	15.16	11088662	16.08	12.560.426	10.14	8.200.476	12.31	9.290.797	الصكوك الإسلامية
6.44	8.053.358	7.11	7463.433.	7.95	6.105.973	7.98	6.595.616	6.88	6.765.789	10.13	8.195.255	11.61	8.763.323	باقي الاستثمارات
100	124.970.420	100	105.022.936	100	76.814.248	100	79.383.724	100	78077.290	100	80.882.122	100	75.489.779	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي لفترة 2009-2015.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك إسلامي شامل ينوع صيغ التمويل والاستثمار بحيث يقسمها إلى صيغ تمويل قصيرة الأجل والتي تعمل على توفير السيولة بدرجة عالية وبأقل درجة من المخاطر والمتمثلة في المرابحة، السلم وصيغ متوسطة وطويلة الأجل المتمثلة في الإستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، إضافة إلى أساليب أخرى يعتمد عليها البنك تتمثل في الصكوك وبطاقات الائتمان بالإضافة إلى باقي الاستثمارات والمتمثلة في الاستثمار في الشركات الزميلة استثمارات عقارية، وعقارات لغرض البيع، وعقارات قيد الإنشاء والاستثمارات الأخرى .

و يمكن توضيح تطور إجمالي الاستثمار في بنك دبي الإسلامي ونسبة نمو هذه الاستثمارات خلال فترة الدراسة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : تطور إجمالي الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2015

الوحدة: الألف درهم إماراتي

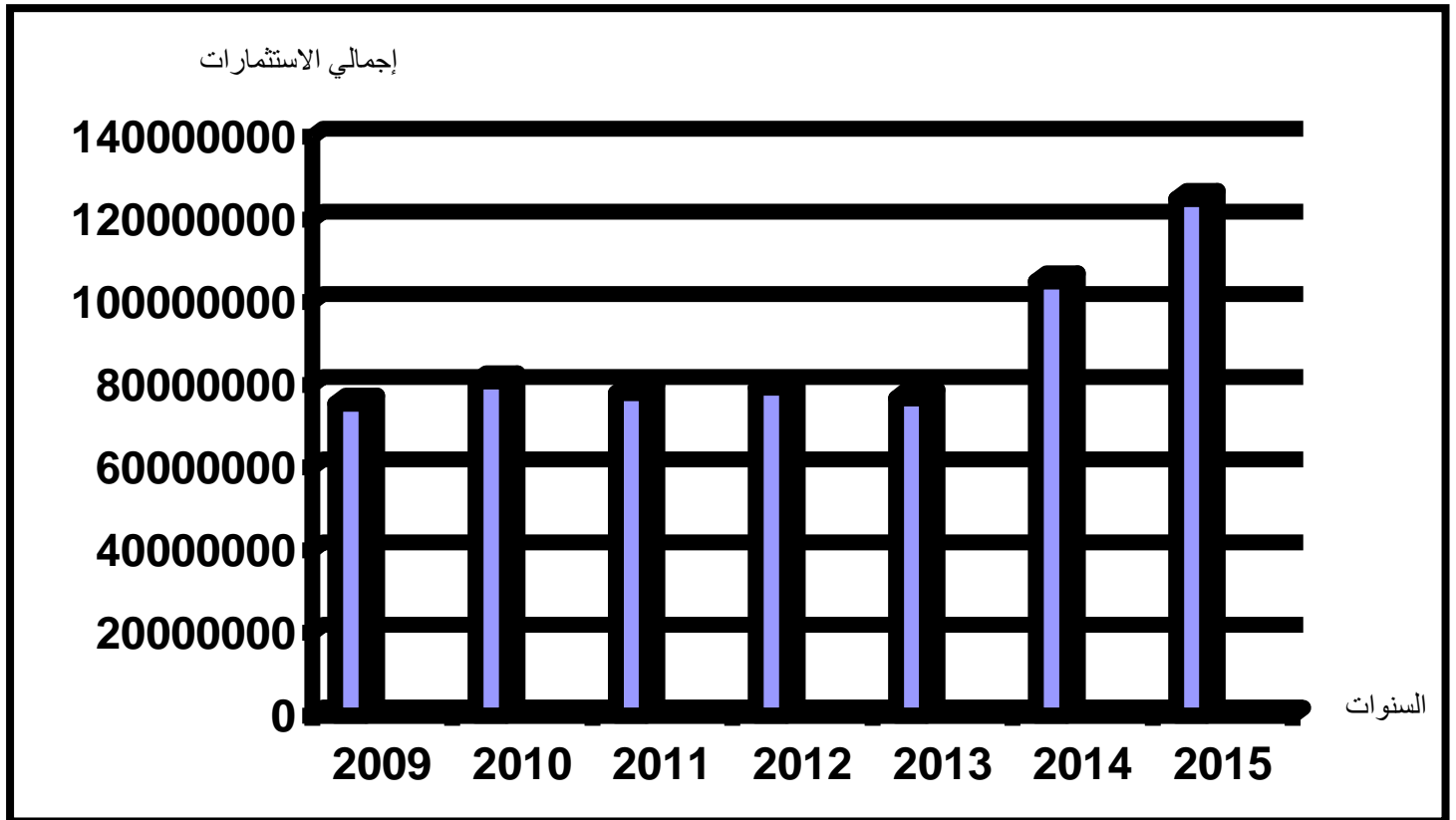
البيان السنوات	إجمالي الاستثمارات	مقدار التغير	نمو الاستثمارات
2009	75.489.779	2.609.392	3.58
2010	80.882.122	5.392.343	7
2011	780.772.290	(2.804.832)	(3.47)
2012	79.383.724	1.306.434	1.67
2013	76.814.248	(2.569.476)	(3.24)
2014	105.022.936	28.208.688	36.72
2015	124.970.420	19.947.484	18.99

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك دبي الإسلامي .

و الشكلين المواليين يوضحان تطور إجمالي الاستثمارات ومعدل نموها في بنك دبي الإسلامي

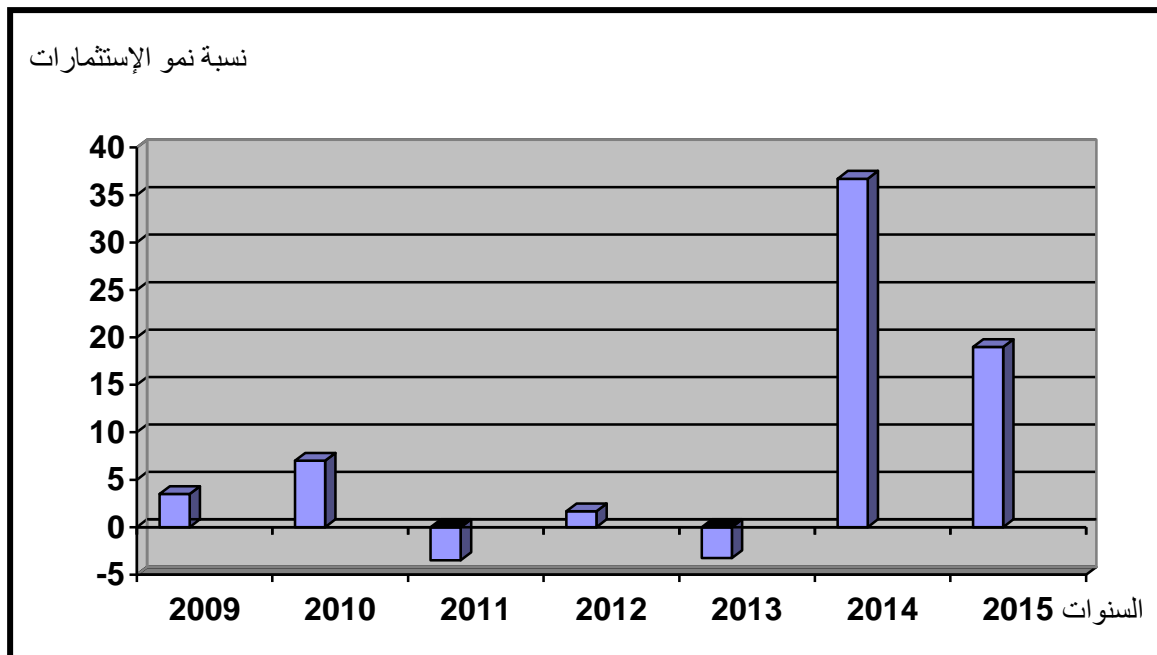
للفترة 2009-2015 :

الشكل رقم ( 07 ) : تطور إجمالي الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي للفترة 2009 - 2015 :



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (04)

الشكل رقم (08) نمو الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي للفترة 2009 - 2015



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (04).

من خلال الجدول أعلاه والشكلين رقم 7 و 8 نلاحظ تطور إجمالي الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009 - 2015) حيث شهدت قيمة إجمالي الاستثمارات ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت نسبة نمو الاستثمار لسنة 2009 حوالي 3.58 % أي ما يعادل 2.609.392 ألف درهم إماراتي لتشهد ارتفاعاً سنة 2010 بنسبة 7 % أي ما يعادل 5.392.343 ألف درهم إماراتي لتتخفض سنة 2011 بنسبة 3.47 % أي ما يعادل 2.804.832 ألف درهم إماراتي، لتعود هذه النسبة إلى الارتفاع سنة 2012 بنسبة 1.67 % أي ما يعادل 1.306.434 ألف درهم إماراتي، لتتخفض سنة 2013 بنسبة 3.24 % أي ما يعادل 2.569.476 ألف درهم إماراتي لتشهد هذه النسبة أعلى نسبة ارتفاع خلال فترة الدراسة وذلك سنة 2014 قدرت بـ 36.72 % أي ما يعادل 28.208.88 ألف درهم إماراتي لتستمر هذه النسبة في الارتفاع ولكن بنسبة 18.99 % أي ما يعادل 19.947.484 ألف درهم إماراتي .

ويرجع سبب الارتفاع إلى موجة الاندماج والاستحواذ وبالتالي زيادة رأس المال ومنه زيادة القدرة على الاستثمار وتوسيع الأنشطة الاستثمارية لبنك دبي الإسلامي.

و يمكن توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي وذلك حسب الموقع الجغرافي وحسب نوع النشاط من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009 - 2015)

الوحدة بالآلاف درهم إماراتي

المتوسط	النسبة %	2015	النسبة %	2014	النسبة %	2013	النسبة %	2012	النسبة %	2011	النسبة %	2010	النسبة %	2009	السنوات/البيان
92.27	92.87	94.972.853	93.78	74.205.557	96.32	58.036.170	96.32	57.077.887	96.34	953.480.692	96.47	58.003.767	95.47	49.523.255	حسب الموقع
4.72	7.13	7.294.843	6.22	4.918.089	4.30	2.607.741	3.68	2.181.638	3.65	2.028.633	2.124.374	2.124.374	4.53	2.349.988	- داخل الإمارات - خارج الإمارات
100	100	102.267.696	100	79.123.646	100	60.643.911	100	59.259.525	100	55.517.325	100	60.128.141	100	51.873.243	المجموع
															حسب نوع النشاط
5.72	5.07	5.183.859	4.38	3.462.158	7.78	4.718.603	2.28	1.349.512	5.93	3.293.881	5.70	3.428.617	8.95	4.643.092	مؤسسات مالية
26.07	22.66	23.174.057	23.67	18.731.070	11.83	7.172.712	29.78	17.645.970	30.91	17.159.113	29.07	17.479.268	34.60	17.945.892	العقارات
5.24	5.43	5.548.025	5.46	4.322.823	7.81	4.739.311	4.55	2.696.699	3.84	2.130.439	4.69	282.1021	4.93	2.558.925	التجارة
5.93	4.68	4.785.537	6.01	4.738.836	3.15	1.908.146	6.89	4.081.540	4.62	2.563.280	8.08	4.860.733	8.06	4.182.292	الحكومة
13.43	14.007	14.325.129	16.72	7.817.931	0.26	15.949.800	13.96	8.272.134	13.69	7.604.562	15.61	9.384.082	19.75	10.243.726	الصناعة والخدمات
13.16	12.91	13.202.149	15.95	12.622.521	19.30	1.170.217	21.64	12.826.934	22.93	12.728.025	20.92	12.478.399	5.83	3.022.692	تمويلات منازل
23.22	35.25	36.048.944	32.49	25.708.307	23.92	14.503.163	20.90	12.386.736	18.08	10.038.025	15.93	9.576.021	15.96	8.276.624	تمويلات شخصية وأخرى
100	100	102.267.696	100	79.123.646	100	60.643.911	100	59.259.525	100	55.517.325	100	60.128.141	100	51.873.243	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي لفترة 2009-2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي داخل وخارج الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ متوسط توزيعها داخل الإمارات العربية المتحدة نسبة 95.27% وخارج الإمارات العربية المتحدة بـ 4.72 %، بالإضافة إلى توزيعها حسب نوع النشاط لتشمل أغلب القطاعات من مؤسسات مالية، العقارات، التجارة، الحكومة، الصناعة والخدمات، تمويلات منازل، تمويلات شخصية و تمويلات أخرى المتمثلة في الطيران، السيارات، المرافق، وعليه فإن البنك يوزع صيغه التمويلية في أغلب القطاعات التي يتعامل معها، هذا ما يعرضه لحد أدنى من مخاطر الاستثمار وبالأخص مخاطر نقص السيولة أو الإفلاس، هذا ما يحفز الأنشطة الاستثمارية والاستثمار في مختلف المجالات.

### المطلب الثالث : الاستثمار في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة

سننظر في هذا المطلب إلى التعريف بالشركة الزميلة والمشاريع المشتركة وكذا توزيعها الجغرافي.

#### أولاً : تعريف الشركة الزميلة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي للبنك تأثيراً فعالاً عليها، ويمثل التأثير الفعال قدرة البنك على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات. (التقرير المالي السنوي، 2013، 19) .

**ثانياً : تعريف المشروع المشترك :** هو اتفاقية مشتركة بحق للأطراف التي تتمتع بالسيطرة المشتركة على أي ترتيب تعاقدى بالحصول على حقوق من صافي موجودات الترتيب المشترك، أن السيطرة المشتركة هي تقاسم للسيطرة على الترتيب التعاقدى بشكل متفق عليه، ويحدث فقط عندما يتطلب اتخاذ القرار بشأن القرارات ذات الصلة موافقة جماعية من قبل الأطراف المتقاسمة للسيطرة .

يحتسب أي استثمار في أي شركة زميلة كالمشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحول الشركة المستثمرة الى شركة زميلة أو مشروع مشترك، فإن أي زيادة في تكلفة الشراء عن حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة والمشروع المشترك، والتي تم تسجيل بتاريخ الشراء يتم الاعتراف بها كشهرة . وهو ما يتم اخراجها في القيمة الدفترية للاستثمار .

وفيما يلي توزيع الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009 – 2015) كالاتي :

الجدول رقم (07) : توزيع الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال الفترة ( 2009-2015 )

الوحدة : ألف درهم إماراتي

النسبة %	باقي دول العالم	النسبة %	دول المجلس الخليجي	النسبة %	داخل الامارات	البيان السنوات
10.91	468.519	1.32	56.782	87.77	3.769.867	2009
15.78	501.206	1.57	49.835	82.65	2.625.863	2010
15.18	354.779	2.22	51.840	82.59	1.929.820	2011
45.14	296.193	2.64	53.628	52.22	1.944.208	2012
22.99	431.889	3.03	56.931	73.97	1.389.009	2013
30.30	567.690	3.10	5.8090	66.59	1.247.285	2014
32.68	681.390	2.94	61.335	64.38	1.342.252	2015

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي لفترة 2009-2015.

من خلال الجدول أعلاه : يتضح أن بنك دبي الإسلامي بإعتباره بنك شامل يسعى دائما لتتويج مصادر التمويل ليتخذ شكل الشركات القابضة ليظم العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية والتي تمكنه من تدعيم وزيادة الموارد المالية بما يحفز أكثر على الاستثمار، حيث بلغ عدد الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي والمشاريع المشتركة المشارك فيها خلال فترة الدراسة من ( 2009 – 2015 ) على التوالي : (69، 56، 56، 63، 51، 53، 48) شركة ومشروع مشترك تقوم بأعمال الخدمات المصرفية والاستشارات المالية وأخرى في مجال التطوير والاستثمار العقاري بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التي تقوم بالأعمال الصناعية كالنسيج والألمنيوم وغيرها، ولقد حققت هذه الشركات انتشارا واسعا حيث يوزعها بنك دبي الإسلامي داخل الإمارات العربية المتحدة، وفي دول مجلس التعاون الخليج الأخرى وباقي دول العالم.

و بلغ إجمالي الاستثمار في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة سنة 2009 مقدار 4.295.168 ألف درهم إماراتي لينخفض في الفترة من 2010 – 2011 ليصل إلى 2.336.439 ألف درهم إماراتي ليصل سنة 2014 بمبلغ قيمته 1.873.065 ألف درهم إماراتي ثم إرتفع سنة 2015 حيث بلغت قيمته 2.084.977 ألف درهم إماراتي.

خلاصة الفصل :

يمكن تلخيص أهم نتائج هذا الفصل في النقاط التالية :

- يعتبر بنك دبي من اكبر البنوك الرائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية على الساحة الإقليمية والعالمية والمقدمة للأفراد والشركات والأعمال وبعض الخدمات المصرفية للسيدات بالإضافة إلى الخدمات الاستثمارية والتمويل العقاري وتمويل المقاولات.

- يعتمد بنك دبي الإسلامي على إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل من ودائع العملاء سواء ودائع تحت الطلب أو ودائع استثمارية على اعتبار أن بنك دبي الإسلامي بنك استثمار لأنه في الأساس بنك شامل أي يجمع بين أعمال البنوك التجارية والمتخصصة وبنوك الاستثمار بالإضافة إلى الودائع توجد مصادر أخرى للتمويل خاصة تلك المصادر التي تتوفر بجمعها البنوك الإسلامية وهي الزكاة المستحقة بالإضافة إلى مصادر ومطلوبات أخرى.

- يعتمد بنك دبي الإسلامي على التنوع في صيغ التمويل والاستثمار، منها قصيرة الأجل والتمثلة في المرابحة، السلم وأخرى متوسطة وطويلة الأجل والتمثلة في الإستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة إضافة إلى الصكوك وبطاقات ائتمان بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية والاستثمار في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة وعقارات لغرض البيع وعقارات لقيود الإنشاء واستثمارات أخرى .

- شهد حجم الاستثمارات نموا خلال فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2014 بنسبة نمو 36.72%.

- من خلال ما سبق يتضح لنا نجاح إستراتيجية بنك دبي الإسلامي في التنوع في مصادر التمويل والاستثمار مما يحفز الاستثمار ويزيد من مقداره.

خاتمة

أدت التغيرات المتلاحقة في البيئة المصرفية إلى ظهور ما يسمى بالبنوك الشاملة كضرورة حتمية للتكيف مع هذه المتغيرات، حيث تقدم هذه البنوك خدمات مصرفية تقليدية وخدمات غير مصرفية حديثة لكافة القطاعات، كما تقوم على إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل والاستثمار مما يضمن استقرار حركة ودائعها وانخفاض مخاطر توظيف مواردها وزيادة عوائدها.

و على هذا الأساس يمكن القول أن البنوك الشاملة بتمييزها عن البنوك التقليدية استطاعت أن تؤدي دور كلا من البنوك التجارية وبنوك الأعمال، وبنوك الاستثمار، ودورها في تحفيز الاستثمار يكمن في تقديمها لتشكيلة واسعة ومتكاملة من الأعمال المصرفية والمالية محليا وعالميا بما يحقق أمان أكبر للمودعين بسبب عظم قدرتها على تنوع أعمالها، ويزيد من ممارستها لأنشطة استثمارية متنوعة باعتمادها على مصادر التمويل والاستثمار، بحيث تنوع من القطاعات والمناطق الجغرافية التي تخدمها بكفاءة عالية، وكذلك اتخاذها شكل شركات القابضة بحيث تضم إليها شركات صناعية، تجارية، ومالية بغية تنوع وزيادة حجم استثماراتها ومصادر تمويلها مما يؤدي إلى زيادة حجم عوائدها وبالتالي تحفيز الاستثمار من خلال إستراتيجية التنوع في مختلف المجالات والقطاعات.

و من خلال البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج بالإضافة إلى اختبار فرضيات بحث، يتم عرضها فيما يلي :

### نتائج البحث

1- البنوك الشاملة هي إحدى أهم الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي، حيث تقوم بوظائف البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال.

2- تتميز البنوك الشاملة بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية والذي يكسبها وفرات الحجم وسعة انتشارها الجغرافي وتعدد وظائفها، بحيث تنوع من القطاعات ومن المناطق الجغرافية التي تخدمها وتستفيد من وراء ذلك بوفرات النطاق.

3- بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك شامل يعتمد على إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل بحيث تحتل الودائع الاستثمارية أعلى قيمة من إجمالي الودائع الأخرى ( ودايع تحت الطلب، ودايع التوفير ..الخ) وذلك بمعدل متوسط قدر 57,80 % وهذا ما يدل على انه بنك استثمار وهي إحدى خصائص البنوك الشاملة حيث يعتبر الاستثمار عنصر مهم في تحقيق التنمية الشاملة.

4- ينوع بنك دبي الإسلامي في صيغ التمويل والاستثمار المقسمة إلى صيغ قصيرة الأجل والمتمثلة في المرابحة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل متمثلة في الإجارة، المشاركة وغيرها من الصيغ كالصكوك الإسلامية والبطاقات الائتمانية، وهذه الصيغ موزعة حسب الموقع الجغرافي داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها، وحسب القطاعات ( تجارية، صناعية تمويلات شخصية... الخ) .

5- يتخذ بنك دبي الإسلامي شكل الشركات القابضة وذلك بامتلاكه لحصص في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي تقوم بأعمال الخدمات المصرفية والاستثمارات المالية والتطوير والاستثمار العقاري وكذا أعمال صناعية كالنسيج والألمنيوم وغيرها .

6- عرف بنك دبي الإسلامي نمو في حجم استثماراته وبلغت أقصاها سنة 2014 بنسبة 36,72 %.

### اختبار صحة الفرضيات

1- بالاعتماد على النتيجة الثالثة والرابعة نثبت صحة الفرضية التي تنص على أن بنك دبي الإسلامي يعتمد على إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل والاستثمار، ففيما يخص مصادر التمويل فتشمل الودائع بمختلف أنواعها ( ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، ودائع استثمارية...) بالإضافة إلى مصادر أخرى للتمويل تتمثل في مستحق لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والزكاة المستحقة والصكوك المصدرة التي تسمى بالصكوك التمويلية، وفيما يخص صيغ التمويل والاستثمار فهي متنوعة بين صيغ قصيرة الأجل وأخرى طويلة ومتوسطة الأجل. وهو بذلك يمارس مختلف الوظائف والأنشطة بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية وهو بذلك يحفز الاستثمار .

### آفاق البحث

من خلال إعدادنا لهذا البحث تبين لنا أن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث نقترحها لتكون إشكاليات ودراسات نأمل أن تتال حظها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي :

1- إدارة المخاطر في البنوك الشاملة .

2- متطلبات الصيرفة الشاملة داخل الجهاز المصرفي الجزائري .

قائمة المراجع

### أولاً: القواميس :

1- أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور لسان العرب، الجزء 4، مطبعة دار صادر، لبنان، دس .

### ثانياً: الكتب

2 -أحمد زكريا صيام: مبادئ استثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2003.

3-أحمد سليمان خصاونة،: المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2008 .

4-جهد فراس الطيلوني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع اردن ، ط1، 2011 .

5-خبابة عبد الله: اقتصاد المصرفي، النقود البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية أسواق مالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة مسيلة، الجزائر، 2013.

6-دريد كامل آل شيب : الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2009 .

7-دريد كامل آل شيب،: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012 .

8-رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري دار الجامعية مصر 2000.

9-زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر الأردن، ط 4، 2007.

10-سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان، 2010.

11-سيد سالم عرفة : دراسة جدوى المشروعات، دار الولاية للنشر والتوزيع ،أردن عمان ، ط1 2011.

12-شقيري نوري موسى: إدارة استثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، ط 1، 2012 .

13-طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية إسكندرية ، 2003 .

14-طلال كداوي: تقييم القرارات استثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

15-ظاهر حيدر جردان: أساسيات الاستثمار، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2009 .

16-عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، مصر، 2001.

17-عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، ادارتها، عملياتها، الدار الجامعية ، اسكندرية، ط1، 2000.

18-عبد الباسط وفاء: مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة عربية، مصر، 2001 .

19-عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر ائتمانية، منشأة المعارف للنشر، إسكندرية ،مصر ، 2002 ،

- 20- عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف: إدارة الحديثة في البنوك التجارية، ديوان المعرفة الجامعية إسكندرية، 2003.
- 21- عبد الله الطاهر وموفق علي خليل: النقود والبنوك والمؤسسات الحالية، مركز يزيد للنشر والتوزيع الأردن، 2006، 2005 .
- 22- عصام عمر أحمد مندور: البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، 2013.
- 23- فلاح حسن عداي لحسيني: ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر عمان، 2008 .
- 24- فيصل محمود الشواورة: استثمار في بورصة أوراق مالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
- 25- قادري عبد العزيز: استثمارات الدولية، ط2، دار هرمة، عمان، 2006.
- 26- قاسم نايف علوان: إدارة استثمار بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الثقافة والتوزيع، عمان، 2012.
- 27- متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2014
- 28- محمد عثمان إسماعيل: أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر استثمار، القاهرة
- 29- هوشيار معروف: الاستثمارات وأسواق مالية، ط1، دار الصفاء، عمان الاردن، 2009.
- 30- محمد مطر: إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
- 31- محمد مطرو فايز تيم: إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ط1، 2005.
- 32- محمود الوادي وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 33- منير ابراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، إسكندرية، مصر، ط 3، 2010
- 34- منير ابراهيم هندي: أساسيات الاستثمار وتحليل أوراق مالية، منشأة المعارف، إسكندرية، 2008
- 35- نغم عبد الرحمان القرا: دليل المستثمر الصغير، ط1، دار الكتاب الحديث، 2012 .
- 36- يسعد سيف النصر: دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية وتحليلية مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 2000
- 37- سليمان ناصر: تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك، غرداية، الجزائر، 2002.
- ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:**
- 38- آسيا قاسمي: أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس الجزائر 2014، 2015 .
- 39- عبد القادر بابا: سياسات استثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

- 40- عبد القادر بريش: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005، 2006.
- 41- عبد الكريم بعداش: الإستثمار أجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- 42- منصورى الزين: آليات تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية ،جامعة الجزائر، 2002، 2003.
- 43- رايح عرابية: التسويق البنكي وأفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2009 ، 2010 .
- 44- أحمد مداني : دور المصارف الشاملة في تحديث و عصرنة الجهاز المصرفي، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير منشورة ،جامعة الشلف، 2005، 2006 .
- 45- أريا لله محمد: السياحة المالية ودورها في تفعيل استثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2010.
- 46- بداح محسن السبيعي: العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الإستثمار في الشركات العامة الكويتية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة ،جامعة الشرق الأوسط، الكويت ،2012.
- 47- بن حسان حكيم: دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 48- بوري محي الدين: آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2011.
- 49- حجار مبروكة: أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية استثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة مسيلة 2006.
- 50- حليلة عطية: دور السوق المالية في تمويل استثمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، 2015 .، .
- 51- وشان احمد،: دور الجباية في تشجيع استثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، الجزائر، 2006.
- 52- زقير عادل: تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية نقود وتمويل ،جامعة بسكرة، الجزائر ،2008
- 53- صوفان العيد: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، 2011 .

- 54- عبد السلام بن جدو: البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق أوراق مالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة تبسة، 2005، 2006.
- 55- عبد العزيز ميلودي: محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 .
- 56- عمرون مفتاح: دور وسائل إعلام في تشجيع استثمار الرياضي في الجزائر، رسالة دكتوراه . علوم في نظرية ومنهجية التربية المدنية والرياضية الجزائر، 2013.
- 57- فاطمة بوسالم: أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة، 2010، 2011.
- 58- فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية الاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2004، جامعة الجزائر .
- 59- مصباح بلقاسم: أهمية استثمار أجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، 2005، 2006.
- 60- ملكية كركار : تحديث الجهاز المصرفي الجزائري، على ضوء معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير جامعة البليدة، الجزائر، 2004، 2005.
- 61- ميلود بن مسعودة : معايير التمويل واستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد إسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2008.
- 62- نادية عبد الرحيم: تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2010، 2011.
- رابعا: المجالات العلمية:**
- 63- الطيب ياسين: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، عدد 3، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، 2003 ،
- 64- رايح عرابة: دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، العدد 6، حالة مصر، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2009 .
- 65- علي محمود سماكة: دور المصارف التقليدية والشاملة في تفعيل قطاع السياحة في محافظ، العدد السابع عشرة، مجلة التحف، دراسة ميدانية، جامعة الكوفة، 2010.
- 66- منصور الزين: واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، العدد 2، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2003.
- خامسا: التقارير :**
- 67- التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي، 2009، 2015 .

سادسا:المواقع الإلكترونية:

68. الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي .

[http : www. dib. ae/ar /about dil / mission . htm.](http://www.dib.ae/ar/about_dil/mission.htm)

69- الموقع الالكتروني لأحمد عبد الخالق : البنوك الشاملة ،مقال منشور على الموقع الالكتروني .

[http: www.arablawinfo .com / resarches/ 199, doc.](http://www.arablawinfo.com/resarches/199.doc)

70. موقع أرقام:

[http : www . argaam com / company /company profile/marketid/ companyid/2.](http://www.argaam.com/company/company_profile/marketid/companyid/2)

فهرس الجاولو الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
69	توزيع ودائع العملاء في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009- 2015 )	01
72	توزيع مصادر التمويل الأخرى لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009- 2015 )	02
75	صيف التمويل و الإستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009- 2015 )	03
76	تطور إجمالي الإستثمارات في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009- 2015 )	04
79	توزيع صيف التمويل و الاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009- 2015 )	05
81	توزيع الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ( 2009- 2015 )	06

الصفحة	العنوان	الرقم
10	وظائف البنوك الشاملة	01
19	المجالات الخدمية للبنك المعاصر	02
39	مجموعات الاستثمارات المالية	03
42	أنواع الاستثمار	04
45	منحنى التفضيل الاستثماري	05
67	الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي	06
77	تطور إجمالي الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي للفترة ( 2009-2015 )	07
77	نمو الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي للفترة ( 2009-2015 )	08

# فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	شكر وعرقان
II	إهداء
III	الملخص
أ-هـ	مقدمة
31-1	الفصل الأول : مدخل عام للبنوك الشاملة
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الإطار النظري للبنوك الشاملة
3	المطلب الأول : ماهية البنوك الشاملة
7	المطلب الثاني : دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها
11	المطلب الثالث : التحول نحو البنوك الشاملة
14	المبحث الثاني : آليات التحول نحو البنوك الشاملة
14	المطلب الأول : تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل
15	المطلب الثاني : انشاء بنك شامل جديد بأعداد كفاءات بشرية
15	المطلب الثالث : التحول نحو البنوك الشاملة
16	المبحث الثالث : إدارة البنوك الشاملة وتنظيمها .
16	المطلب الأول : الإتجاهات الحديثة في مجال التنظيم والإدارة للبنوك
18	المطلب الثاني : استراتيجية البنوك الشاملة ( الفلسفة ، إدارة الموارد والاستخدامات)

29	المطلب الثالث : تقييم البنوك الشاملة ( ايجابيات ، انتقادات )
31	خلاصة الفصل الأول
55-32	الفصل الثاني : أساسيات الإستثمار ومحفزاته
32	تمهيد
33	المبحث الأول: ماهية الإستثمار
33	المطلب الأول : مفهوم الاستثمار و خصائصه
35	المطلب الثاني : أهمية الإستثمار وأهدافه
36	المطلب الثالث : أنواع الإستثمار وأدواته
44	المبحث الثاني : مقومات الإستثمار ، مخاطره ، عوائقه
44	المطلب الأول : مقومات الإستثمار
46	المطلب الثاني : مخاطر الاستثمار
48	المطلب الثالث : عوائق الاستثمار
49	المبحث الثالث : استراتيجيات الإستثمار ، محدداته ، محفزاته
49	المطلب الأول : استراتيجيات الإستثمار
51	المطلب الثاني : محددات الإستثمار
53	المطلب الثالث : محفزات الإستثمار
55	خلاصة الفصل الثاني
81-57	الفصل الثالث : دور بنك دبي الإسلامي في تحفيز الإستثمار
57	تمهيد

## فهرس المحتويات

58	المبحث الأول: تقديم بنك دبي الإسلامي
58	المطلب الأول: نشأة بنك دبي الإسلامي وتعريفه
58	المطلب الثاني: رسالة بنك دبي الإسلامي ، قيمه ، أهدافه
59	المطلب الثالث : مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي وإدارته
67	المبحث الثاني : استراتيجية بنك دبي الإسلامي في تحفيز الإستثمار
67	المطلب الأول : التنوع في مصادر التمويل
72	المطلب الثاني: التنوع في صيغ التمويل و الإستثمار في بنك دبي الإسلامي
79	المطلب الثالث : الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
81	خلاصة الفصل
84-83	خاتمة
90-86	قائمة المراجع
93-91	فهرس الجداول و الأشكال
97-95	فهرس المحتويات
98	الملاحق

الملاحق

بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

٣

بيان المركز المالي الموحد  
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			<b>الموجودات</b>
١١,٦١١,٥٧٠	١١,٢٤٧,٢٢٥	٦	نقد وأرصدة لدى البنوك ثمركزية
٢,٥٥٧,٢٥٨	٢,٣٥٦,٥٣١	٧	مطلوب من البنوك ومؤسسات مالية
٤٩,٩٢٤,٩٤١	٥٧,١٧١,٠٦٧	٨	موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي
٩,٢٩٠,٧٩٧	٨,٢٠٠,٤٧٦	٩	إستثمارات في صكوك إسلامية
١,٩٢٥,٩٥٠	١,٧٧٢,٩٤٦	١٠	إستثمارات أخرى
٤,٢٩٥,١٦٨	٢,٤٣٠,٢٧٤	١١	إستثمارات في شركات زمنية
٣٨٨,٦٤٨	٥٢٤,١٦٥	١٢	عقارات قيد الإنشاء
١٥٧,٢٦٩	٥٤٤,٩٥٩	١٣	عقارات لغرض البيع
١,٩٩٦,٣٨٨	١,٩٢٢,٩١١	١٤	إستثمارات عقارية
١,٤٦٤,٠٧١	٢,٢٩٦,٨٧٣	١٥	ذمم مذبنة وموجودات أخرى
٦٥٧,٧٩٥	٦٥٣,٠٨٦	١٦	ممتلكات، الآت ومعدات
٣٤,٥١٦	١٧,٢٥٨	١٧	الشهرة
<b>٨٤,٣٠٤,٢٧١</b>	<b>٩٠,١٣٧,٧٧١</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات</b>
٦٤,١٩٥,٥٠٣	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٢١	ودائع العملاء
١,٤٤٩,٠٥١	٤,٤٠٩,٤٢٧	٢٢	مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية
٢,٤١٥,٠٣٤	٤,١٧٦,٠١٥	٢٣	أدوات صكوك تمويلية
٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣	٢٤	وكالات تمويلية متوسطة الأجل
٣,٣٧٠,٨٠٤	٣,٦٧٩,٩٢٣	٢٥	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
١٤٠,٥٣٦	١٤٦,٣٣٦	٢٨	زكاة مستحقة
<b>٧٥,٣٢٣,٤٧١</b>	<b>٧٩,٦١١,٣١٤</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
٣,٦١٧,٥٠٥	٣,٧٩٧,٠٥٤	٢٩	رأس المال
(٧٠,٩٠١)	-	٣٠	أسهم الخزينة
٢,٧٣٦,٨٧٩	٢,٧٣٦,٨٧٩	٣١	إحتياطي قانوني
٢٧٦,١٣٩	٢٧٦,١٣٩	٣١	إحتياطي أراضي منحة
٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٣١	إحتياطي عام
(٧٧,٨٤١)	(٩١,٥٤١)	٣١	إحتياطي ترجمة عملات
(٧٢٣,٧١٣)	(٢٤٣,١٦٦)	٣٢	التغيرات المتركمة في القيمة المعادلة
٥٠,٦٠٠	١٠,٦٥٦	٣٤	إحتياطي تحوط
٨٢٢,٢٢٢	٧٤٨,٤٢٨		الأرباح المستفاعة
<b>٨,٩٧٥,٨٩٠</b>	<b>٩,٥٧٩,٤٤٩</b>		<b>حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم</b>
٤,٩١٠	٩٤٧,٠٠٨	٣٦	أطراف غير مسيطرة
<b>٨,٩٨٠,٨٠٠</b>	<b>١٠,٥٢٦,٤٥٧</b>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
<b>٨٤,٣٠٤,٢٧١</b>	<b>٩٠,١٣٧,٧٧١</b>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
<b>٢٥,٦٣٨,٠٣٠</b>	<b>٢٤,٢٦٦,١٨٤</b>	٣٧	<b>المطلوبات المحتملة والالتزامات</b>



عبدالله علي الهاملي  
الرئيس التنفيذي



الشيخ خالد بن زايد آل نهيان  
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة  
بيان المركز المالي الموحد  
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢


٣

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	الموجودات
ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم		
١٢,٩٥٢,٣١٩	١٥,٤٧٣,٥٤٩	٦	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٣,٠٤٣,٠٩٦	٣,١٦٩,١١٤	٧	مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية
٥١,٥٠٧,٠٤٩	٥٥,٥٦٠,١٠٣	٨	موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي
١٢,٦٨٨,١١١	١١,٠٨٨,٦٦٢	٩	إستثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المطفاة
٢,٠٣٤,٣٨٩	٢,١٤٤,٨٧١	١٠	إستثمارات أخرى
٢,٣٣٦,٤٣٩	٢,٢٩٤,٠٢٨	١١	إستثمارات في شركات زميلة
٦٠٩,٧٥٦	٢٢٤,٩٠٩	١٢	عقارات محتفظ بها للبيع
١,٧٨٥,٢٠٥	١,٩٣١,٨٠٨	١٣	إستثمارات عقارية
٣,٠٥٠,٦٩٠	٢,٩٢٠,٢٩٨	١٤	ذمم مدينة وموجودات أخرى
٥٨١,٤١٠	٥٥٧,٣٥٧	١٥	ممتلكات ومعدات
<u>٩٠,٥٨٨,٤٦٤</u>	<u>٩٥,٣٦٤,٦٩٩</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٦٤,٩٢٩,٨٣٩	٦٦,٨٠٠,٨٥٢	١٨	ودائع العملاء
٤,٠٥٢,٤٣٣	٦,١٥٨,٢٨٩	١٩	مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية
٤,١٧٣,٩٨٣	٤,٦٧٣,٩٦٠	٢٠	أدوات صكوك تمويلية
٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣	٢١	وكالات تمويلية متوسطة الأجل
٣,٣٨٤,٨٣٣	٣,٢٥٥,٦٢٨	٢٢	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
١٢١,٠٧٦	١٦٣,٥٧٢	٢٤	ذمم زكاة دائنة
<u>٨٠,٤١٤,٧٠٧</u>	<u>٨٤,٨٠٤,٨٤٤</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤	٢٥	رأس المال
٥,٣٤٨,٩٦٤	٥,٣٤٨,٩٦٤	٢٦	احتياطيات أخرى
(٨٣١,٨٤٩)	(٨٢٠,١٣٠)	٢٧	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(١٢٢,٢١٨)	(١٩١,٤٨٨)	٢٨	احتياطي تحويل عملات
٩٤٣,٤٨٤	١,٤٥٤,١٦٢		الأرباح المستبقاة
<u>٩,١٣٥,٤٣٥</u>	<u>٩,٥٨٨,٥٦٢</u>		حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم
١,٠٣٨,٣٢٢	٩٧١,٢٩٣	٣٠	حقوق الأطراف غير المسيطرة
<u>١٠,١٧٣,٧٥٧</u>	<u>١٠,٥٥٩,٨٥٥</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>٩٠,٥٨٨,٤٦٤</u>	<u>٩٥,٣٦٤,٦٩٩</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

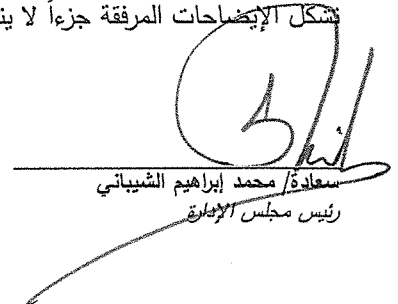
تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



عبدالله علي الهاملي  
الرئيس التنفيذي



د/ طارق حميد الطاهر  
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني  
رئيس مجلس الإدارة

## بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

بيان المركز المالي الموحد  
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥


٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	إيضاح	الموجودات
١٦,٣١٧,٤٠٥	١٣,٤١٤,٨٧٤	٧	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٤,٣١٦,٤٥٢	٥,٠٨٤,٧٤٠	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
٧٣,٩٧٦,٦٠٢	٩٧,٢١٩,٥٩٩	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
١٦,١١٨,٧٨٢	٢٠,٠٦٥,٦٥١	١٠	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المضافة
٢,٠٣٦,٦٩٧	١,٨٣٠,٩٨٦	١١	استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة
١,٨٧٣,٠٦٥	٢,٠٨٤,٩٧٧	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٥١١,٨١٥	١,٣٩٣,٩٥٣	١٣	العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٢,٠٤١,٨٥٦	٢,٧٤٣,٤٤٢	١٤	العقارات الاستثمارية
٥,١١٣,٩١٣	٥,٢٦٣,٩٢٧	١٥	ذمم مدينة وموجودات أخرى
٥٨٠,٧٧٢	٧٩٥,٣٥٥	١٦	الممتلكات والمعدات
-----	-----		
١٢٣,٨٨٧,٣٥٩	١٤٩,٨٩٧,٥٠٤		إجمالي الموجودات
=====	=====		
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٩٢,٣٤٥,٤٦٨	١٠٩,٩٨١,٤٣٢	١٨	ودائع العملاء
٣,٩٣٩,٦٥٣	٤,٧١٢,٦٢٨	١٩	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
٢,٨٤٧,١٧٥	٥,٦٠١,٩٢٥	٢٠	صكوك مصدرة
٦,٨٥٤,٤٩٨	٦,٥٨٩,٦٤٨	٢١	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
١٩٤,٤٨١	٢١٨,٣٤٣	٢٣	ذمم زكاة دائنة
-----	-----		
١٠٦,١٨١,٢٧٥	١٢٧,١٠٣,٩٧٦		إجمالي المطلوبات
-----	-----		
			حقوق الملكية
			رأس المال
٣,٩٥٣,٧٥١	٣,٩٥٣,٧٥١	٢٤	صكوك من الشق الأول
٣,٦٧٣,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	٢٥	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة
٥,٤٩٤,١١٧	٥,٦١٧,٥٣٩	٢٦	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(٥٦٧,٨٠٦)	(٦٥٧,٣٦٧)	٢٧	احتياطي صرف العملات
(٢٨٠,٣٨٣)	(٣٥٤,٨٢٩)	٢٨	الأرباح المحتجزة
٣,٢٥٢,١٩٢	٤,٥٦٣,٧٣٤		
-----	-----		
١٥,٥٢٤,٨٧١	٢٠,٤٦٨,٨٢٨		حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢,١٨١,٢١٣	٢,٣٢٤,٧٠٠	٣-١٧	الحصص غير المسيطرة
-----	-----		
١٧,٧٠٦,٠٨٤	٢٢,٧٩٣,٥٢٨		إجمالي حقوق الملكية
-----	-----		
١٢٣,٨٨٧,٣٥٩	١٤٩,٨٩٧,٥٠٤		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
=====	=====		



د/ عدنان شلوان  
الرئيس التنفيذي للمجموعة



عبد الله علي الهاملي  
العضو المنتدب



سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٩ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين ١ و ٢.

بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٢١ ودائع العملاء

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٤,٠١٥,٠٣٠	١٥,٠٨٧,٥٦٦	(أ) حسب الفئة:
٩,٨٨١,٧٤٠	١٠,٠٤٧,٠٠٣	حسابات جارية
٤٠,٠٢٣,٠٧٨	٣٨,١٢٤,٠١٢	حسابات توفير
٢٣٣,٧٦٩	١٨٨,١٠٢	ودائع استثمارية
٤١,٨٨٦	٣٨٧	حسابات هوامش نقدية
٦٤,١٩٥,٥٠٣	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	مخصص تسوية الأرباح (إيضاح ٥٣)
٢٤,٥٥٦,١٢٣	٢٤,٨٧٦,٤٢٢	(ب) حسب الإستحقاق التعاقدى:
٢١,٤٥٣,٣٨٠	١٨,٨٤٣,٢٨٤	ودائع تحت الطلب
٧,٦٨٤,٠١٨	٧,٢٦٩,٠٥٩	ودائع تستحق خلال ثلاثة شهور
١٠,٣٤٧,٠٨٦	١٢,٣١٠,١٧٨	ودائع تستحق خلال سنة شهور
١٥٤,٨٩٦	١٤٨,١٢٧	ودائع تستحق خلال سنة
٦٤,١٩٥,٥٠٣	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	ودائع تستحق أكثر من سنة
٦٢,٤٤٨,٣١٦	٦١,١٢٢,٠٨٩	(ج) حسب التوزيع الجغرافي:
١,٧٤٧,١٨٧	٢,٣٢٤,٩٨١	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
٦٤,١٩٥,٥٠٣	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
٥٦,٩٨٦,٣٨٧	٥٨,٧٢٤,٠٩٧	(د) حسب العملة:
٧,٢٠٩,١١٦	٤,٧٢٢,٩٧٣	درهم الإمارات العربية المتحدة
٦٤,١٩٥,٥٠٣	٦٣,٤٤٧,٠٧٠	عملات أخرى

٢٢ مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٣,٨٩٠	٥١,٥١٧	حسابات جارية
١,٣٩٥,١٦١	٤,٣٥٧,٩١٠	ودائع استثمارية
١,٤٤٩,٠٥١	٤,٤٠٩,٤٢٧	

الأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية حسب التوزيع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٣٢٨,٨٦٤	٣,٩٩٣,١٠١	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
١٢٠,١٨٧	٤١٦,٣٢٦	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
١,٤٤٩,٠٥١	٤,٤٠٩,٤٢٧	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

## ١٧ - الشركات التابعة (يتبع)

(د) فيما يلي تحليل الموجودات والمطلوبات التي فقد السيطرة عليها كما في تاريخ إلغاء الاعتراف.

٢٠١٢ ألف درهم	استثمارات عقارية (إيضاح ١٣ (أ)) أخرى مجموع الموجودات
٥٨٥,٢٦٦	
١٧٩,٢١١	
<u>٧٦٤,٤٧٧</u>	
(٢٣٥,٧٤٤)	مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية
(١٦٦,٦٩٧)	أخرى
(٤٠٢,٤٤١)	مجموع المطلوبات
(١٨٠,٦٠٥)	الأطراف غير المسيطرة
<u>١٨١,٤٣١</u>	صافي الموجودات المستبعدة (إيضاح ١٧ (هـ))

(هـ) الأرباح المعترف بها من فقد السيطرة على الشركات التابعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

٢٠١٢ ألف درهم	القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها ناقص: صافي الموجودات المستبعدة (إيضاح ١٧ (د)) الأرباح المعترف بها
١٨٤,٨٠٦	
(١٨١,٤٣١)	
<u>٣,٣٧٥</u>	

## ١٨ ودائع العملاء

(أ) فيما يلي تحليل ودايع عملاء البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١٢ ألف درهم	حسابات جارية حسابات توفير ودائع استثمارية حسابات هوامش نقدية حصة أرباح المودعين المستحقة (إيضاح ١٨ (د)) احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٨ (ج)) المجموع
١٧,٧٨٤,٥٦٠	١٧,٨٣١,٤٥٤	
١٠,٨٤٨,٦١٤	١١,٢٧١,٣٣٢	
٣٥,٩١٢,٢٢١	٣٧,٣٥٠,٦٣٤	
١٩٢,٧٦٥	١٦٩,٠٠٧	
١٥٨,٥٢٢	١١٣,٦٧٦	
٣٣,١٥٧	٦٤,٧٤٩	
<u>٦٤,٩٢٩,٨٣٩</u>	<u>٦٦,٨٠٠,٨٥٢</u>	

(ب) فيما يلي تحليل ودايع العملاء حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

٢٠١١ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١٢ ألف درهم	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة المجموع
٦٣,٠٦٩,٢٥٢	٦٤,٢١٥,٢٦٣	
١,٨٦٠,٥٨٧	٢,٥٨٥,٥٨٩	
<u>٦٤,٩٢٩,٨٣٩</u>	<u>٦٦,٨٠٠,٨٥٢</u>	

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

١٨ ودائع العملاء (يتبع)

(ج) يمثل احتياطي مخاطر استثمارات ودائع المودعين حصة أرباح المودعين المحتفظ بها كمخصص، ويستحق دفع الاحتياطي للمودعين عند موافقة مجلس الإدارة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين ضمن الزكاة المستحقة

فيما يلي حركة احتياطي مخاطر استثمارات المودعين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	
٣٨٧	٣٣,١٥٧	الرصيد كما في ١ يناير
(٨٧٧)	(١,٧١٣)	زكاة للسنة (إيضاح ٢٤)
٣٣,٦٤٧	٣٣,٣٠٥	صافي التحويل من حصة أرباح المودعين خلال السنة (إيضاح ١٨ (د))
<u>٣٣,١٥٧</u>	<u>٦٤,٧٤٩</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٨ (أ))

(د) فيما يلي حركة حصة أرباح المودعين المستحقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	
٦٩٩,٩٤١	٦١٢,٥٤٢	حصة أرباح المودعين للسنة (إيضاح ٤٣)
(٣٣,٦٤٧)	(٣٣,٣٠٥)	صافي التحويل إلى احتياطي مخاطر استثمارات المودعين (إيضاح ١٨ (ج))
٦٦٦,٢٩٤	٥٧٩,٢٣٧	ناقص: القيمة المدفوعة خلال السنة
(٥٠٧,٧٧٢)	(٤٦٥,٥٦١)	الرصيد في ٣١ ديسمبر (إيضاح (أ))
<u>١٥٨,٥٢٢</u>	<u>١١٣,٦٧٦</u>	

## ١٩ مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب لبنوك ومؤسسات مالية من البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	
٢١٨,٢٩٤	٣٤٤,٩٦٣	حسابات جارية
٣,٨٣٤,١٣٩	٥,٨١٣,٣٢٦	ودائع استثمارية
<u>٤,٠٥٢,٤٣٣</u>	<u>٦,١٥٨,٢٨٩</u>	المجموع

(ب) فيما يلي المطلوب للبنوك والمؤسسات المالية لدى البنك حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم	
٣,٨٧٩,٥٣٤	٥,٥٢١,٩٢٩	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
١٧٢,٨٩٩	٦٣٦,٣٦٠	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
<u>٤,٠٥٢,٤٣٣</u>	<u>٦,١٥٨,٢٨٩</u>	المجموع

## بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٨ ودائع العملاء

١-١٨ التحليل حسب الفئة

٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	إيضاح	
٢٦,٩١٠,٢٣١	٢٧,٦٢٣,١٤٢		حسابات جارية
١٤,٤٣٢,٩٥٠	١٦,٢٨٢,٩١٥		حسابات توفير
٥٠,٣٣٥,١٧٩	٦٥,٣٠١,٥٦٤		ودائع استثمارية
٤٦٤,٠٨٩	٥٨٥,٤٨١		حسابات هامشية
١٠٥,٣٦٥	٥٧,٣٨٢	٣-١٨	احتياطي مخاطر استثمارات المودعين
٩٧,٦٥٤	١٣٠,٩٤٨	٤-١٨	حصة المودعين من الأرباح مستحقة الدفع
-----	-----		
٩٢,٣٤٥,٤٦٨	١٠٩,٩٨١,٤٣٢		الإجمالي
=====	=====		

٢-١٨ التحليل حسب الموقع الجغرافي

٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم		
٨٧,٥٣٩,٢٧٥	١٠٤,٥٨٣,٥٥٥		داخل الإمارات العربية المتحدة
٤,٨٠٦,١٩٣	٥,٣٩٧,٨٧٧		خارج الإمارات العربية المتحدة
-----	-----		
٩٢,٣٤٥,٤٦٨	١٠٩,٩٨١,٤٣٢		الإجمالي
=====	=====		

٣-١٨ احتياطي مخاطر استثمار المودعين

يتمثل احتياطي مخاطر استثمار المودعين في جزء من حصة المودعين من الأرباح يتم تخصيصه كاحتياطي. يتم دفع هذا الاحتياطي إلى المودعين بموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى البنك. يتم إدراج الزكاة المستحقة على احتياطي مخاطر استثمار المودعين ضمن الزكاة مستحقة الدفع ويتم خصمها من رصيد احتياطي مخاطر استثمار المودعين.

فيما يلي الحركة في احتياطي مخاطر استثمار المودعين:

٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	إيضاح	
١٠٥,٣٩٦	١٠٥,٣٦٥		الرصيد كما في ١ يناير
(٢,٧٨٨)	(١,٥١٨)	٢٣	الزكاة للسنة
٢,٧٥٧	(٤٦,٤٦٥)	٤-١٨	صافي المحول إلى / من حصة المودعين من الأرباح خلال السنة
-----	-----		
١٠٥,٣٦٥	٥٧,٣٨٢		الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====		

## بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٨ ودائع العملاء (تابع)

٤-١٨ حصة المودعين من الأرباح مستحقة الدفع

٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
٦٩,٣٣٢	٩٧,٦٥٤	
٣٣٨,٠٥٤	٤٣٢,٠٣٤	٣٧
(٢,٧٥٧)	٤٦,٤٦٥	٣-١٨
(٣٠٦,٩٧٥)	(٤٤٥,٢٠٥)	
-----	-----	
٩٧,٦٥٤	١٣٠,٩٤٨	
=====	=====	

الرصيد كما في ١ يناير  
حصة المودعين من الأرباح خلال السنة  
صافي المحول من / إلى احتياطي مخاطر استثمار المودعين  
ناقصاً: المبلغ المدفوع خلال السنة

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

١٩ المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية

١-١٩ التحليل حسب الفئة

٢٠١٤	٢٠١٥
ألف درهم	ألف درهم
٢٠٣,١٧٧	٧٤,٨١٤
٣,٧٣٦,٤٧٦	٤,٦٣٧,٨١٤
-----	-----
٣,٩٣٩,٦٥٣	٤,٧١٢,٦٢٨
=====	=====

حسابات جارية  
ودائع استثمارية

الإجمالي

٢-١٩ التحليل حسب الموقع الجغرافي

٢٠١٤	٢٠١٥
ألف درهم	ألف درهم
٣,١٢٤,١٥٥	٣,٨٤٧,٩٩٤
٨١٥,٤٩٨	٨٦٤,٦٣٤
-----	-----
٣,٩٣٩,٦٥٣	٤,٧١٢,٦٢٨
=====	=====

داخل الإمارات العربية المتحدة  
خارج الإمارات العربية المتحدة

الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (بتبع)

٢٠ أدوات صكوك تمويلية

(أ) فيما يلي تحليل أدوات الصكوك التمويلية للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
(معاد عرضه)		
٢,٣٥٧,٠٧٥	١,٨٣٦,٥٠٠	أدوات صكوك تمويلية صادرة عن البنك (إيضاح ٢٠ (ب))
١,٨١٦,٩٠٨	٢,٨٣٧,٤٦٠	أدوات صكوك تمويلية صادرة عن شركة تابعة (إيضاح ٢٠ (ج))
<u>٤,١٧٣,٩٨٣</u>	<u>٤,٦٧٣,٩٦٠</u>	المجموع

(ب) في مايو ٢٠١٢، قام البنك، بموجب اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة، بإنشاء برنامج إصدار شهادات أمانة بقيمة ٢,٥٠٠ مليون دولار أمريكي ("البرنامج"). وكجزء من البرنامج، صدرت أول سلسلة من شهادات الأمانة بقيمة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (١,٨٣٦,٥٠٠ مليون درهم) وتم إدراجها في بورصة أيرلندا بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٢.

تتضمن الشروط الواردة بالبرنامج تحويل بعض الموجودات المحددة ("الموجودات المملوكة بالمشاركة") والتي تتضمن موجودات مستأجرة بالأصل وموجودات مشاركات وإستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة وأية موجودات لدى البنك مستبدلة إلى شركة دي أي بي صكوك المحدودة، جزر كايمان ("المصدر"). إن هذه الموجودات تقع ضمن سيطرة البنك وسيستمر البنك في تقديمها.

سوف يدفع المصدر مبلغ التوزيع نصف السنوي من العوائد المقبوضة بخصوص الموجودات المملوكة بالمشاركة، ومن المتوقع أن تكفي تلك العائدات لتغطية مبلغ التوزيع نصف السنوي المستحق سداده إلى حاملي الصكوك بتاريخ التوزيع نصف السنوية.

يستحق سداد أدوات الصكوك التمويلية المشار إليها في مايو ٢٠١٧، ويتوقع دفع ربح نصف سنوي للمستثمرين إستناداً إلى ستة شهور لبيور زائد ٣,٦٥% سنوياً كما في تاريخ الإصدار.

تم تسوية أدوات الصكوك التمويلية البالغ قيمتها ٢,٣٥٧ مليون درهم الصادرة سابقاً في مارس ٢٠١٢.

(ج) خلال عام ٢٠٠٨، أصدرت إحدى الشركات التابعة للبنك صكوك غير قابلة للتحويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية ١,١٠٠ مليون درهم (بمعدل ربح متوقع ٣ أشهر إبيور زائد ٠,٢٢٥% سنوياً) وصكوك قابلة للتحويل بقيمة إجمالية ٣٠٠ مليون دولار (بمعدل ربح متوقع ٤,٣١% سنوياً)، وهي مدرجة في بورصة ناسداك دبي. وفقاً لشروط الإكتتاب، يمكن استبدال كل شهادة ثقة وفقاً لإختيار حامل الشهادة أو الشركة التابعة كما يلي:

- وفقاً لإختيار حامل الشهادة من خلال "الإستبدال التطوعي المبكر" في أي وقت بعد سنة من تاريخ الإصدار مع مراعاة تحقق شروط معينة؛
- وفقاً لإختيار الشركة التابعة في أي وقت بعد ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار من خلال "الإستبدال الجزئي الاختياري" مع مراعاة تحقق شروط معينة.

تقوم الشركة التابعة في كلا الخيارين إما بإصدار الحصة في الشركة التابعة وفقاً لسعر الصرف ذو الصلة أو يتم الدفع نقداً. في وقت الاستحقاق النهائي في سنة ٢٠١٣، سيتم إستبدال أي شهادات ثقة متبقية بالكامل من قبل شركة تابعة نقداً بالقيمة الاسمية بالإضافة إلى أي مبلغ أرباح غير مدفوع.

في يناير ٢٠١٢، أصدرت إحدى الشركات التابعة شهادات ثقة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار (بمعدل ربح ٥,١٥% سنوياً) يستحق الدفع على دفعات نصف سنوية). تم إدراج هذه الصكوك في بورصة أيرلندا، ومصممة للتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويحين موعد استحقاقها في سنة ٢٠١٧.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٣ تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

١-٣ المرابحة

هي عقد يبيع البنك بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤه وخيازته بناءً على وعد المتعامل الملزم بشرائها بشروط معينة. يتكون سعر البيع من تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه. يُدفع سعر بيع المرابحة من قبل العميل على أقساط على مدار فترة عقد المرابحة.

٢-٣ تمويل سلم

هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة لسلعة معينة ويدفع ثمن تلك السلعة بالكامل مقدماً، في حين يقوم المتعامل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه.

٣-٣ الإستصناع

هو عقد بين البنك والمتعامل، يتعهد البنك بموجبه ببيع عقاراً مطوراً للمتعامل، وفقاً لمواصفات متفق بشأنها بسعر محدد. يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول الباطن ثم يسلمها للمتعامل مقابل ثمن متفق عليه.

٤-٣ إجارة

١-٤-٣ إجارة منتهية بالتملك

هي عقد حيث يقوم البنك (المؤجر) بتأجير أو منح حق الانتفاع بناءً على طلب المتعامل (المستأجر) إستناداً على وعد منه بإستئجار الأصل أو الحصول على حق الانتفاع لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة. وقد تنتهي الإجارة بتملك المستأجر الأصل المؤجر.

٢-٤-٣ الإجارة الآجلة

الإجارة الآجلة هي عقد حيث يوافق البنك ("المؤجر") بموجبه على تقديم، بتاريخ محدد في المستقبل، عقار بمواصفات معينة بالإيجار للمتعامل ("المستأجر") عند إتمامه وتسليمه من قبل المطور أو المقاول الذي اشترى منه البنك ذلك العقار. يمكن أن ينتهي العقد بتحويل ملكية الأصل إلى المتعامل (المستأجر).

٥-٣ المشاركة

هي عقد بين البنك والمتعامل للمساهمة في مشروع إستثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات تناقصية تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم إقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما في رأس مال المشروع.

٦-٣ المضاربة

هي عقد بين البنك والمتعامل (المضارب) بحيث يقدم البنك بموجبه مبلغاً معيناً من المال ويقوم (المضارب) بإستثماره في مشروع أو نشاط بمقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

٧-٣ الوكالة

هي عقد حيث يفوض البنك بموجبه الوكيل المستثمر بمبلغ من المال يتم إستثماره وفقاً للشريعة وشروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط الوكالة.

٨-٣ الصكوك

تمثل الصكوك شهادات أمانة لموجودات مغطاة متوافقة مع الشريعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

## ٣٨ المشتقات الإسلامية (يتبع)

## المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط

كجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يقوم البنك باستخدام المشتقات لأغراض التحوط من أجل تخفيض تعرضه إلى مخاطر العملات وسعر الربح. يتم إنجاز هذا بتحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الإستراتيجي مقابل تعرضات بيان المركز المالي ككل.

بخصوص مخاطر أسعار الربح، يتم عمل التحوط الإستراتيجي بمراقبة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية والدخول في مقايضات أسعار الربح. بما أن التحوط الإستراتيجي لا يؤهل لمحاسبة تحوطات محددة، فلذلك يتم احتساب المشتقات المتعلقة كأدوات تجارية.

## ٣٩ إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
		موجودات تمويلية
٤٥٤,٢٥٩	٤١٦,٥١٧	مربحات بضائع
١٨,٠٤٦	١٠,٠٢٣	مربحات دولية
٤٨٦,٥٤٠	٤٨٦,٥٥٢	مربحات سيارات
٣٥٢,٧٢٦	٢٥٨,٣٠٤	مربحات عقارية
		مجموع إيرادات المربحات
١,٣١١,٥٧١	١,١٧١,٣٩٦	
		إستصناع
٤٠٨,٥٦٠	٤٥٨,٧٠٢	إجارة تمويل منزل
١٥٥,٦٥٠	١٨٨,٩٠٧	إجارة
٤١٦,٩٥٢	٤٣٢,٥٠٥	تمويل سلم
-	٥٢,٣٤٩	
		إيرادات من موجودات تمويلية
٢,٢٩٢,٧٢٣	٢,٣٠٣,٨٥٩	
		موجودات إستثمارية
٦٢٥,٠٥٣	٥٩٧,٠١٣	مشاركات
٣٥٤,٧٩١	٢٧٠,٦٠٤	مضاريات
٤٢,٩٤٥	٣٧,٥٨٤	وكالات
٧,٣٣٥	١٢,٦٣٥	أخرى
		إيرادات من موجودات إستثمارية
١,٠٣٠,١٢٤	٩١٧,٨٣٦	
		مجموع الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية
٣,٣٢٢,٨٥٧	٣,٢٢١,٦٩٥	

إن الإيرادات من الموجودات التمويلية والإستثمارية تظهر بالصافي بعد تنزيل الإيرادات المستبعدة بمبلغ ٦,١٧ مليون درهم (٢٠٠٩: ٨,٩٧ مليون درهم).

## بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي

١-٩ التحليل حسب الفئة

٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
٥,٩٦٠,٣٠٤	٨,٣٠٦,٢٦٣	الموجودات التمويلية الإسلامية
٤,٢٧٦,٤١٢	٤,٩٣٦,٩٣١	مراجعات سيارات
٣,٧٣٧,٧٣١	٣,٢٠٠,٥٢٣	مراجعات سلع
٨٨٤,٦٨٩	٨,٤٧٤,٩٨٤	مراجعات عقارية
		مراجعات دولية - طويلة الأجل
١٤,٨٥٩,١٣٦	٢٤,٩١٨,٧٠١	إجمالي المراجعات
١٣,١٦٠,٨١٣	١٧,٩٣٧,٠٨٧	إيجارات
١١,٣٧٦,٢٤٦	١١,٧٦٧,٠٤٩	إجارة تمويل منزل
٦,٢٣٥,٦٥٩	٨,٦٤٢,٧٦٣	تمويل السلم
٣,٤٨٢,٠٠٢	٤,١٢٣,٠٩١	استصناع
٤٢٢,١٩٩	٥١١,٠٨٥	بطاقات انتمان إسلامية
٤٩,٥٣٦,٠٥٥	٦٧,٨٩٩,٧٧٦	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة من المراجعات
(١,٨٨٩,٢٢٨)	(١,٨٨١,٦١٠)	ناقصاً: عقود الاستصناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين
(١٢٢,٥٨٣)	(٤٣٥,٤٦٥)	إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
٤٧,٥٢٤,٢٤٤	٦٥,٥٨٢,٧٠١	الموجودات الاستثمارية الإسلامية
٥,٦٤٤,٥٦١	٤,٣٢٦,٥٢١	مشاركات
٤,٠٢٦,٩٧٣	٦,٠٥٨,٦٣٤	مضاربات
٣,٤٤٨,١٣٣	٣,١٥٥,٧٩٠	وكالات
١٣,١١٩,٦٦٧	١٣,٥٤٠,٩٤٥	إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية
٦٠,٦٤٣,٩١١	٧٩,١٢٣,٦٤٦	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٤,٥٧٣,٢٧٣)	(٥,١٤٧,٠٤٤)	٣-٩ ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
٥٦,٠٧٠,٦٣٨	٧٣,٩٧٦,٦٠٢	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
=====	=====	

## بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي

١-٩ التحليل حسب الفئة

٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	إيضاح	
٨,٣٠٦,٢٦٣	١٠,٢٥١,١٠٠		الموجودات التمويلية الإسلامية
٤,٩٣٦,٩٣١	٨,٢٨٦,٨٥٥		مراجعات سيارات
٣,٢٠٠,٥٢٣	٢,١٨٥,١٩٦		مراجعات سلع
٨,٤٧٤,٩٨٤	١٣,٧٩٠,٤٣١		مراجعات عقارية
			مراجعات دولية - طويلة الأجل
٢٤,٩١٨,٧٠١	٣٤,٥١٣,٥٨٢		إجمالي المراجعات
١٧,٩٣٧,٠٨٧	٢٦,٢٦٥,٨٣٣		إيجارات
١١,٧٦٧,٠٤٩	١٢,٥٥٧,٥٣٧		إجارة تمويل منزل
٨,٦٤٢,٧٦٣	٩,٢٥٣,٣٤٢		تمويل السلم
٤,١٢٣,٠٩١	٣,١١٤,٣٠٣		استصناع
٥١١,٠٨٥	٧٧٢,٠٧٤		بطاقات انتمان إسلامية
٦٧,٨٩٩,٧٧٦	٨٦,٤٧٦,٦٧١		ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
(١,٨٨١,٦١٠)	(٢,٦١٠,٩٩٥)		ناقصاً: عقود الاستصناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين
(٤٣٥,٤٦٥)	(٣٠٠,٧٢٠)		إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
٦٥,٥٨٢,٧٠١	٨٣,٥٦٤,٩٥٦		الموجودات الاستثمارية الإسلامية
٤,٣٢٦,٥٢١	٥,٨٨٥,٥٩١		مشاركات
٦,٠٥٨,٦٣٤	١٠,٦٣٧,٦٨٢		مضاربات
٣,١٥٥,٧٩٠	٢,١٧٩,٤٦٧		وكالات
١٣,٥٤٠,٩٤٥	١٨,٧٠٢,٧٤٠		إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية
٧٩,١٢٣,٦٤٦	١٠٢,٢٦٧,٦٩٦		إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥,١٤٧,٠٤٤)	(٥,٠٤٨,٠٩٧)	٣-٩	ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
٧٣,٩٧٦,٦٠٢	٩٧,٢١٩,٥٩٩		إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
=====	=====		

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصادفي (يتبع)

إن القطاع الإقتصادي للموجودات التمولية والإستثمارية الإسلامية والتركيزات الجغرافية هو كما يلي:

٢٠٠٩			٢٠١٠			القطاع الإقتصادي
إجمالي ألف درهم	خارج الإمارات ألف درهم	داخل الإمارات ألف درهم	إجمالي ألف درهم	خارج الإمارات ألف درهم	داخل الإمارات ألف درهم	
٤,٦٤٣,٠٩٢	٥١٧,٨٢٤	٤,١٢٥,٢٥٨	٣,٤٢٨,٦١٧	٤١٣,٧٠٦	٣,٠١٤,٩١١	مؤسسات مالية
١٧,٩٤٥,٨٩٢	١١٠,٢٦٣	١٧,٨٣٥,٦٢٩	١٧,٤٧٩,٢٦٨	٤٣٤	١٧,٤٧٨,٨٣٤	المقاربات
٣,٥٥٨,٩٢٥	١٠٢,٣٧٧	٣,٤٥٦,٥٤٨	٢,٨٢١,٠٢١	٦٥,٩٧١	٢,٧٥٥,٠٥٠	التجارة
٤,١٨٢,٢٩٢		٤,١٨٢,٢٩٢	٤,٨٦٠,٧٣٣	١٧,١٥٦	٤,٨٤٣,٥٧٧	الحكومة
١٠,٢٤٣,٧٢٦	١,١٤٧,٣٦٦	٩,٠٩٦,٣٦٠	٩,٣٨٤,٠٨٢	١,١٤١,٨٢١	٨,٢٤٢,٢٦١	الصناعة والخدمات
٣,٠٢٢,٦٩٢	-	٣,٠٢٢,٦٩٢	١٢,٥٧٨,٣٩٩	-	١٢,٥٧٨,٣٩٩	تمويلات منازل
٨,٢٧٦,٦٢٤	٤٧٢,١٤٨	٧,٨٠٤,٤٧٦	٩,٥٧٦,٠٢١	٤٨٥,٢٨٦	٩,٠٩٠,٧٣٥	تمويلات شخصية
٥١,٨٧٣,٢٤٣	٢,٢٤٩,٩٨٨	٤٩,٥٢٣,٢٥٥	٦٠,١٢٨,١٤١	٢,١٢٤,٣٧٤	٥٨,٠٠٣,٧٦٧	الإجمالي
(١,٩٤٨,٣٠٢)			(٢,٩٥٧,٠٧٤)			ي طرح: مخصص إنخفاض القيمة
٤٩,٩٢٤,٩٤١			٥٧,١٧١,٠٦٧			الإجمالي

مخصص إنخفاض القيمة

إن الحركات في مخصص إنخفاض القيمة هي كما يلي:

المجموع ألف درهم	إستثمار ألف درهم	تمويل ألف درهم	٢٠١٠
١,٩٤٨,٣٠٢	١٠٣,٠٤٥	١,٨٤٥,٢٥٧	الرصيد في بداية السنة
٣٦٤,٠٧٣	-	٣٦٤,٠٧٣	الإستحواذ على حصص سيطرة
٩٢٨,٩٦٣	٩٤,٤٧٠	٨٣٤,٤٩٣	المحمل للسنة
(٢٧٥,٥٢٧)	(٥٨,٣٢١)	(٢١٧,٢٠٦)	المحور إلى الأرباح أو الخسائر
(٨,٣٩٥)	(٦,٢٦٠)	(٢,١٣٥)	مبالغ تم سطبها خلال السنة
(٣٤٢)	(٢٥٣)	(٨٩)	أخرى
٢,٩٥٧,٠٧٤	١٣٢,٦٨١	٢,٨٢٤,٣٩٣	الرصيد في نهاية السنة
٥,٠١٢,٢٢٢	٣٤٤,٩٥٥	٤,٦٦٧,٢٢٦	إجمالي مبلغ الموجودات التمولية والإستثمارية المحددة إفرادياً كمتخضة القيمة قبل خصم أية مخصص تقييم إفرادي لإنخفاض القيمة

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٨ موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي (يتبع)

(ب) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية بالصافي بحسب القطاع الصناعي والتركيزات الجغرافية:

٢٠١٢			
المجموع ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
			القطاع الاقتصادي
١,٣٤٩,٥١٢	٢٦٣,١٦٤	١,٠٨٦,٣٤٨	مؤسسات مالية
١٧,٦٤٥,٩٧٠	٨٤,٩٧٢	١٧,٥٦٠,٩٩٨	العقارات
٢,٦٩٦,٦٩٩	٦٩,٧٨٥	٢,٦٢٦,٩١٤	التجارة
٤,٠٨١,٥٤٠	-	٤,٠٨١,٥٤٠	الحكومة
٨,٢٧٢,١٣٤	١,٣٤١,٦٦٦	٦,٩٣٠,٤٦٨	الصناعة والخدمات
١٢,٨٢٦,٩٣٤	١٧٩,٢٢٢	١٢,٦٤٧,٧١٢	تمويلات منازل للأفراد
١٢,٣٨٦,٧٣٦	٢٤٢,٨٢٩	١٢,١٤٣,٩٠٧	تمويلات شخصية
٥٩,٢٥٩,٥٢٥	٢,١٨١,٦٣٨	٥٧,٠٧٧,٨٨٧	
(٣,٦٩٩,٤٢٢)			مخصص إنخفاض القيمة
٥٥,٥٦٠,١٠٣			الإجمالي

(معاد عرضه) ٢٠١١

المجموع ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
			القطاع الاقتصادي
١,٦٣١,٣٥٤	٣٧١,٩٨٦	١,٢٥٩,٣٦٨	مؤسسات مالية
١٨,٧٨٦,٢٩١	-	١٨,٧٨٦,٢٩١	العقارات
١,٨٢٦,٩٥٨	٦٣,٤٨٦	١,٧٦٣,٤٧٢	التجارة
٢,٦٦٤,٥٠١	-	٢,٦٦٤,٥٠١	الحكومة
٥,٧٣٤,٩١٩	١,١٢٤,٣٦٦	٤,٦١٠,٥٥٣	الصناعة والخدمات
١٢,٥٥٥,٥١١	٢٤٥,٥٧٧	١٢,٣٠٩,٩٣٤	تمويلات منازل للأفراد
١١,٨١٦,٣٨٩	٢١١,٣٣٣	١١,٦٠٥,٠٥٦	تمويلات شخصية
٥٥,٠١٥,٩٢٣	٢,٠١٦,٧٤٨	٥٢,٩٩٩,١٧٥	
(٣,٥٠٨,٨٧٤)			مخصص إنخفاض القيمة
٥١,٥٠٧,٠٤٩			الإجمالي

## بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي (تابع)

٢-٩ التحليل حسب القطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي

الإجمالي ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
			٢٠١٤
٤,٧٥٨,٨٣٦	٣٨٠,٧٨٣	٤,٣٧٨,٠٥٣	الحكومة
١٣,٢٣١,٩٨٦	١,٦٧٣,٣٨٠	١١,٥٥٨,٦٠٦	الصناعة والخدمات
٦,٦٩٣,٣٤٤	٨٥٦,٠١٤	٥,٨٣٧,٣٣٠	التجارة
٣,٤٦٢,١٥٨	٥٦١,٦٦٧	٢,٩٠٠,٤٩١	المؤسسات المالية
١٨,٧٣١,٠٧٠	٩٣٢,٠٦٩	١٧,٧٩٩,٠٠١	العقارات
١٢,٦٢٢,٥٢١	١٩٨,١٥٧	١٢,٤٢٤,٣٦٤	تمويل منازل للأفراد
١٩,٦٢٣,٧٣١	٣١٦,٠١٩	١٩,٣٠٧,٧١٢	تمويل شخصي
-----	-----	-----	
٧٩,١٢٣,٦٤٦	٤,٩١٨,٠٨٩	٧٤,٢٠٥,٥٥٧	
-----	-----	-----	
(٥,١٤٧,٠٤٤)			ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
-----			
٧٣,٩٧٦,٦٠٢			الإجمالي
=====			
			٢٠١٣
٤,٧١٨,٦٠٣	٩١,١٢٤	٤,٦٢٧,٤٧٩	الحكومة
٧,٠٧٢,٧١٢	١,١٣٥,٥٩٣	٥,٩٣٧,١١٩	الصناعة والخدمات
٤,٧٣٩,٣١١	١٦١,٩٥٦	٤,٥٧٧,٣٥٥	التجارة
١,٩٥٨,١٤٦	٦٣٥,٩٠٨	١,٣٢٢,٢٣٨	المؤسسات المالية
١٥,٩٤٩,٨٠٠	١٦١,٦٨٤	١٥,٧٨٨,١١٦	العقارات
١١,٧٠٢,١٧٦	١٦٦,٨٥٢	١١,٥٣٥,٣٢٤	تمويل منازل للأفراد
١٤,٥٠٣,١٦٣	٢٥٤,٦٢٤	١٤,٢٤٨,٥٣٩	تمويل شخصي
-----	-----	-----	
٦٠,٦٤٣,٩١١	٢,٦٠٧,٧٤١	٥٨,٠٣٦,١٧٠	
-----	-----	-----	
(٤,٥٧٣,٢٧٣)			ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
-----			
٥٦,٠٧٠,٦٣٨			الإجمالي
=====			

## بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصادفي (تابع)

٢-٩ التحليل حسب القطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي

الإجمالي ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
			٢٠١٥
٤,٧٨٥,٥٣٧	٨٤٨,٣٦٦	٣,٩٣٧,١٧١	الحكومة
٥,١٨٣,٨٥٩	٥٧١,٧٥٠	٤,٦١٢,١٠٩	المؤسسات المالية
٢٣,١٧٤,٠٥٧	١,٤٤٣,٤٨٨	٢١,٧٣٠,٥٦٩	العقارات والمقاولات
٥,٥٤٨,٠٢٥	١,٢٥٢,٤٥٣	٤,٢٩٥,٥٧٢	التجارة
٦,٣٥٨,٣٩١	-	٦,٣٥٨,٣٩١	الطيران
٣,٣٥٦,٠٤٢	-	٣,٣٥٦,٠٤٢	السيارات
٢,٩٧١,٦٤٦	-	٢,٩٧١,٦٤٦	المرافق
١٤,٣٢٥,١٢٩	٢,٥٥١,٥١٠	١١,٧٧٣,٦١٩	الخدمات والصناعة
١٣,٢٠٢,١٤٩	٢٤٤,٧٥٥	١٢,٩٥٧,٣٩٤	تمويل منازل للأفراد
٢٣,٣٦٢,٨٦١	٣٨٢,٥٢١	٢٢,٩٨٠,٣٤٠	تمويل شخصي
-----	-----	-----	
١٠٢,٢٦٧,٦٩٦	٧,٢٩٤,٨٤٣	٩٤,٩٧٢,٨٥٣	
-----	-----	-----	
(٥,٠٤٨,٠٩٧)			ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
-----			
٩٧,٢١٩,٥٩٩			الإجمالي
=====			
			٢٠١٤
٤,٧٥٨,٨٣٦	٣٨٠,٧٨٣	٤,٣٧٨,٠٥٣	الحكومة
٣,٤٦٢,١٥٨	٥٦١,٦٦٧	٢,٩٠٠,٤٩١	المؤسسات المالية
١٨,٧٣١,٠٧٠	٩٣٢,٠٦٩	١٧,٧٩٩,٠٠١	العقارات والمقاولات
٤,٣٢٢,٨٢٣	٨٥٦,٠١٤	٣,٤٦٦,٨٠٩	التجارة
٣,٢٦٩,٣٣٢	-	٣,٢٦٩,٣٣٢	الطيران
٢,٧٠١,١٦٤	-	٢,٧٠١,١٦٤	السيارات
١,٨١٤,٠٨٠	-	١,٨١٤,٠٨٠	المرافق
٧,٨١٧,٩٣١	١,٦٧٣,٣٨٠	٦,١٤٤,٥٥١	الخدمات والصناعة
١٢,٦٢٢,٥٢١	١٩٨,١٥٧	١٢,٤٢٤,٣٦٤	تمويل منازل للأفراد
١٩,٦٢٣,٧٣١	٣١٦,٠١٩	١٩,٣٠٧,٧١٢	تمويل شخصي
-----	-----	-----	
٧٩,١٢٣,٦٤٦	٤,٩١٨,٠٨٩	٧٤,٢٠٥,٥٥٧	
-----	-----	-----	
(٥,١٤٧,٠٤٤)			ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
-----			
٧٣,٩٧٦,٦٠٢			الإجمالي
=====			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (يتبع)

٤ أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

٧-٤ إستثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشروع المشترك هو ترتيباً تعاقدياً يتعهد كل من البنك وأطراف أخرى بموجبه بتنفيذ نشاط اقتصادي يخضع إلى السيطرة المشتركة (أي عندما تتطلب قرارات السياسة التشغيلية والمالية ذات الصلة بالأنشطة الخاصة بالمشروع المشترك موافقة جماعية من قبل الأطراف الحائزة على حق السيطرة المشتركة).

يشار إلى ترتيبات المشروع المشترك التي تتضمن إنشاء منشأة منفصلة لكل طرف من الأطراف حقوقاً بها بالمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة.

يدرج البنك حصصه في المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام التوحيد النسبي، باستثناء عندما يتم تصنيف الاستثمار كاستثمار محتفظ به للبيع، وفي تلك الحالة، يتم قيد الاستثمار بما يتف مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ *الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة*. إن حصة البنك في موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة يتم ضمها مع البنود المكافئة في البيانات المالية الموحدة على أساس كل بند على حده.

يتم قيد أي شهرة تنشأ على إثر الاستحواذ على حصص البنك في أي من المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة بما يتفق مع السياسة المحاسبية للبنك الخاصة بالشهرة الناتجة من اندماج الأعمال.

عندما تتعامل أي من منشآت البنك مع منشآتها الخاضعة للسيطرة المشتركة، يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر من المعاملات مع المنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة في البيانات المالية الموحدة للبنك فقط إلى المدى الذي لا تتعلق فيه المصالح في الشركة الزميلة بالبنك.

٨-٤ الأدوات المالية

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح أي من منشآت البنك طرفاً في ترتيب تعاقدي خاص بالأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية ميدنياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الضرورة، عند الاعتراف الميدني. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على الفور في بيان الدخل الموحد.

٩-٤ الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بكافة الطرق الاعتيادية لمشتريات أو بيع الموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن الطرق الاعتيادية للشراء أو البيع هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطارة زمني يحدده الاتفاقيات واللوائح في السوق.

تُقاس كافة الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

١٠-٩-٤ تصنيف الموجودات المالية

تُقاس الموجودات المالية غير موجودات الملكية التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقص خسارة انخفاض القيمة والإيرادات الآجلة، إن وجدت (باستثناء تلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الميدني).

• أن تكون الموجودات محتفظاً بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

• أن ينتج عن البنود التعاقدية الخاصة بالأداة، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات للأصل وأرباح على قيمة الأصل غير المسددة.

تتضمن الموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة "المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية"، "موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية"، "الاستثمار في صكوك إسلامية" وبعض "الذمم المدينة والموجودات الأخرى".

تُقاس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.